هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

التقرير السنوي

1441-1442هـ (2020م)

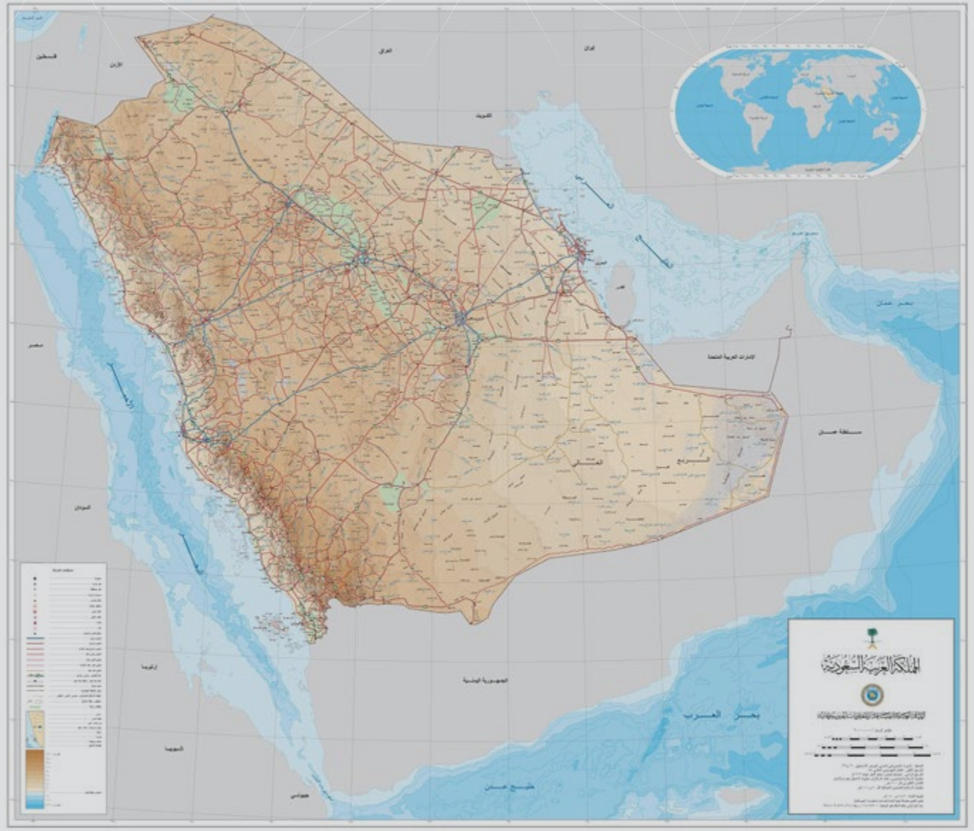
المملكة العربية السعودية
بحر العرب
بحر عمان
خليج عدن
الإمارات العربية المتحدة
سلطنة عمان
اليمن
العراق
الكويت
مصر
السودان
إريتريا
الأردن
فلسطين

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله

رئيس مجلس الوزراء

صاحب السمو الملكي الأمير

محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

حفظه الله

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع

مجلس هيئة السوق المالية

صدر الأمر الملكي رقم (أ/36) وتاريخ 1439/02/06هـ بإعادة تشكيل مجلس الهيئة على النحو التالي:

معالي الأستاذ
محمد بن عبدالله القويز *
رئيساً

* صدر الأمر الملكي رقم (أ/303) وتاريخ 1438/10/26هـ القاضي بتعيين معالي الأستاذ محمد بن عبدالله القويز رئيساً لمجلس هيئة السوق المالية بمرتبة وزير.

الأستاذ
يوسف بن حمد البليهد
نائباً للرئيس

الأستاذ
أحمد بن راجح الراجح
عضواً

الأستاذ
خالد بن عبدالعزيز الحمود
عضواً

الأستاذ
خالد بن محمد الصليع
عضواً

مجلس هيئة السوق المالية

معالي الأستاذ محمد بن عبدالله القويز

رئيس مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية:

درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية ستيرن، جامعة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية	2003م
درجة البكالوريوس في الأنظمة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية	1998م
الشهادة العامة للتعامل في الأوراق المالية (CME-1)	2008م

الخبرة العملية:

رئيس مجلس هيئة السوق المالية	2017م - حتى الآن
نائب رئيس مجلس هيئة السوق المالية	2016 - 2017م
الرئيس التنفيذي، شركة دراية المالية	2006 - 2016م
مستشار إداري، شركة ماكينزي وشركاه، دبي، الإمارات العربية المتحدة	2004 - 2006م
مدير أول في قطاع المصرفية الاستثمارية وتمويل الشركات، مجموعة سامبا المالية	1999 - 2004م
وسيط في الأسهم الدولية والعملات والمعادن الثمينة، البنك العربي الوطني	1996 - 1999م

العضويات:

- رئيس مجلس أمناء الأكاديمية المالية.
- عضو في اللجنة الإشرافية على برنامج تطوير القطاع المالي، مجلس الشئون الاقتصادية والتنمية.
- عضو مجلس الأمناء في مجموعة عقال.
- عضو سابق في لجنة الأوراق المالية والاستثمار في الغرفة التجارية الصناعية بالرياض.
- عضو سابق في اللجنة الاستثمارية لمؤسسة الملك فيصل الخيرية.
- عضو سابق في اللجنة الاستثمارية في شركة أوقاف سليمان عبدالعزيز الراجحي.
- عضو سابق في اللجنة الاستشارية لهيئة السوق المالية.
- عضو سابق في مجلس إدارة بنك البلاد.
- عضو سابق في لجنة شباب الأعمال في الغرفة التجارية الصناعية بالرياض.
- عضو سابق في مجلس إدارة المؤسسة العامة للتقاعد.
- عضو سابق في مجلس إدارة شركة اليمامة للحديد.

مجلس هيئة السوق المالية

الأستاذ يوسف بن حمد البليهد

نائب رئيس مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية:

درجة الماجستير في القانون (LL.M)، كلية القانون، جامعة ويك فورست، الولايات المتحدة الأمريكية	2008م
دبلوم عال برنامج دراسات الأنظمة (ماجستير وظيفي)، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية	2002م
درجة البكالوريوس في الدراسات الإسلامية تخصص (فقه وأصوله)، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية	2000م

الخبرة العملية:

نائب رئيس مجلس هيئة السوق المالية	2017م - حتى الآن
وكيل الهيئة للشؤون القانونية والتنفيذ، هيئة السوق المالية	2016 - 2017م
مدير عام الإدارة العامة للمتابعة والتنفيذ المكلف، هيئة السوق المالية	2016م
مدير عام الإدارة العامة للشؤون القانونية، هيئة السوق المالية	2015 - 2016م
مدير إدارة الاستشارات القانونية، هيئة السوق المالية	2010 - 2015م
مستشار قانوني في الإدارة العامة للشؤون القانونية، هيئة السوق المالية	2005 - 2010م
باحث قضايا، الإدارة العامة للأنظمة، الديوان الملكي	2002 - 2005م

العضويات:

رئيس وفد هيئة السوق المالية في اجتماعات مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

رئيس وفد هيئة السوق المالية في اجتماعات اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية.

تمثيل هيئة السوق المالية في اجتماعات اللجنة الوزارية الدائمة لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضمن وفد المملكة العربية السعودية.

رئيس وفد هيئة السوق المالية في اجتماعات اللجنة التنفيذية لرؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

رئاسة/عضوية عدد من اللجان وفرق العمل المختصة المشكلة من الجهات المنظمة للأسواق المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في إطار مشروع تكامل الأسواق المالية الخليجية.

رئيس وفد هيئة السوق المالية في مجلس التنسيق السعودي الإماراتي.

رئاسة عدد من اللجان الثنائية التي تضم هيئة السوق المالية مع جهات حكومية أخرى، بهدف إنجاز مبادرات ومهام مشتركة، ووضع آلية للتعامل مع الاختصاصات المتداخلة لضمان سير العمل وأداء كل جهة لمهامها الموكلة لها.

رئيس اللجنة الدائمة للتوعية والتحذير من نشاط المتاجرة بالأوراق المالية في سوق العملات الأجنبية (الفوركس) غير المرخص لها.

رئاسة عدد من اللجان الثنائية التي تضم هيئة السوق المالية مع جهات حكومية أخرى، بهدف إنجاز مبادرات ومهام مشتركة ووضع آلية للتعامل مع الاختصاصات المتداخلة لضمان سير العمل وأداء كل جهة لمهامها الموكلة لها.

تمثيل هيئة السوق المالية في العديد من اللجان المشكلة في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء لدراسة مشاريع الأنظمة واللوائح التنظيمية والمواضيع الأخرى المحالة لها.

رئاسة/عضوية عدد من اللجان وفرق العمل لإعداد اللوائح التنفيذية لنظام السوق المالية ونظام الشركات.

رئيس اللجنة العليا لفصل الاختصاصات والمهام بين هيئة السوق المالية وشركة السوق المالية السعودية (تداول).

رئيس لجنة التفتيش الخاص على الشركات المدرجة-هيئة السوق المالية.

نائب رئيس اللجنة الإدارية-هيئة السوق المالية.

رئيس اللجنة الإشرافية على مبادرة توثيق السوق المالية.

مجلس هيئة السوق المالية

الأستاذ أحمد بن راجح الراجح

عضو مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية:

درجة الماجستير في الإدارة العامة، جامعة ميسوري، الولايات المتحدة الأمريكية	1991م
درجة البكالوريوس في العلوم السياسية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية	1986م

الخبرة العملية:

عضو مجلس هيئة السوق المالية	2017م - حتى الآن
وكيل الهيئة للموارد المؤسسية، هيئة السوق المالية	2016 - 2017م
مدير عام الإدارة العامة، هيئة السوق المالية	2009 - 2016م
مدير إدارة الموارد البشرية، هيئة السوق المالية	2005 - 2009م
مدير عام التواصل المؤسسي، والمشرف العام على مشروع تنفيذ إعادة الهيكلة والتخصيص، شركة التعدين العربية السعودية (معادن)	1999 - 2005م
مستشار معالي الوزير، وزارة العمل	1998 - 1999م
عضو هيئة التدريب، معهد الإدارة العامة، وشارك أثناء عمله في المعهد في تنفيذ العديد من البرامج التدريبية، وحلقات العمل، وفي إعداد عدد من دراسات الإصلاح الإداري والاستشارات التنظيمية والإدارية للأجهزة الحكومية	1986 - 1998م

العضويات:

رئاسة/عضوية العديد من اللجان في هيئة السوق المالية ذات العلاقة بتنظيم قطاع السوق المالية وتطويره.

رئيس لجنة تطوير الموارد البشرية، هيئة السوق المالية.

نائب رئيس لجنة التعاملات الإلكترونية، هيئة السوق المالية.

رئيس سابق للجنة الإشرافية على الأكاديمية المالية، هيئة السوق المالية.

عضو سابق في اللجنة التنفيذية، هيئة السوق المالية.

عضو سابق في اللجنة الإدارية، هيئة السوق المالية.

عضو سابق في لجنة التعاملات الإلكترونية، هيئة السوق المالية.

عضو سابق في لجنة الوثائق والمحفوظات، هيئة السوق المالية.

عضو سابق في اللجنة التوجيهية لمقر الهيئة في المركز المالي، هيئة السوق المالية.

رئيس سابق للجنة برنامج التوفير والادخار، هيئة السوق المالية.

عضو سابق في لجنة الابتعاث والتدريب، هيئة السوق المالية.

عضو سابق في لجنة السياسات، شركة التعدين العربية السعودية (معادن).

عضو سابق في اللجنة الإدارية، شركة التعدين العربية السعودية (معادن).

مجلس هيئة السوق المالية

الأستاذ خالد بن عبدالعزيز الحمود

عضو مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية:

درجة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة كينت بأوهايو، الولايات المتحدة الأمريكية	1999م
درجة البكالوريوس في المحاسبة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية	1995م

الخبرة العملية:

عضو مجلس هيئة السوق المالية	2017م - حتى الآن
وكيل الهيئة للشئون الاستراتيجية والدولية، هيئة السوق المالية	2013 - 2017م
مدير إدارة صناديق الاستثمار، هيئة السوق المالية	2006 - 2012م
مسؤول أول تمويل الشركات، هيئة السوق المالية	2004 - 2005م
عضو هيئة التدريب (تمويل واستثمار) في مؤسسة النقد العربي السعودي – المعهد المصرفي	1995 - 2004م

العضويات:

عضو مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية «أيوسكو».
نائب رئيس لجنة إقليم إفريقيا والشرق الأوسط -المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية «أيوسكو».
عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل.
رئيس لجنة المكافآت والترشيحات – الهيئة العامة للزكاة والدخل.
عضو لجنة برنامج تطوير القطاع المالي.
عضو اللجنة الإشرافية لمؤتمر القطاع المالي.
رئيس سابق للجنة الحساب التمويلي لبرنامج التوعية في السوق المالية، هيئة السوق المالية.
عضو سابق في اللجنة الوطنية للادخار.
عضو سابق في لجنة تطوير الموارد البشرية، هيئة السوق المالية.
عضو سابق في لجنة التعاملات الإلكترونية، هيئة السوق المالية.
عضو سابق في لجنة الادخار والاستثمار، هيئة السوق المالية.
أمين عام سابق في اللجنة الاستشارية، هيئة السوق المالية.

مجلس هيئة السوق المالية

الأستاذ خالد بن محمد الصليع

عضو مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية:

زمالة المحاسبين الإداريين (CGMA) – الولايات المتحدة الأمريكية	2012م
زمالة إدارة المخاطر (CRMA) – الولايات المتحدة الأمريكية	2012م
زمالة مكافحة الغش والاختلاس (ACFE) – الولايات المتحدة الأمريكية	2008م
زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية (CPA) الولايات المتحدة الأمريكية	1990م
دبلوم اقتصاد وإدارة – المعهد الاقتصادي – الولايات المتحدة الأمريكية	1985م
درجة البكالوريوس في المحاسبة – جامعة الملك سعود	1983م

الخبرة العملية:

عضو مجلس هيئة السوق المالية	2017م - حتى الآن
المشرف على برنامج مراقبة جودة الأداء المهني - الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين	2016 - 2017م
رئيس المراجعة الداخلية - شركة الاتصالات السعودية	2006 - 2015م
إعارة لمكتب إرنست ويونغ (EY) للمحاسبة والمراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية	1986 - 1988م
مدير التدقيق والاستشارات المالية - صندوق التنمية الصناعية السعودي	1983 - 2005م

العضويات:

رئيس لجنة المراجعة - مؤسسة الإسكان التنموي الأهلية.

عضو سابق في مجلس المديرين – شركة كوكا كولا السعودية.

عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة المراجعة سابقاً – شركة الأندلس العقارية.

عضو سابق في لجنة المراجعة – الغرفة التجارية الصناعية بالرياض.

عضو مجلس المديرين ورئيس لجنة المراجعة سابقاً – شركة أوقاف سليمان بن عبد العزيز الراجحي.

عضو سابق في مجلس الإدارة – الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين.

عضو سابق في مجلس الإدارة – الجمعية السعودية للمحاسبة.

رئيس سابق للجنة المراجعة – أوقاف جامعة الملك سعود.

عضو سابق في لجنة معايير المحاسبة والمراجعة وإدارة برنامج مراقبة جودة الأداء المهني– الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

رئيس لجنة المراجعة سابقاً في عدد من الشركات المساهمة المدرجة- وغير المدرجة (شركة أكواباور/ شركة أكوا القابضة/ شركة أسلاك/ شركة مجموعة شاكر/ شركة ميبكو/ شركة اتحاد الراجحي/ شركة الخطوط السعودية للشحن/ شركة اليتكو).

عضو لجنة المراجعة سابقاً في عدد من الشركات والبنوك والمؤسسات المالية والتأمين (البنك الأهلي التجاري/ شركة صافولا/ شركة الجزيرة تكافل/ شركة كابلات الرياض/ شركة الدريس للخدمات البترولية/ شركة المجموعة السعودية/ شركة أسمنت المنطقة الشرقية/ شركة الخطوط السعودية لهندسة صناعة الطيران/ البنك السعودي الفرنسي).

أُعد هذا التقرير لتحقيق التزام الهيئة بأعلى معايير الشفافية، ورغبةً منها في إطلاع العموم على أعمالها خلال العام المنصرم، واستجابةً لمتطلبات المادة السادسة عشرة من نظام السوق المالية التي تنص على:

«يرفع رئيس المجلس تقريراً سنوياً لرئيس مجلس الوزراء عن أعمال الهيئة ومركزها المالي في السنة المالية السابقة، وذلك خلال تسعين يوماً من انتهاء السنة»

وتنفيذاً للمادة التاسعة والعشرين من نظام مجلس الوزراء، رُوعي في منهجية إعداد التقرير تلبية جميع متطلبات قواعد إعداد التقارير السنوية المقررة على الوزارات والمؤسسات العامة بما فيها الجامعات والأجهزة الحكومية الأخرى.

الرؤية 2030

أن تُصبح السوق الرئيسية في الشرق الأوسط ومن أهم عشرة أسواق مالية في العالم.

الرسالة

سوق مالية مُسهّلة للتمويل...

ومحفزة للاستثمار...

وداعمة للثقة...

ومنبعاً للقدرات.

القيم

1 نستمر في التطوير

تعمل الهيئة على التطوير والتحسين المستمر للسياسات والإجراءات والأنظمة والبرامج المستخدمة في تسيير الأعمال، مما يؤدي بدوره إلى تطوير الخدمات المقدمة إلى المتعاملين في السوق المالية ونمو الاقتصاد الوطني.

2 نسعى إلى التميز

تتميز الهيئة بكفاءة منسوبيها وتحرص على تطوير مهاراتهم وخبراتهم لتحقيق أعلى مستويات الجودة بمهنية عالية ومراعاة لقواعد السلوك المهني وتقديم أفضل الخدمات إلى المتعاملين في السوق المالية.

3 نتواصل ونتشاور

تعزيز التعاون والتشاور والتواصل باحترافية ومهنية كفريق عمل جماعي يتسم بالاحترام والمهنية داخل الهيئة وخارجها مع المشاركين المتعاملين في السوق المالية.

4 نهتم بموظفينا ومجتمعنا

تؤمن الهيئة بأن منسوبيها هم أهم مورد لديها، وأن تعزيز ولائهم من خلال الاهتمام بهم مما يعود بالفائدة على المجتمع والوطن، لذلك تحرص الهيئة على خلق بيئة عمل داعمة ومحفزة، وتقدم برامج متنوعة لخدمة المجتمع في مجال التطوير والتدريب والتوعية المالية.

5 نتحمل المسؤولية

عكس إحساس الهيئة بمسؤولياتها وواجباتها تجاه مجتمعها وموظفيها وكذلك إحساس الموظفين بمسؤولياتهم تجاه مهامهم، واستشعار العمل بأمانة وجهد وإخلاص لتحقيق رؤية ورسالة الهيئة.

المحتويات

المقدمة 25

الباب الأول: الخطة الاستراتيجية للسوق المالية 39

الباب الثاني: الوضع الراهن لهيئة السوق المالية وجهود الهيئة في مكافحة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) 51

الفصل الأول: جهود الهيئة في مكافحة جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) 53

الفصل الثاني: البيئة الداخلية للهيئة 59

الفصل الثالث: اللجان 79

الفصل الرابع: الشئون الدولية 113

الباب الثالث: تنظيم السوق المالية 121

الباب الرابع: الطرح وإجراءات الشركات والمنتجات الاستثمارية 127

الفصل الأول: طرح الأوراق المالية وإجراءات الشركات 129

الفصل الثاني: الأصول المدارة 141

الباب الخامس: الإفصاح والحوكمة في السوق المالية 153

الفصل الأول: الإفصاح 155

الفصل الثاني: حوكمة الشركات المدرجة 159

الباب السادس: حماية المستثمرين 169

الفصل الأول: توعية المستثمر 171

الفصل الثاني: الرقابة 179

الفصل الثالث: مركز الاتصال وشكاوى وبلاغات المستثمرين ومخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها 185

الفصل الرابع: الادعاء والعقوبات والأحكام الجزائية للمخالفات 197

الفصل الخامس: الطلبات المتعلقة بأصول المستثمرين 213

الفصل السادس: مكاتب المحاسبة والمحاسبون القانونيون المسجلون 217

الباب السابع: أعمال الأوراق المالية 221

الفصل الأول: التراخيص 223

الفصل الثاني: التفتيش والكفاية المالية 233

الفصل الثالث: أداء مؤسسات السوق المالية 245

الباب الثامن: الافصاح المالي للهيئة 249

الباب التاسع: التقارير والنشرات الدورية 279

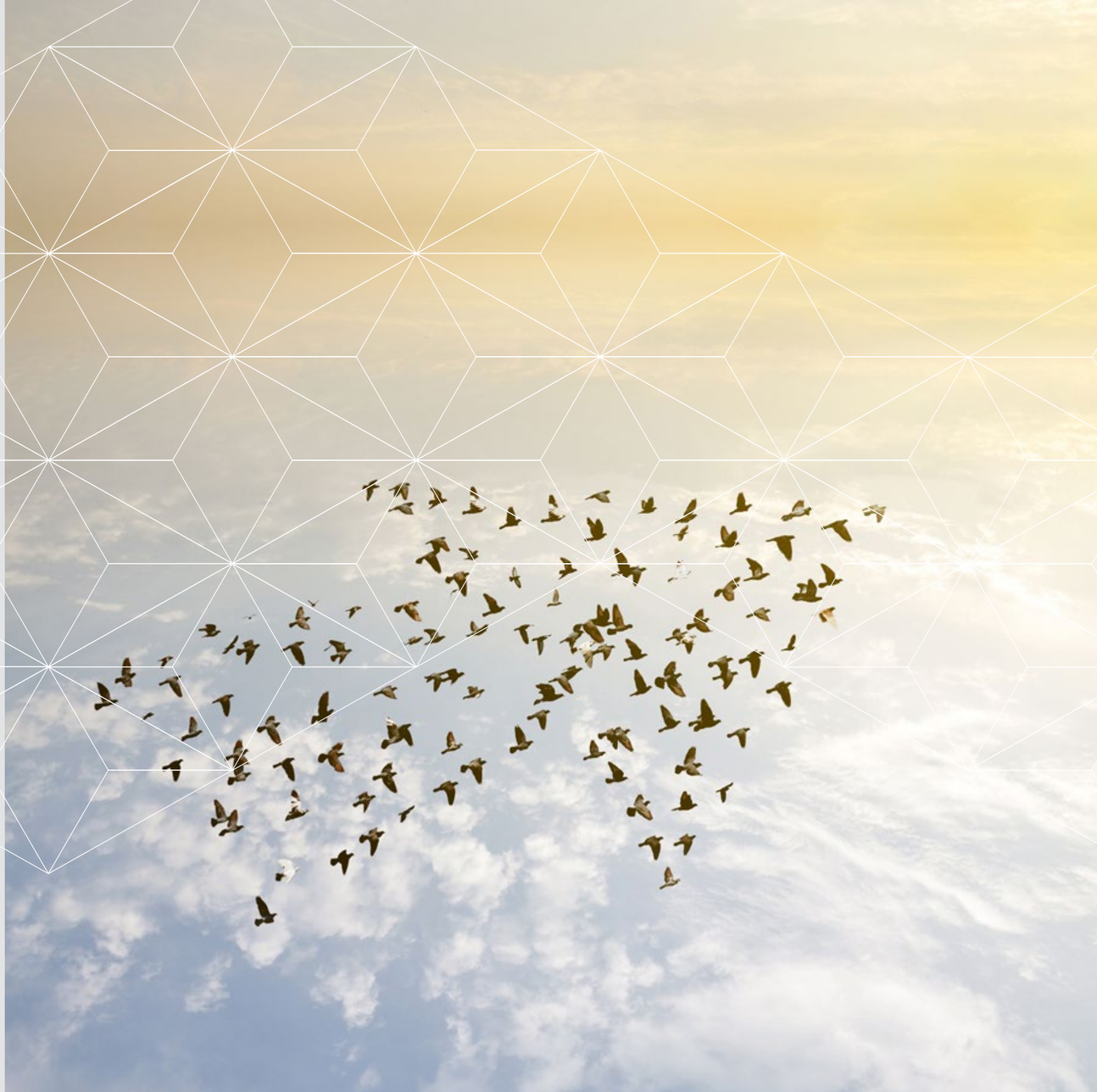

المقدمة

- كلمة الرئيس
- نشأة الهيئة
- المهام الأساسية للهيئة
- الهيكل التنظيمي
- الأطراف الخاضعة لإشراف الهيئة

كلمة الرئيس

محمد بن عبدالله القويز

رئيس مجلس هيئة السوق المالية

شهد العالم في عام 2020م أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، وما نتج عنها من إجراءات احترازية عالمية لمواجهتها، ولتقليص الآثار المترتبة عليها من خسائر بشرية واقتصادية. وكانت المملكة ولله الحمد من أوائل الدول التي بدأت إجراءاتها الاحترازية واستشعرت الخطر الكامن خلف هذه الجائحة.

وعلى مستوى السوق المالية السعودية، عملت الهيئة مع شركائها لمواجهة آثار هذه الجائحة وإدارة مخاطرها؛ فقد ساهمت بدورها في تلبية الاحتياجات التمويلية في تلك الفترة عن طريق قنوات السوق المالية المختلفة، ويتضح ذلك من خلال وصول القيمة السوقية لطرح وتسجيل الأسهم بنهاية عام 2020م إلى 46.2 مليار ريال، بارتفاع نسبته 115.8% مقارنة بعام 2019م (عند استثناء طرح شركة أرامكو)، وبلغت قيمة طرح الصكوك وأدوات الدين 194 مليار ريال بنهاية عام 2020م بارتفاع نسبته 65.8% مقارنة بعام 2019م. ودعماً للجهات الخاضعة لإشراف الهيئة في ظل تلك الظروف الاستثنائية، ولتمكينها من مواجهة الآثار المترتبة على جائحة فيروس كورونا المستجد، مددت الهيئة مواعيد العديد من المتطلبات النظامية واللائحية للشركات المدرجة، ومؤسسات السوق المالية، ووكالات التصنيف الائتماني، والصناديق الاستثمارية. كذلك أعفت الهيئة الشركات المدرجة من سداد المقابل المالي المحصل للهيئة مدة عام ابتداءً من نهاية شهر يونيو 2020م.

وبالرغم من الظروف الاستثنائية التي شهدتها المملكة خلال العام، لم تتوقف الهيئة عن المضي قُدُماً في سبيل تحقيق مستهدفاتها الاستراتيجية المخطط لها في «برنامج الريادة المالية 2020» والتي شرعت الهيئة في تطويرها لتتواءم مع رؤية المملكة 2030، وقد انعكست تلك المنجزات على السوق المالية في عدة صُعُد؛ فعلى صعيد الإجراءات التنظيمية والتشريعية، أصدرت الهيئة في عام 2020م لائحة «تعليمات إصدار شهادات الإيداع خارج المملكة» التي تساهم في تنويع قاعدة المستثمرين في السوق، وتزيد من انفتاح السوق المالية على الأسواق المالية العالمية. كذلك نفذت عدداً من التعديلات على لائحة «أعمال الأوراق المالية»، ولائحة «مؤسسات السوق المالية» التي كانت تسمى سابقاً لائحة «الأشخاص المرخص لهم». وبهدف تعديل هاتين اللائحتين إلى مجاراة النمو المطرد في تطور السوق المالية، ومؤسسات السوق المالية، وأنشطة أعمال الأوراق المالية، وذلك بما يتوافق مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية في هذا الشأن. كذلك تجدر الإشارة إلى تسجيل أسهم «شركة الإسمنت الأبيض» كأول إدراج مباشر في السوق الموازية (نمو) في عام 2020م، وتُعدّ السوق المالية السعودية أولى الأسواق الخليجية التي تسمح بالإدراج المباشر، وقد أتت هذه الخطوة دعماً لنمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية ولتسريع وتيرة تطويرها.

وأولت الهيئة عنايتها بتطوير ونمو سوق الصكوك وأدوات الدين والذي يُعدّ إحدى قنوات التمويل الرئيسة في المملكة للقطاعين العام والخاص، وذلك ضمن منظومة اللجنة الوطنية لتطوير سوق الصكوك وأدوات الدين التي تشمل شركاءنا للتنمية في كل من البنك المركزي السعودي، والمركز الوطني لإدارة الدين، وشركة السوق المالية السعودية (تداول)، ومن ضمن إنجازات هذه اللجنة خلال عام 2020م صدور موافقة الهيئة على تخفيض فترة مراجعة طلبات الطرح العام لأدوات الدين من (45) يوماً إلى (20) يوماً، والسماح للأجانب بالاستثمار المباشر في أدوات الدين بهدف تعزيز البيئة الاستثمارية الجاذبة للمستثمرين الأجانب بما يسهم في رفع كفاءة السوق ويزيد من تنافسيتها إقليمياً ودولياً، وتعزيز دور السوق المالية في تكوين رؤوس الأموال وتنويع المنتجات الاستثمارية لشرائح المستثمرين الأجانب. ونتج عن هذه الجهود الحثيثة ارتفاع قيمة إصدارات أدوات الدين الحكومية بنسبة تزيد على 50%؛ إذ بلغت إصدارات أدوات الدين الحكومية 163 مليار ريال في عام 2020م مقارنة بـ 108 مليار ريال في عام 2019م. كذلك ارتفاع قيمة إصدارات أدوات الدين غير الحكومية بنسبة تزيد على 250%؛ إذ بلغت قيمة إصدارات أدوات الدين 31 مليار ريال في عام 2020م مقارنة بـ 9 مليار ريال في عام 2019م. بالإضافة إلى ارتفاع قيمة التداولات خلال عام

2020م بنسبة تزيد على 635% مقارنة بعام 2019م؛ إذ بلغت القيمة المتداولة للصكوك وأدوات الدين 37.5 مليار ريال في عام 2020م مقارنة بـ 5 مليار ريال في عام 2019م.

وفي شأن تحسين إدارة المخاطر في السوق المالية، استُحدثت آليات جديدة لتأييد اكتمال التسوية ووفاء جميع الأطراف بالتزاماتهم عند تسوية الصفقات في السوق، وتعزيز البنية الأساسية الحالية للسوق وزيادة كفاءتها التشغيلية؛ فاعتُمِدت لائحة مراكز مقاصة الأوراق المالية، التي تهدف إلى تنظيم عمليات مقاصة الأوراق المالية في المملكة، وتحديد متطلبات الحصول على الترخيص اللازم لممارستها، إضافة إلى الترخيص من قبل الهيئة لشركة مركز مقاصة الأوراق المالية (مقاصة) في مطلع عام 2020م كأول شركة مقاصة مرخص لها في ممارسة أنشطة المقاصة في المملكة. وقد نتج عن هذه الجهود إطلاق سوق للمشتقات المالية في المملكة في عام 2020م، والبدء في تداول العقود المستقبلية لمؤشر «إم تي 30».

ومن جانب آخر، وانطلاقاً من دور الهيئة الإشرافي والرقابي، وحرصاً على حماية السوق المالية في ظل ما شهدته من ارتفاعات وتذبذبات في أسعار أسهم بعض الشركات المدرجة خلال عام 2020م، كثفت الهيئة جهودها وإجراءاتها الرقابية لحماية المشاركين في السوق المالية من أي ممارسات غير عادلة أو غير سليمة والتي قد تنطوي على غش أو تدليس أو تلاعب، الأمر الذي أدى إلى رصد عددٍ من الاشتباهات التي أُحيلت إلى النيابة العامة، كذلك أدى إلى وصول التنبيهات الصادرة عن النظام الرقابي إلى 49.2 ألف تنبيه في عام 2020م، مرتفعةً بنسبة 69.6% عن العام السابق، وارتفاع البحث المكثف في التداولات المشتبه في مخالفتها بنسبة 119.5%، وارتفاع الاستفسارات الرقابية بنسبة 223.3%، وارتفاع حالات اشتباه في مخالفة بنسبة 280.0%، وارتفاع اشتباهات التلاعب بالسوق والتداول بناءً على معلومة داخلية المضبوطة بنسبة 962.6% وذلك بنهاية عام 2020م مقارنة بعام 2019م.

وبالنظر إلى أن عام 2020م هو العام الذي انتهى فيه الإطار الزمني لاستراتيجية الهيئة السابقة والمعنونة بـ «برنامج الريادة المالية 2020»، فمن المناسب تسليط الضوء على أبرز ملامح نتائج البرنامج منذ بدايته عام 2017م وإلى عام 2020م التي تشمل: وصول حجم الأموال المجمعة من طرح الأوراق المالية إلى 263 مليار ريال في عام 2020م مقارنة بـ 105 مليار ريال في عام 2017م، مرتفعةً بنسبة 150%. وارتفاع القيمة السوقية للأسهم وأدوات الدين لتصل إلى 9.8 تريليون ريال بنهاية عام 2020م مقارنة بقيمة سوقية كانت 2.2 تريليون ريال بنهاية عام 2017م، مرتفعة بما نسبته 335%. كذلك ارتفع إجمالي عدد الشركات والصناديق المدرجة في السوق المالية بنسبة 7.6% ليصل إلى 213 مقارنة بـ 198 بنهاية عام 2017م. وعلى إثره ارتفعت قيمة ملكية المستثمرين الأجانب في السوق المالية السعودية بنسبة 195.9% لتصل إلى 208.3 مليار ريال بنهاية عام 2020م، وبنسبة ملكية بلغت 12.8% من إجمالي الأسهم الحرة في السوق الرئيسية، وذلك مقارنة بقيمة استثمارات أجنبية بلغت 70.4 مليار ريال بنهاية عام 2017م. وبلغ حجم الأصول المدارة 612 مليار ريال بنهاية عام 2020م مقارنة بأصول مدارة تقدَّر بـ 391 مليار ريال بنهاية عام 2017م مرتفعة بنسبة 57%. وقد ساهم هذا الزخم في السوق المالية في ارتفاع إيرادات مؤسسات السوق المالية بنسبة 53% لتصل إيرادات هذه المؤسسات إلى 7.8 مليار ريال لعام 2020م مقارنة بإيرادات بلغت 5.1 مليار ريال لعام 2017م. ونتيجةً للتركيز على كفاءة وفعالية قضاء الأوراق المالية، انخفض متوسط الفترة الزمنية لإجراءات التقاضي من 17.3 شهراً بنهاية عام 2017م إلى 8.6 شهراً بنهاية عام 2020م منخفضة بنسبة بلغت 50%. وواصلت الهيئة دعمها لمشاريع التقنية المالية بالسوق المالية في المملكة، التي انطلقت منذ عام 2018م؛ فبلغ عدد تصاريح تجربة التقنية المالية 15 تصريح بنهاية عام 2020م. وبهدف تعزيز ثقة المستثمرين ورفع مستوى الشفافية، عملت الهيئة على تسجيل مكاتب المحاسبة والمحاسبين القانونيين لممارسة عمليات المراجعة للمنشآت الخاضعة لإشرافها منذ نهاية عام 2018م؛ إذ بلغ عدد مكاتب المحاسبة المسجلة لدى الهيئة 13 مكتباً مسجلاً بنهاية عام 2020م.

وبانتهاء الإطار الزمني لخطة الهيئة الاستراتيجية مع نهاية عام 2020م، عكفت الهيئة على تطوير خطتها الاستراتيجية للأعوام الثلاثة القادمة 2021م – 2023م، متناغمةً مع تحديث برنامج تطوير القطاع المالي، ويظل تطلع الهيئة في خطتها الاستراتيجية المحدثة إلى أن تصبح السوق المالية السعودية هي السوق المالية الرئيسة في منطقة الشرق الأوسط، ومحط الأنظار، ونقطة الانطلاق للباحثين عن التمويل والاستثمار في المنطقة.

وختاماً، لا يسعني إلا أن أعبّر عن خالص شكري وامتناني لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله، رئيس مجلس الوزراء، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع ورئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، على دعمهما للهيئة أيدهما الله، وتوفير كل ما من شأنه تمكين السوق المالية من التطور والنمو، كذلك أشكر كل من ساهم في إنجاح جهودنا في مسيرتنا التطويرية والتنظيمية والإشرافية للسوق المالية وعلى رأسهم أعضاء مجلس الهيئة، والجهاز التنفيذي، والجهات ذات العلاقة بعمل الهيئة، وكافة مؤسسات السوق المالية والمشاركين فيها.

نشأة الهيئة

أُنشئت هيئة السوق المالية بموجب نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/30) وتاريخ 1424/6/2هـ الموافق 2003/7/31م، وترتبط مباشرةً برئيس مجلس الوزراء، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتضطلع بالإشراف على تنظيم السوق المالية وتطويرها وإصدار اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتطبيق أحكام نظام السوق المالية.

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

المهام الأساسية للهيئة

وفقاً للمادة الخامسة من نظام السوق المالية، الهيئة هي الجهة المسؤولة عن إصدار اللوائح والقواعد والتعليمات، وتطبيق أحكام هذا النظام. وفي سبيل ذلك تقوم الهيئة بما يأتي:

1. تنظيم السوق المالية وتطويرها، والعمل على تنمية وتطوير أساليب الأجهزة والجهات العاملة في تداول الأوراق المالية، وتطوير الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية.
2. تنظيم إصدار الأوراق المالية ومراقبتها والتعامل بها.
3. تنظيم ومراقبة أعمال ونشاطات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها.
4. حماية المواطنين والمستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة، أو غير السليمة، أو التي تنطوي على احتيال، أو غش، أو تدليس، أو تلاعب.
5. العمل على تحقيق العدالة والكفاية والشفافية في معاملات الأوراق المالية.
6. تنظيم ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية، والجهات المصدرة لها، وتعامل الأشخاص المطلعين وكبار المساهمين والمستثمرين فيها، وتحديد وتوفير المعلومات التي يجب على المشاركين في السوق الإفصاح عنها لحاملي الأسهم والجمهور.
7. تنظيم طلبات التوكيل والشراء والعروض العامة للأسهم.
8. الترخيص بتأسيس منشأة ذات أغراض خاصة، وتنظيم ومراقبة أعمالها واستعمالاتها وإصدارها للأوراق المالية، وتسجيلها في السجل الخاص بها الذي تضعه الهيئة وأحكام نظام تأسيسها، وتنظيم أحكام تسجيل الأموال المنقولة إليها، بما في ذلك توثيق الحقوق عليها وحجيتها في مواجهة الغير، وإصدار القواعد المنظمة لذلك.
9. تنظيم رهن الأوراق المالية والتنفيذ عليها.

الهيكل التنظيمي

أصدر مجلس الهيئة خلال عام 2020م عدداً من القرارات لتعديل هيكل الهيئة التنظيمي كالآتي:

1

بعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (538) تاريخ 1441/8/21هـ القاضي بإنشاء الأكاديمية المالية، أصدر المجلس قراره رقم (1-79-2020) تاريخ 1442/1/5هـ الموافق 2020/8/24م القاضي بتعديل الهيكل التنظيمي المعتمد للهيئة بإلغاء الأكاديمية المالية كوحدة تنظيمية في الهيكل التنظيمي بما في ذلك المهام والمسؤوليات الخاصة بها.

2

قرار رقم (4-107-2020) تاريخ 1442/3/9هـ الموافق 2020/10/26م القاضي باستحداث وحدة تنظيمية بمستوى إدارة ترتبط تنظيمياً بوكالة الهيئة للشئون القانونية والتنفيذ بمسمى "إدارة التفتيش الجنائي على الشركات المدرجة".

وتتولى إدارة التفتيش الجنائي على الشركات المدرجة عدداً من المهام والمسؤوليات، ومن أهمها ما يلي:

- القيام بأعمال التفتيش الجنائي على الشركات المدرجة بناء على حالة اشتباه في مخالفة جسيمة وقعت أو توشك أن تقع في القضايا الجنائية التي تختص الهيئة بضبطها أو التحقيق فيها.
- إدارة عملية التواصل مع الجهات الخارجية فيما يخص تنفيذ عمليات التفتيش الجنائي على الشركات المدرجة.
- تقديم المشورة للوكالة بشأن اتخاذ القرارات المتعلقة باختصاصات الإدارة.
- إدارة العلاقة مع الجهات الاستشارية.
- إعداد التقارير حول أعمال وأنشطة الإدارة وإنجازاتها وما تم القيام به حيال تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس.
- المساهمة في تحديد ومعالجة ما قد تتعرض له الهيئة من المخاطر (الناتجة عن عوامل داخلية أو خارجية) المتعلقة بأعمال الإدارة بالتنسيق مع الإدارة المختصة.

هيكل الهيئة التنظيمي

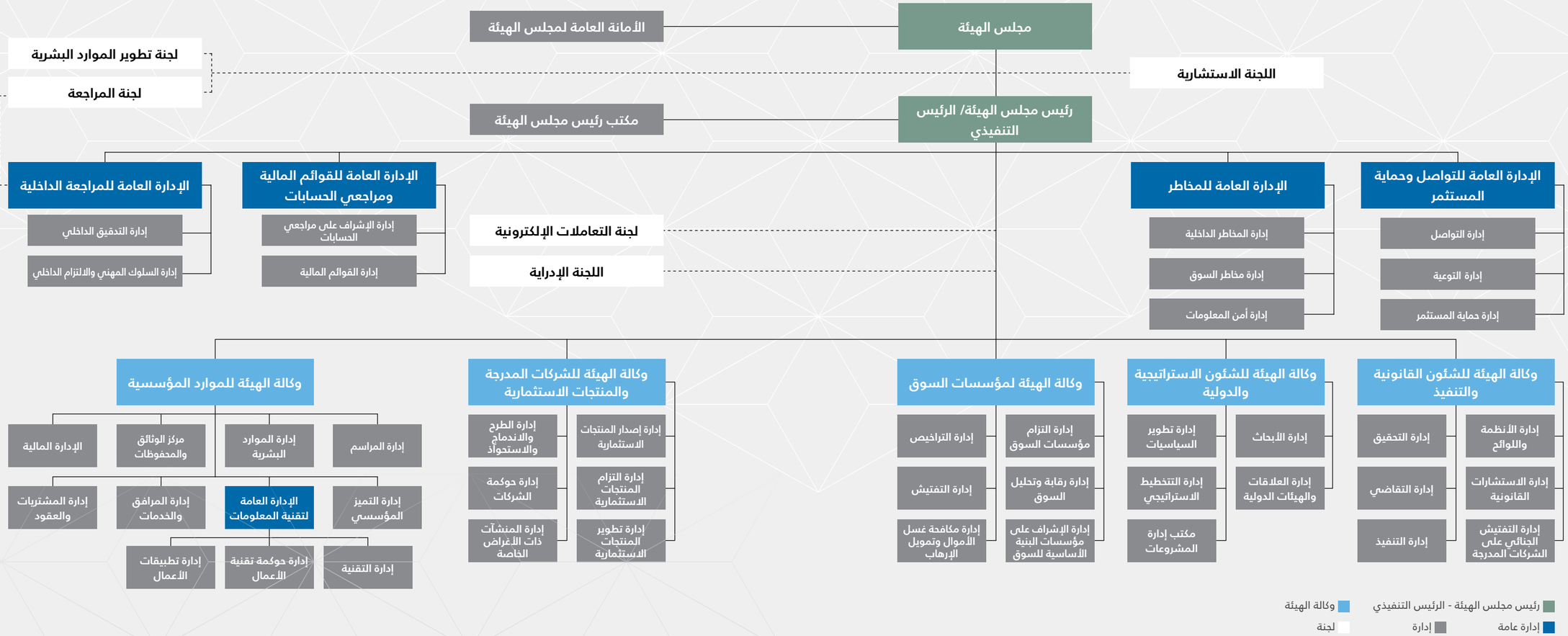

الأطراف الخاضعة لإشراف الهيئة

تُشرف الهيئة على كل من:

1. شركة السوق المالية السعودية (تداول)
2. شركة مركز مقاصة الأوراق المالية (مقاصة)
3. شركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع)
4. مؤسسات السوق المالية*
5. الشركات المدرجة في السوق المالية
6. المنشآت ذات الأغراض الخاصة
7. المتداولون والمتعاملون في السوق المالية
8. المنتجات الاستثمارية في السوق المالية
9. شركات ووكالات التصنيف الائتماني
10. مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة
11. مقدمي منتجات التقنية المالية المصرح لهم من الهيئة

* عُدل مسمى «الأشخاص المرخص لهم» ليكون «مؤسسات السوق المالية»، تزامناً مع صدور لائحة مؤسسات السوق المالية المعدلة بموجب قرار المجلس رقم (2-75-2020) وتاريخ 1441/12/22هـ الموافق 2020/8/12م.

الباب الأول:
الخطة الاستراتيجية للسوق المالية

1. الترابط بين الخطة الاستراتيجية للسوق المالية وبرنامج تطوير القطاع المالي
2. إنجازات الخطة الاستراتيجية لعام 2020م
3. الخطة الاستراتيجية لهيئة السوق المالية 2021-2023م

1. الترابط بين الخطة الاستراتيجية للسوق المالية وبرنامج تطوير القطاع المالي

منذ عام 2009م بدأت الهيئة في تطوير خططها الاستراتيجية، وبعد اعتماد رؤية المملكة العربية السعودية 2030 عام 2016م شرعت الهيئة في تطوير خطتها الاستراتيجية 2017م2020-م، التي انبثق عنها «برنامج الريادة المالية 2020»، الذي يهدف إلى مواءمة أولويات الهيئة وأهدافها الاستراتيجية مع رؤية المملكة العربية السعودية 2030. وسعت الهيئة خلال السنوات الماضية عبر مبادرات «برنامج الريادة المالية 2020» إلى بناء سوق مالية متقدمة ومنفتحة على العالم، قادرة على جذب رؤوس الأموال المحلية والدولية، وذات دور فاعل ومحوري في تلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد، وتعزيز دور السوق كقناة تمويل في بناء واستدامة لبنات الاقتصاد من مؤسسات وشركات خاصة ومشاريع تنموية. كذلك استمرت الهيئة في العمل على تطوير مكونات البيئة الاستثمارية وتسهيل سبل الاستثمار، بما يسهم في رفع جاذبية وكفاءة السوق المالية ويعزز من تنافسيتها إقليمياً ودولياً. وحرصت الهيئة ضمن برنامجها على تعزيز البيئة التنظيمية والاستقرار في السوق المالية ورفع مستوى الحوكمة والشفافية في السوق بشكل عام. إضافةً إلى ذلك، سعت الهيئة إلى أن يكون قطاع الأوراق المالية منبعاً للقدرات وجاذباً للكفاءات، يتسم بالوعي والثقافة المالية الاستثمارية في السوق.

وانطلاقاً من محور اقتصاد مزدهر ووطن طموح، اللذين يندرجان ضمن محاور رؤية 2030، انبثق برنامج تطوير القطاع المالي أحد البرامج التنفيذية الثلاثة عشر لرؤية المملكة 2030 (شكل رقم (1))، والذي يهدف إلى تطوير القطاع المالي ليصبح قطاعاً مالياً متنوعاً وداعماً لتنمية الاقتصاد الوطني، إضافةً إلى تحفيز الادخار والتمويل والاستثمار. وقد شاركت الهيئة كأحد أعضاء البرنامج في بناء خطته التنفيذية وتطوير الأهداف والمبادرات الاستراتيجية للركيزة الاستراتيجية الثانية «تطوير سوق مالية متقدمة» من خلال مراجعة خطتها الاستراتيجية وتحديد المؤشرات والمبادرات المعتمدة التي لها أثر في تطور القطاع المالي وزيادة كفاءته ونمو السوق المالية لتصبح سوقًا مالية متقدمة توفر بدائل استثمارية ومصادر تمويل متنوعة مما يسهم في رفع جاذبيته. وتهدف الهيئة من مشاركتها في برنامج تطوير القطاع المالي إلى المساهمة في حركة التنمية الاقتصادية الوطنية من خلال تنمية القطاع المالي وتطوير السوق المالية السعودية وزيادة قدرتها على مواجهة ومعالجة التحديات، لضمان سوقاً مالياً مسهلة للتمويل، حافزة للاستثمار وداعمة لثقة المتعاملين بها.

الشكل رقم (1): برامج تحقيق رؤية المملكة 2030

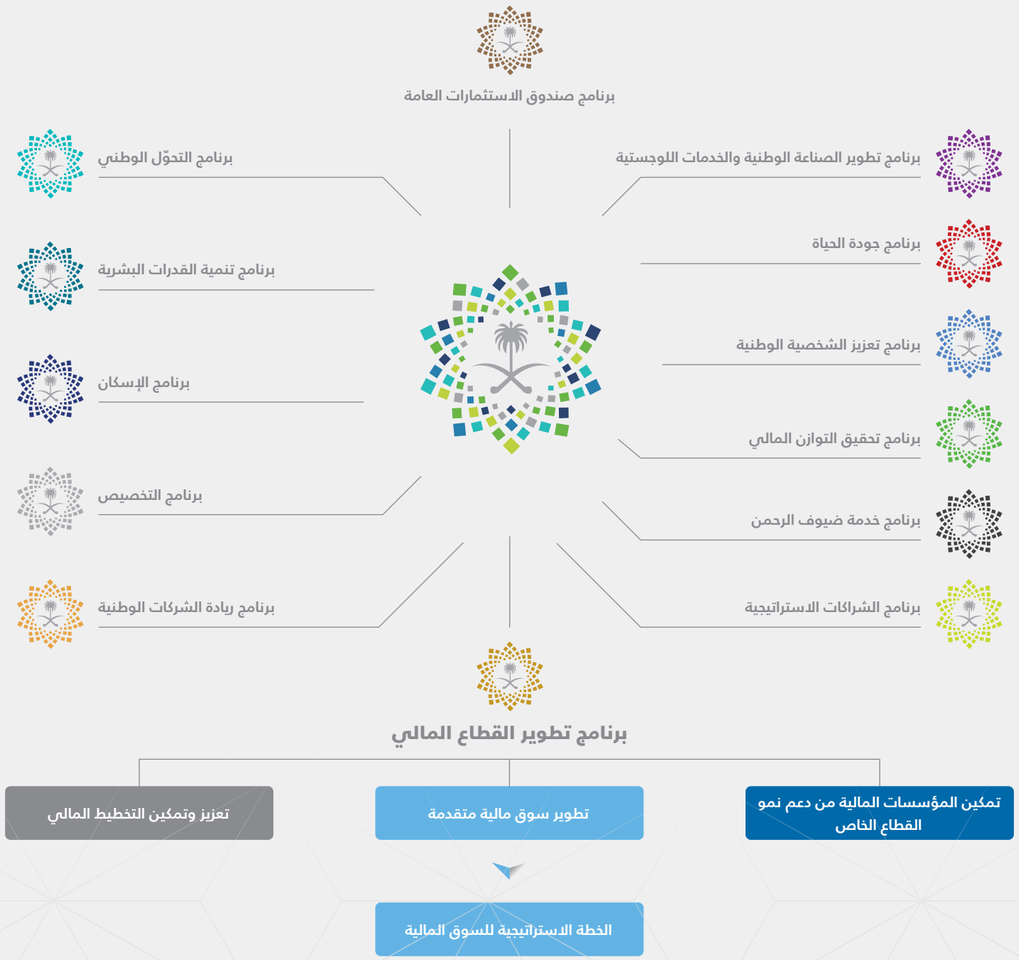

2. إنجازات الخطة الاستراتيجية لعام 2020م

أقر مجلس الهيئة خطة عمل تنفيذية مفصلة تضمنت مبادرات الخطة الاستراتيجية وأنشطتها خلال عام 2020م، والإطار الزمني للتنفيذ، وجمعت خلالها بيانات الإنجاز والتحديات، ورفعت نائج خطة العمل التنفيذية إلى مجلس الهيئة. وقد استمر العمل على تنفيذ122 مبادرة ضمن مبادرات الخطة الاستراتيجية.

وفيما يلي بعض الإنجازات والأثر المتوقع منها:

م	الإنجاز	الأثر
1	تنفيذ أول إدراج مباشر في السوق الموازية لأسهم «شركة الإسمنت الأبيض»، وتعتبر السوق المالية السعودية أول الأسواق الخليجية التي تسمح بالإدراج المباشر	• استقطاب المزيد من الشركات الراغبة في الإدراج في السوق المالية السعودية (تداول). • تعزيز معدل السيولة وزيادة عدد الشركات المدرجة في السوق الموازية (نمو). • دعم نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية وتسريع وتيرة تطويرها.
2	اعتماد تعليمات إصدار شهادات الإيداع خارج المملكة	• تنويع قاعدة المستثمرين في السوق المالية السعودية (تداول). • انفتاح السوق المالية السعودية على الأسواق المالية العالمية. • تخفيض تكلفة التمويل للمؤسسات المحلية.
3	إدراج أول صندوقي مؤشرات متداولة يستثمران في الصكوك الحكومية	• تنويع فئات الأصول المتاحة للمستثمرين في السوق.
4	إدراج صندوق البلاد المتداول للمتاجرة بالذهب كأول صندوق استثمار مؤشر متداول في مجال السلع	• تنويع فئات الأصول المتاحة للمستثمرين في السوق. • تمكين المستثمرين بشكل عام والأفراد بشكل خاص من الاستثمار في أسواق السلع من خلال السوق المالية السعودية (تداول).
5	السماح للأجانب بالاستثمار المباشر في أدوات الدين	• تعزيز البيئة الاستثمارية الجاذبة للمستثمرين الأجانب بما يسهم في رفع كفاءة السوق ويزيد من تنافسيتها إقليمياً ودولياً. • تعزيز دور السوق المالية في تكوين رؤوس الأموال وتنويع المنتجات الاستثمارية لشرائح المستثمرين الأجانب.
6	إطلاق سوق للمشتقات المالية في المملكة العربية السعودية	• توفير فرص متنوعة للاستثمار في السوق المالية السعودية.

كذلك نتج عن تلك الإنجازات تقدم ترتيب المملكة في عدد من مؤشرات التنافسية العالمية المتعلقة بالسوق المالية السعودية منها الآتي:

ترتيب المملكة (عالمياً) للأعوام [1]

مؤشر التنافسية العالمي	2019م	2020م
الكتاب السنوي للتنافسية العالمية التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD):	26	24 من 63 دولة
مؤشر السوق المالية (نسبة التغيير في المؤشر)	12	12
مؤشر رسملة سوق الأسهم (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	26	2
مؤشر أسواق الأسهم (توفير التمويل الكافي للشركات).	25	18
مؤشرالأسواق المالية (سهولة الوصول إلى الأسواق المالية)	33	20
مؤشر حقوق المساهمين.	24	20
مؤشر الطروحات الأولية للاكتتاب العام	36	4
مؤشر توفر رأس المال الجرئ	25	12

والجدير بالذكر أن ترتيب المملكة تحسّن في الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن مركز التنافسية التابع لمعهد التطوير الإداري (IMD)، فقد حصلت المملكة على المرتبة 24 لعام 2020م مقارنة بالمرتبة 26 في عام 2019م، وذلك من بين 63 دولة هي الأكثر تنافسية في العالم، رغم الظروف الاقتصادية الناتجة عن آثار جائحة كورونا. وتعد المملكة الدولة الوحيدة في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط التي شهد ترتيبها تحسناً رغم التحديات الاقتصادية وانخفاض أسعار البترول. وتعكس هذه النتائج عمق الإصلاحات التي تسير بها المملكة، وتعاون وتكامل جهود الجهات الحكومية المرتبطة بتطوير مختلف القطاعات من خلال تنفيذ المبادرات والبرامج التابعة لرؤية المملكة 2030؛ الهادفة لرفع تنافسية المملكة على المستوى العالمي.

(1) لم يُنشر تقريرا «ممارسة الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي» و «التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي» لعام 2020م حتى موعد إعداد هذا التقرير.

نتائج مؤشرات قياس الأداء في برنامج الريادة المالية لعام 2020م

يوضح الجدول رقم (1) مؤشرات القياس الرئيسية على مستوى برنامج (الريادة المالية) والمضمنة في برنامج تطوير القطاع المالي، إذ حققت الهيئة نسبة إنجاز بلغت 83% في مؤشرات القياس الرئيسية المضمنة في برنامج تطوير القطاع المالي.

جدول رقم (1): مؤشرات قياس الأداء في برنامج تطوير القطاع المالي ضمن نطاق عمل الهيئة

#	مؤشر الأداء [1]	المستهدف لعام 2020م [2]	القيمة المحققة [3]	نسبة الإنجاز
1	القيمة السوقية (الأسهم وأدوات الدين) كنسبة من الناتج المحلي (%) [4]	%88	%94	%100
2	الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	%22	%20.57	%94
3	نسبة التركز في القيمة السوقية لأكبر 10 شركات (%)	%55	%56.5	%97
4	حجم تداول المستثمر المؤسسي كنسبة من إجمالي حجم التداول (%)	%20	%10	%50
5	نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم (%)	%15	%9	%60
6	عدد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة المدرجة كنسبة من إجمالي عدد الشركات المدرجة (%)	%40	%19	%48
7	معدل تذبذب مؤشر السوق المالية السعودية	<=%25	15.31	%100
8	الحد الأدنى لقيمة الأسهم الحرة كنسبة من إجمالي القيمة السوقية للأسهم (%)	>=%45	%55.8	%100
9	نسبة الحسابات الاستثمارية التي تم فتحها من خلال إجراءات معرفة العميل الإلكترونية	%10	%95	%100

(1) المؤشرات (1، 3، 5، 8) لا يدخل في احتسابها أثر «اكتتاب شركة ارامكو السعودية».
(2) العلامة «=>» تعني أصغر من أو يساوي، والعلامة «=<» تعني أكبر من أو يساوي.
(3) كما في نهاية عام 2020م.
(4) الناتج المحلي المستخدم هو لعام 2019م وصادر من الهيئة العامة للإحصاء.

3. الخطة الاستراتيجية لهيئة السوق المالية 2021 -2023م

تطمح الهيئة في خطتها الاستراتيجية المحدثة إلى أن تصبح السوق المالية السعودية السوق الرئيسة في الشرق الأوسط ومن أهم عشر أسواق مالية في العالم

استكمالاً للإنجازات التي حققتها الهيئة خلال الأعوام الماضية ضمن خطتها الاستراتيجية، وبانتهاء الإطار الزمني المحدد للخطة مع نهاية عام 2020م، عملت الهيئة على تطوير خطة استراتيجية للثلاثة أعوام القادمة 2021م – 2023م، وتطمح الهيئة في خطتها الاستراتيجية المحدثة إلى أن تصبح السوق المالية السعودية بنهاية عام 2023م السوق المالية الرئيسة في منطقة الشرق الأوسط، ومحط الأنظار ونقطة الانطلاق للباحثين عن التمويل والاستثمار في المنطقة. وفي سبيل ذلك، تسعى الهيئة إلى جذب المستثمرين الأجانب سواءً في سوق الإصدارات أم التداول المباشر، وتأمل الهيئة زيادة نسبة الاستثمار الأجنبي من رسملة السوق، وأن يزداد السوق عمقاً ويجتذب المزيد من الشركات النامية عبر سوق موازية تزخر بالشركات، وسوق رئيسية سلسة الإدراج. وتتطلع الهيئة أن يتخطى عدد الشركات المدرجة في السوق الرئيسية والموازية 270 شركة مدرجة. كما تأمل رفع معدلات السيولة لتُحقق أهداف المشاركين في السوق المالية، والاستفادة من رؤوس الأموال المتدفقة نتيجة لإدراج السوق السعودي ضمن المؤشرات الدولية الناشئة بما يسهم في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، ليصبح سوقاً ذات كفاءة وجاذبية عالية. لذا وضعت الهيئة المبادرات الهادفة لتعزيز ثقة المتعاملين بالسوق المالية من خلال خفض معدلات التذبذب فيها وتعزيز سبل استقرارها، وحماية وتعويض المتضررين من أي أفعال غير نظامية وغير عادلة، وإيقاع العقوبات الرادعة بمخالفي نظام السوق المالية. كذلك تطمح الهيئة إلى أن تتضاعف الأموال المستثمرة عبر القنوات المدارة ليتخطى حجم الأصول المدارة 800 مليار ريال سعودي، سواء الصناديق أم المحافظ أم غيرها من الأدوات المالية المبتكرة التي من بينها صناديق الملكية الخاصة، ورأس المال الجريء، والتقنية المالية (فنتك)، وتطمح الهيئة أن ينتج عن ذلك قطاع مالي فعّال وقادر على خلق المزيد من الوظائف في القطاع. ويوضح (الشكل رقم (2)) محاور الخطة الاستراتيجية للهيئة للفترة 2021-2023م، والأهداف المتعلقة بكل محور.

تطمح الهيئة إلى أن تتضاعف الأموال المستثمرة عبر القنوات المدارة ليتخطى حجم الأصول المدارة 800 مليار ريال سعودي

الشكل رقم (2): محاور الخطة الاستراتيجية للهيئة 2021-2023 م، وأهدافها

مؤشرات الخطة الاستراتيجية للهيئة 2021–2023م

وضعت الهيئة عدداً من المستهدفات لقيم مؤشرات القياس الرئيسية على مستوى خطتها الاستراتيجية للأعوام 2021-2023م، تم استعراضها في (الجدول رقم (2)).

جدول رقم(2): المستهدفات لقيم مؤشرات القياس الرئيسية على مستوى الخطة الاستراتيجية للهيئة للأعوام 2021-2023م

#	مؤشرات الأداء[1]		سنة الأساس (2019)	المستهدفات		
				2021م	2022م	2023م
1	عدد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة المدرجة كنسبة مئوية من إجمالي عدد الشركات المدرجة[2]	FSDP	%40.9	%42	%43	%44
2	عدد الإدراجات في السوق المالية	FSDP	6	20	24	24
3	القيمة السوقية لسوق الأسهم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي[3]	FSDP	%66.5	%75	%77	%78.1
4	حجم سوق أدوات الدين كنسبة من الناتج المحلي[4]	FSDP	%14	17.2	18.7	20.1
5	الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	FSDP	%16.9	23.8	25.6	27.4
6	نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم الحرة	FSDP	%13.3	15	16	16.5
7	حجم تداول المستثمر المؤسسي كنسبة من إجمالي حجم التداول	FSDP	%36	38	40	41
8	نسبة الحسابات الاستثمارية التي تم فتحها من خلال إجراءات معرفة العميل الإلكترونية	FSDP	%82	=> 70	=> 70	=> 70

(1) مؤشرات أداء برنامج تطوير القطاع المالي ضمن نطاق عمل الهيئة.
(2) تعريف منتدى الاقتصاد العالمي: الشركات متناهية الصغر تبلغ قيمتها السوقية أقل من 65 مليون دولار، والشركات الصغيرة تبلغ قيمتها السوقية من 65 إلى 200 مليون دولار (برنامج تطوير القطاع المالي).
(3) القيمة السوقية للأسهم باستثناء القيمة السوقية لشركة ارامكو، والقيمة السوقية لأدوات الدين بحسب بيانات مركز الإيداع.
(4) تشمل القيمة السوقية لسوق الأسهم وقيمة الصكوك وأدوات الدين المسجلة على تداول لعام 2018 والقيمة الاسمية لإصدرات الدين غير المدرجة. وقد حُددت أسواق أدوات الدين بناءً على الدين المسجل في سوق شركة السوق المالية (تداول) - مركز الايداع، بما فيه إصدارات مكتب إدارة الدين العام، وإعادة التمويل من شركة إعادة التمويل العقاري السعودية.

حوكمة الخطة الاستراتيجية

شرعت الهيئة في تطوير إطار حوكمة متكامل؛ لضمان مأسسة العمل ورفع كفاءته وتسهيل تنسيق الجهود بين الجهات ذات العلاقة، بما يمكّن الهيئة من المتابعة الفاعلة لتنفيذ خطتها الاستراتيجية. وسعياً إلى تعزيز معايير الجودة والتنفيذ واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، اعتُمدت منهجية لمتابعة تنفيذ المبادرات الاستراتيجية بشكل دوري من خلال وضع خطط تفصيلية لكل مبادرة تحتوي على خطوات التنفيذ ومواعيد إنجازها وتحديد مسؤوليات التنفيذ وشركاء العمل من الجهات الخارجية والأدوار المتوقعة منهم. ويضم إطار الحوكمة عدداً من اللجان المشتركة مثل لجنة تحفيز وتشجيع شركات القطاع الخاص على طرح إدراج أسهمها في السوق المالية ولجنة تطوير سوق لصكوك وأدوات الدين، واللجان الثنائية مع جهات خارجية لضمان التنسيق مع الأجهزة ذات العلاقة لتنفيذ المبادرات الاستراتيجية والأعمال المشتركة المرتبطة بها.

إطار الحوكمة

يتضمن إطار الحوكمة المعتمد منهجية واضحة لقياس الأداء؛ لمعرفة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الاستراتيجية. وضمت الخطة الاستراتيجية للهيئة 2021-2023 مجموعة من مؤشرات قياس الأداء على مستوى المحاور الاستراتيجية الخمسة بالإضافة إلى مؤشرات قياس محددة لكل هدف استراتيجي.

الهيئة وأداء

تعمل الهيئة مع المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة (أداء) على قياس بعض مؤشرات أداء برنامج تطوير القطاع المالي المندرجة ضمن نطاق عمل هيئة السوق المالية، وذلك من خلال تطبيق نماذج ومنهجيات وأدوات موحدة لدعم كفايتها وفاعليتها وإصدار تقارير الأداء لقياس مدى تحقق الأهداف الاستراتيجية لبرنامج تطوير القطاع المالي.

الباب الثاني:
الوضع الراهن لهيئة السوق المالية وجهود الهيئة في مكافحة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)

الفصل الأول: جهود الهيئة في مكافحة جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)

أولت حكومة المملكة الرشيدة اهتماماً شديداً بكل ما من شأنه صحة وسلامة المواطنين والمقيمين في المملكة، ومنها التصدي لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) باتخاذ عدد من الإجراءات الوقائية والاحترازية الصادرة عن الجهات المختصة لمواجهة هذه الجائحة. وقد حرصت الهيئة على تطبيق هذه الإجراءات الوقائية والاحترازية والتقيد بها، والتأكد من تطبيقها في الجهات الخاضعة لإشرافها. وعملت الهيئة بجميع الإجراءات الاحترازية لضمان صحة وسلامة منسوبي ومنسوبات الهيئة، ومن أهمها:

1. الالتزام بفترة منع التجول وتفعيل العمل عن بعد
2. العودة التدريجية لمقرات العمل بعد السماح بالعودة مع التقيد بالإجراءات الاحترازية
3. فحص درجة الحرارة قبل الدخول إلى مقرات العمل
4. تفعيل الاجتماعات عن بعد
5. إلزام منسوبي ومنسوبات الهيئة بارتداء الكمامة والحفاظ على التباعد الاجتماعي بعد العودة إلى مقرات العمل
6. العمل بالإجراءات الصحية الملائمة في حال وجود إصابة لا قدر الله لأحد منسوبي ومنسوبات الهيئة
7. العمل بالإجراءات الصحية الملائمة في حال وجود مخالطة لأحد المصابين بالفيروس بين منسوبي الهيئة، والتنبيه على أهمية إجراء الفحص اللازم للمخالطين
8. توعية منسوبي ومنسوبات الهيئة من خلال الرسائل الإلكترونية للتذكير بأهمية الالتزام بالإجراءات الاحترازية

وانطلاقاً من دور الهيئة الإشرافي والرقابي، ودعماً للجهات الخاضعة لإشرافها في ظل الظروف الراهنة ولتمكينها من مواجهه هذه الآثار، اتخذت الهيئة العديد من الإجراءات في ظل هذه الظروف الاستثنائية، وتابعت تأثيرها بشكل مستمر على السوق المالية بالمملكة. وقد تم العمل بالعديد من الإجراءات المتعلقة بالسوق المالية والصناديق الاستثمارية، أبرزها ما يلي:

1. الاكتفاء بعقد جمعيات الشركات المدرجة عبر وسائل التقنية الحديثة عن بُعد وتعليق عقدها حضورياً بشكل مؤقت امتثالاً للإجراءات الوقائية
2. تقليص ساعات التداول اليومية في السوق المالية
3. تمديد مهلة الإفصاح عن تقرير مجلس الإدارة والمعلومات المالية السنوية للشركات المدرجة وصناديق الاستثمار العقارية والمتداولة التي تنتهي في 31-3-2020م، وصناديق المؤشرات المتداولة التي تنتهي في 07-04-2020م
4. تمديد مهلة استيفاء شروط ومتطلبات البدء بتجربة التقنية المالية حتى نهاية شهر يوليو 2020م
5. تمديد مهلة الإفصاح عن القوائم المالية الأولية للشركات المدرجة التي تنتهي فتراتها المالية الأولية في 29-7-1441هـ و29-2-2020م و31-03-2020م
6. تمديد مهلة الإفصاح عن التقارير السنوية لصناديق الاستثمار العامة والخاصة
7. إعفاء الشركات المدرجة من سداد المقابل المالي المحصل للهيئة لمدة عام ومصدري أدوات الدين حتى نهاية عام 2025م

كذلك تم اتخاذ إجراءات متعلقة بمؤسسات السوق المالية، وأهمها ما يلي:

1. حث مؤسسات السوق المالية على اتباع التدابير الاحترازية للوقاية من الإصابة بفيروس كورونا
2. تعزيز العمل الإلكتروني عن بعد لدى مؤسسات السوق المالية وتوفير الدعم الكافي وتسخير التقنيات الإلكترونية كافة لضمان استمرار وتيرة الأعمال في السوق المالية في ظل الظروف الاستثنائية
3. الالتزام بتعليق حضور العاملين في مؤسسات السوق المالية تماشياً مع قرار وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بشأن تعليق حضور العاملين للمكاتب الرئيسية لمنشآت القطاع الخاص
4. تعليق تجميد الحسابات الاستثمارية للجهات الخاضعة لإشراف الهيئة
5. تمديد مدد تزويد الهيئة ببعض المتطلبات النظامية واللائحية لوكالات التصنيف الائتماني
6. التعامل مع الإجراءات الاحترازية بخصوص العمل في فترات منع التجول
7. تمديد مدد تزويد الهيئة ببعض المتطلبات النظامية واللائحية لمؤسسات السوق المالية
8. حضور العاملين لمقرات العمل في مؤسسات السوق وإصدار تصاريح التنقل
9. رفع تعليق حضور العاملين لمقرات العمل في مؤسسات السوق
10. إصدار دليل الوقاية من فيروس كورونا عند العودة إلى العمل

الفصل الثاني: البيئة الداخلية للهيئة

1. الإجراءات المتخذة لتنفيذ الأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء
2. اجتماعات مجلس الهيئة وقراراته
3. القوى العاملة وبرامج التدريب والتطوير والمسؤولية الاجتماعية
4. برنامجا التوفير والادخار، والتمويل السكني للموظفين
5. مباني الهيئة المملوكة والمستأجرة
6. بيئة العمل المادية في الهيئة
7. مركز الوثائق والمحفوظات

1. الإجراءات المتخذة لتنفيذ الأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء

تلقت الهيئة خلال عام 2020م عدداً من الأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء، اتخذت حيالها الإجراءات المناسبة ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

الأمر السامي رقم (54351)

الأمر السامي رقم (54351) وتاريخ 1441/9/28هـ المتضمن التوجيه بأهمية نشر كل الأنظمة واللوائح المرتبطة بقطاع الأعمال على المواقع الإلكترونية الخاصة بالجهات الحكومية باللغتين (العربية، والإنجليزية)، والقاضي في الفقرة (3) منه بأن على الجهات الحكومية القيام بما يلي:

أ- ترجمة اللوائح والاشتراطات الخاصة بقطاع الأعمال-غير الواردة في القوائم المذكورة في الفقرة (1) أعلاه- إلى اللغة الإنجليزية وفق إطار زمني محدد يتم إقراره بالتنسيق بين المركز الوطني للتنافسية والجهة المعنية.

ب- نشر ما يترجم مما يخصها من الأنظمة واللوائح والاشتراطات الخاصة بقطاع الأعمال على مواقعها الإلكترونية، وتزويد المركز الوطني للوثائق والمحفوظات بنسخ منها لإدراجها في موقعه الإلكتروني.

تنفيذاً للأمر السامي قامت الهيئة بالآتي:

أخذاً في الاعتبار كون اللوائح التنفيذية الصادرة عن الهيئة مترجمة إلى اللغة الإنجليزية ومنشورة على موقع الهيئة الإلكتروني، وسبق تزويد المركز الوطني للوثائق والمحفوظات بنسخ منها، فإنه تنفيذاً للأمر السامي الكريم عملت الهيئة على ترجمة الوثائق الأخرى إلى اللغة الإنجليزية وفق إطار زمني محدد تم إقراره بالتنسيق بين المركز الوطني للتنافسية والهيئة، تمهيداً لنشر النسخ المترجمة منها على موقع الهيئة الإلكتروني، وتزويد المركز الوطني للوثائق والمحفوظات بنسخ منها لإدراجها في موقعه الإلكتروني.

تعميم الديوان الملكي رقم (6701)

تعميم الديوان الملكي رقم (6701) وتاريخ 1442/2/6هـ المبني على توجيه مجلس الوزراء المؤرخ في 1442/1/27هـ القاضي بالآتي:

1. التأكيد على جميع الجهات الحكومية بضرورة الالتزام بتطبيق الأنظمة واللوائح والتعليمات المرعية عند تقديم خدماتها، والتقيد بما يصدر عن المحاكم والجهات القضائية من أحكام نهائية وما يتقرر من مبادئ قضائية، توفيق الممارسات الإدارية المماثلة مع تلك الأحكام والمبادئ.
2. قيام الجهات الحكومية بتضمين تقاريرها السنوية بياناً بعدد الدعاوى المرفوعة ضدها مصنفة بحسب موضوعها وحسب الأنظمة ذات الصلة، وعدد الأحكام القضائية النهائية الصادرة ضدها وعدد الأحكام القضائية النهائية الصادرة لصالحها، وما اتخذته من إجراءات لتوفيق ممارساتها الإدارية مع تلك الأحكام وما يتقرر من مبادئ قضائية.
3. قيام الإدارات المختصة في الجهات الحكومية باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ما ورد في الفقرتين (1) و(2) المشار إليهما أعلاه وفق التفصيل الموضح في تعميم الديوان الملكي المشار إليه.

تنفيذاً للتوجيه الكريم قامت الهيئة بالآتي:

1. فيما يتعلق بالبند (1) عملت الهيئة بما تضمنه التوجيه.
2. فيما يتعلق بالبند (2) ضمنت الهيئة منذ عدة سنوات تقاريرها السنوية ما وجه به التوجيه، وفيما يخص عام 2020م بلغ إجمالي الدعاوى المقامة ضد الهيئة 10 دعاوى، حُكم بها لصالح الهيئة، وانحصرت موضوعاتها فيما يأتي:

- التظلم من قرارات مجلس الهيئة الصادرة في شأن مخالفات الإفصاح.
- التظلم من قرارات مجلس الهيئة الصادرة في شأن مخالفات التزامات كل من نظام السوق المالية، ونظام الشركات.
- التظلم من قرارات مجلس الهيئة الصادرة في شأن مخالفة اللوائح التنفيذية لنظام السوق المالية (لائحة حوكمة الشركات/ لائحة مؤسسات السوق المالية/ قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة / الضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشركات الخاصة للشركات المدرجة/ التعليمات الخاصة بإعلانات الشركات المساهمة).
- مطالبات بالتعويض عن أضرار نتيجة إجراءات وقرارات تنظيمية صادرة عن الهيئة.
- دعاوى تظلم أمام المحكمة الإدارية، وحُكم فيها بعدم اختصاص الديوان بالنظر في مثل هذه الدعاوى، باعتبار لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية هي الجهة المختصة بالنظر في مثل هذه النزاعات بموجب نظام السوق المالية.

الأمر السامي رقم (67881)

الأمر السامي رقم (67881) وتاريخ 1441/12/21هـ المتضمن التوجيه برفع تقرير مفصل عن اللجان المتعلقة بالشأن الإعلامي والمشكلة بأوامر متضمناً مهامها وأبرز منجزاتها والإفادة عن وضعها، مع تحديد ضابط اتصال لكل لجنة.

تنفيذاً للأمر السامي قامت الهيئة بالآتي:

رفعت للمقام السامي كتابها رقم (ص/20/4690/1) تاريخ 1442/1/21هـ، متضمناً إفادة الهيئة بما وجه به الأمر السامي.

الأمر السامي رقم (39460)

الأمر السامي رقم (39460) وتاريخ 1441/6/26هـ بشأن المعاملة المشتملة على برقية معالي وزير الاقتصاد والتخطيط عضو وأمين مجلس إدارة المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة رقم 4100058 في 1441/2/5هـ، القاضي بالآتي:

أولاً: ربط خدماتها الإلكترونية المقدمة عبر منصاتها الإلكترونية بمنصة تقييم تجربة المستفيدين من الخدمات الحكومية (منصة وطني) التابعة للمركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة (أداء) بطريقة آمنة - من خلال الشبكة الحكومية الآمنة (GSN) وقناة التكامل الحكومي (GBS) -، وتوحيد منصات تقييم رضا المستفيدين الخاصة بالأجهزة العامة؛ لتكون منصة واحدة (منصة وطني)، وأن يتم ذلك وفق خطة زمنية يتم الاتفاق عليها بين كل من تلك الأجهزة العامة والمركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة، وأن تستكمل المتطلبات الفنية اللازمة للربط الآمن بين تلك الخدمات والمنصات و(منصة وطني)، مع الالتزام بما تصدره الهيئة الوطنية للأمن السيبراني من ضوابط للأمن السيبراني.

ثانياً: قيامها عند قياس تجربة المستفيد من الخدمات التي تقدمها بالتنسيق مع المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة لمواءمة آلية القياس بما يتوافق مع منهجيات المركز.

ثالثاً: عدم نشر أي نتائج لقياس تجربة المستفيد للعموم، إلا بعد التنسيق مع المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة.

تنفيذاً للأمر السامي قامت الهيئة بالآتي:

التواصل مع المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة (أداء) في هذا الشأن، فأفاد المركز بأن الهيئة ستكون ضمن الأجهزة العامة المستهدفة في المرحلة الثانية وفق الخطة التي وضعها، علماً بأن المركز زود الهيئة بمنهجية القياس.

الأمر السامي رقم (44583)

الأمر السامي رقم (44583) وتاريخ 1441/7/20هـ القاضي بالآتي: (1) تعليق الحضور لمقرات العمل في جميع الجهات الحكومية لمدة (16) يوما عدا القطاعات الصحية والأمنية والعسكرية ومنظومة التعليم عن بعد في قطاع التعليم. (2) أن تقوم كل جهة من الجهات الحكومية بدراسة مدى الحاجة لاستمرار مباشرة جميع الموظفين للعمل- في حال استمرار مثل هذه الظروف لمدة أطول لا سمح الله- من مقرات العمل ومدى مناسبة الاكتفاء بعدد محدود جداً من الموظفين لتسيير أعمال الجهاز بالقدر اللازم الضروري والاكتفاء بالتعاملات الإلكترونية أو العمل عن بعد.

تنفيذاً للأمر السامي قامت الهيئة بالآتي:

تبني منهجية العمل عن بعد لمنسوبيها كافة، وذلك بتفعيل الوسائل التقنية اللازمة والتأكيد على حصر الحضور لمقر العمل في الحالات الطارئة والضرورية طوال فترة تعليق الحضور لمقرات العمل.

الأمر السامي رقم (52623)

الأمر السامي رقم (52623) وتاريخ 1441/9/17هـ القاضي باتخاذ جميع الإجراءات الاحترازية لمنع تفشي فيروس كورونا في المملكة، ومنح صلاحية استثناء الموظفين الذين تتطلب المصلحة حضورهم لمقرات العمل للوزير المختص أو رئيس الجهة المستقلة على أن يكون ذلك في أضيق الحدود مع الالتزام بجميع الإجراءات الاحترازية اللازمة للوقاية من فيروس كورونا.

تنفيذاً للأمر السامي قامت الهيئة بالآتي:

طبقت الإجراءات الاحترازية ذات العلاقة بمرافق الهيئة وموظفيها للوقاية من فيروس كورونا ومن ذلك:

- قياس درجة الحرارة في جميع مداخل مقرات الهيئة.
- تنفيذ التعقيم لجميع مقرات الهيئة.
- رفع مستوى النظافة والتعقيم وزيادة معدل تنظيف الأجهزة ذات الاستخدام المشترك.
- توفير الكمامات الواقية لمنسوبي الهيئة والمعقمات المعتمدة ومراقبة الالتزام باستخدامها.
- تركيب لاصقات أرضية لتنظيم المسافات أثناء الدخول والخروج والانتظار، وداخل المصاعد.
- تعليق الخدمات داخل مقار الهيئة ذات العلاقة بالضيافة والخدمات المساندة.
- وضع خطة طوارئ لمواجهة ومكافحة جائحة فيروس كورونا في مقار الهيئة وتخصيص غرف عزل للحالات المشتبه فيها.

- وضع قواطع بين وحدات العمل في مقرات الهيئة لتحقيق التباعد.
- استخدام النموذج الموحد لتصريح التنقل المعتمد من وزارة الداخلية لعدد من الموظفين ممن تستلزم أعمالهم الحضور لمقار العمل أثناء فترات الحظر المختلفة.

إضافة إلى ذلك، وعملاً بما تضمنه الأمر السامي؛ حصرت الهيئة صلاحية الاستثناء في الحضور لمقرات العمل في أضيق نطاق، وربط ذلك بموافقة معالي الرئيس، وتبنت آلية العمل عن بعد خلال فترة تعليق الحضور لمقرات العمل، ومن ثم تقليل نسب الحضور لمقرات العمل بعد العودة إلى النسب المقررة بهذا الشأن وفق ما يرد من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

تعميم الديوان الملكي رقم (65028)

تعميم الديوان الملكي رقم (65028) وتاريخ 1441/12/4هـ المبني على قرار مجلس الوزراء رقم (660) المؤرخ في 1441/10/24هـ القاضي باعتماد التصنيف السعودي الموحد للمهن، بالصيغة المرافقة للقرار، وعدد من الترتيبات على النحو الوارد في القرار.

تنفيذاً للتوجيه الكريم قامت الهيئة بالآتي:

مراجعة الأوصاف الوظيفية لجميع الوظائف في الهيئة، والتأكد من استخدام التصنيف السعودي الموحد للمهن مرجعاً عند الحاجة.

الأمر السامي رقم (66559)

الأمر السامي رقم (66559) وتاريخ 1441/12/12هـ القاضي بتزويد المركز السعودي لكفاءة الطاقة بالبيانات المتعلقة بالمباني التابعة للجهات الحكومية واستهلاك الطاقة، وكذلك التقارير النصف سنوية عما تم عمله من قبلها في شأن تحسين كفاءة استهلاك الطاقة، وخططها في هذا المجال.

تنفيذاً للأمر السامي قامت الهيئة بالآتي:

تشكيل فريق عمل لتمثيل الهيئة لدى المركز السعودي لكفاءة الطاقة، وتزويد مركز كفاءة الطاقة ببيانات الاستهلاك بشكل نصف سنوي من خلال رفع البيانات بالنظام الخاص لموقع المركز بدءاً من منتصف عام 2019م.

الأمر السامي رقم (15016)

الأمر السامي رقم (15016) وتاريخ 16 /03 / 1442هـ، القاضي بتعليق العمل ببعض أحكام مواد نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/3) وتاريخ 28 /01 /1437هـ، وإشارةً إلى التنسيق المشترك بين هيئة السوق المالية ووزارة التجارة، اوضحت الهيئة على موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت مضمون ما ورد في الأمر السامي فيما يتعلق بشركات المساهمة المدرجة، إذ تضمن ما يلي:

1. استثناءً من حكم المادة (الخمسين بعد المائة) من نظام الشركات:

(أ) تمديد المدة التي يتعين على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة غير العادية خلالها من علمه ببلوغ خسائر الشركة المساهمة نصف رأس المال المدفوع، لتصبح (ستين) يوماً، من تاريخ علم مجلس الإدارة بالخسائر، وذلك لمدة (سنتين) من تاريخ 01 /08 /1441 هـ.

(ب) تمديد المدة التي يتعين خلالها عقد اجتماع الجمعية العامة غير العادية لتصبح (مائة وثمانين) يوماً من تاريخ علم مجلس الإدارة بالخسائر وذلك لمدة (سنتين) من تاريخ 01 /08 /1441هـ.

2. يُعلق العمل بالفقرة (2) من المادة (الخمسين بعد المائة) من نظام الشركات، لمدة (سنتين) من تاريخ 01 /08 /1441هـ، وعلى الشركات المساهمة عند بلوغ خسائرها المقدار المحدد في الفقرة (1) من المادة (الخمسين بعد المائة) من نظام الشركات الإفصاح عن تطورات خسائرها بشكل مستمر وفقاً للضوابط التي تضعها وزارة التجارة وهيئة السوق المالية – كل فيما يخصه، وذلك خلال مدة تعليق العمل بالفقرة (2) من المادة المشار إليها.

3. استثناءً من حكم الفقرة (1) من المادة (الثالثة والثلاثين بعد المائة) يسمح للشركات المساهمة بإعادة تعيين مراجع الحسابات الذي بلغت مدة تعيينه (خمس) سنوات متصلة، لمدة لا تزيد على (سنتين) إضافيتين، على أن لا يتجاوز مجموع مدة تعيينه (سبع) سنوات متصلة لمكتب المراجعة، و(خمس) سنوات متصلة لشريك المشرف على عملية المراجعة، على أن ينتهي العمل بهذا الاستثناء بعد مضي (سنتين) من تاريخ 01 /08 /1441هـ.

تجدر الإشارة إلى أن الهيئة قامت بوضع ضوابط تلزم شركات المساهمة المدرجة التي بلغت خسائرها المتراكمة 50% فأكثر من رأس المال بالإفصاح عن آخر تطورات الخسائر المتراكمة وذلك تنفيذاً للأمر الملكي الكريم.

2. اجتماعات مجلس الهيئة وقراراته

تنص الفقرة (أ) من المادة العاشرة من نظام السوق المالية على الآتي: «يعقد المجلس اجتماعاته بناءً على دعوة من رئيسه، ويُشترط حضور 3 من أعضائه على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه، وتصدر قراراته بأغلبية الأعضاء الحاضرين، وإذا تساوت الأصوات يُرجَّح الجانب الذي يصوت معه رئيس الاجتماع».

عقد مجلس الهيئة 143 اجتماعاً خلال عام 2020م مقارنة بـ 148 اجتماعاً خلال عام 2019م، 74.1% منها بحضور كامل الأعضاء (الجدول رقم (3)، والجدول رقم (4)).

الجدول رقم (3): اجتماعات مجلس الهيئة مصنفةً بحسب عدد من حضر من الأعضاء

الحضور	العدد	
	عام 2019م	عام 2020م
كامل الأعضاء	74	106
4 أعضاء	62	31
3 أعضاء	12	6
الإجمالي	**148**	**143**

الجدول رقم (4): اجتماعات مجلس الهيئة مصنفةً بحسب حضور/ عدم حضور الأعضاء عام 2020م

أعضاء مجلس الهيئة	عدد اجتماعات مجلس الهيئة	
	حضور	عدم حضور
معالي رئيس مجلس الهيئة	128	15
سعادة نائب رئيس المجلس الأستاذ يوسف البليهد	135	8
سعادة عضو المجلس الأستاذ أحمد الراجح	130	13
سعادة عضو المجلس الأستاذ خالد الحمود	136	7
سعادة عضو المجلس الأستاذ خالد الصليع	142	1

بلغ عدد الموضوعات التي ناقشها مجلس الهيئة 509 موضوعاً عام 2020م مقارنة بـ 566 موضوعاً عام 2019م، واحتلت الموضوعات المتعلقة بـ «التنفيذ ومخالفات السوق المالية» المرتبة الأولى من حيث العدد بنسبة 26.7%، تلتها الموضوعات المتعلقة بمحور «الحوكمة والبيئة الداخلية للهيئة» بنسبة 19.8% في عام 2020م (الجدول رقم (5)).

الجدول رقم (5): عدد الموضوعات التي ناقشها مجلس الهيئة مصنفة بحسب المحاور

المحاور	عام 2019م	عام 2020م
اللوائح والقواعد المنظمة للسوق	39	32
تطوير السوق المالية والمنتجات	29	43
طرح الأوراق المالية وإجراءات الشركات	36	33
التنفيذ ومخالفات السوق المالية	168	136
الحوكمة والبيئة الداخلية للهيئة	125	101
أعمال مؤسسات السوق المالية	44	62
الإشراف على السوق المالية والرقابة	92	86
أعمال مؤسسات البنية الأساسية	33	16
الإجمالي	**566**	**509**

3. القوى العاملة وبرامج التدريب والتطوير والمسؤولية الاجتماعية

القوى العاملة

تهدف الهيئة إلى خلق بيئة حافزة وإيجابية وذات إنتاجية عالية، تحقق الأهداف التي أُنشئت من أجلها، لذا سعت إلى توظيف ذوي الكفاءات والخبرات لهذه الغاية. وانضم إلى الهيئة خلال عام 2020م 44 موظفاً/موظفةً، في حين استقال31 موظفاً/ موظفةً، ليبلغ عدد موظفي الهيئة 752 موظفاً/موظفةً، بانخفاض نسبته 2.1% مقارنةً بعام 2019م. وبلغت نسبة التوطين 99.2%، وشكلت الموظفات السعوديات نسبة 20.5% من إجمالي القوى العاملة في الهيئة (الجدول رقم (6)، و(الجدول رقم (7)).

الجدول رقم (6): توزيع القوى العاملة

العام	الجنسية				الإجمالي
	سعودي		غير سعودي		
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
2019م	616	146	6	-	768[1]
2020م	592	154	6	-	752

(1) بما فيهم 32 موظفاً/موظفة من منسوبي الأكاديمية المالية.

الجدول رقم (7): الموظفون الجدد والمستقيلون

العنصر	العام	
	2019م[2]	2020م
المنضمّون	109	44
المستقيلون	40	31

ويتميز موظفو الهيئة بالمؤهلات العلمية العالية؛ إذ بلغت نسبة الموظفين الحاصلين على درجة البكالوريوس والدراسات العليا (دبلوم عال وماجستير ودكتوراه) نحو 82.7 % من إجمالي منسوبي الهيئة (الجدول رقم (8)).

الجدول رقم (8): التأهيل العلمي لمنسوبي الهيئة

المؤهل العلمي	عام 2019م[3]		عام 2020م	
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي
الثانوية العامة فما دونها	61	% 7.9	61	% 8.1
دبلوم	77	% 10.0	69	% 9.2
بكالوريوس	344	% 44.8	338	% 44.9
دبلوم عال / ماجستير	282	% 36.7	283	% 37.6
دكتوراه	4	% 0.5	1	% 0.1
الإجمالي	**768**	**% 100**	**752**	**% 100**

(2) بما فيهم منسوبي الأكاديمية المالية.
(3) بما فيهم 32 موظفاً/موظفة من منسوبي الأكاديمية المالية.

برامج التدريب والتطوير

واصلت الهيئة توفير البرامج التدريبية وفُرص إكمال الدراسة لمنسوبيها داخل المملكة وخارجها، حرصاً منها على رفع مستوى تأهيل منسوبيها في جميع المجالات المتعلقة بأعمالها وأنشطتها؛ فعقدت الهيئة 41 برنامجاً تدريبياً داخلياً، وصل عدد الملتحقين بها إلى 323 مشاركاً/ مشاركةً، فيما بلغ عدد برامج التدريب الخارجية 380 برنامجاً، ووصل عدد الملتحقين بها إلى 395 مشاركاً/مشاركةً بنهاية عام 2020م. أما المبتعثون لنيل شهادات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه خارج المملكة فقد بلغ عددهم 19 موظفاً وموظفةً. (الجدول رقم (9)).

الجدول رقم (9): عدد المشاركين/المشاركات من منسوبي الهيئة في برامج تطوير الموارد البشرية

البرنامج	عدد المشاركين/المشاركات	
	عام 2019م[4]	عام 2020م
برامج التدريب الداخلية	741	323
برامج التدريب الخارجية	553	395
برنامج التدوير الوظيفي	7	7
برامج اللغة الإنجليزية الداخلية	28	21
برامج اللغة الإنجليزية الخارجية	6	1
برامج التدريب على رأس العمل في المنظمات والهيئات الدولية	8	1
برامج الابتعاث لإكمال الدراسة خارج المملكة	20	19

المسؤولية الاجتماعية

للهيئة مساهمات اجتماعية متعددة، ومن أهمها التدريب على رأس العمل (في الهيئة) للخريجين السعوديين المتفوقين من مختلف الجامعات، وقد أطلقت الهيئة عام 2020م «برنامج هيئة السوق المالية لتأهيل الخريجين المتفوقين» في نسختيه السابعة والثامنة، وبلغ عدد الملتحقين به 42 متدرباً/ متدربةً، موزعين على سبعة مسارات تخصّصية هي: المال والاستثمار، والأنظمة والتشريعات، والإدارة، والتفتيش، والالتزام، والعلاقات الدولية والأبحاث، والتقنية والعمليات.

كذلك للهيئة مساهمات فعّالة في برامج التدريب التعاوني لطلاب وطالبات الجامعات والكليات في المملكة، وتهيئتهم للعمل في أي جهة عقب تخرجهم ؛ وقد التحق بهذا البرنامج 83 طالباً وطالبةً خلال عام 2020م.

(4) بما فيهم 32 موظفاً/موظفة من منسوبي الأكاديمية المالية.

4. برنامجا التوفير والادخار، والتمويل السكني للموظفين

وفرت الهيئة لمنسوبيها البرنامجين التحفيزيين التاليين:

برنامج التوفير والادخار

554 موظفاً وموظفة

عدد المشاركين في برنامج التوفير والادخار

تُعدّ الهيئة سباقة في مجال نشر وتشجيع ثقافة التوفير والادخار بين منسوبيها؛ فقد وضعت برنامجاً لتحفيز الموظفين على الادخار باسم «برنامج التوفير والادخار»، وهو برنامج ادخاري طويل الأمد يتميز بالمرونة، تقدم الهيئة من خلاله مساهمة مالية تُضاف إلى قيمة مساهمة الموظف المشترك في البرنامج بما يحقق هدف نشر وتشجيع ثقافة الادخار، ويُعد الدخول في البرنامج والانسحاب منه اختيارياً وفي أي وقت، وتجدر الإشارة إلى أن عدد المشاركين في البرنامج حتى نهاية عام 2020م بلغ 554 موظفاً وموظفةً بنسبة 73.7 % من إجمالي موظفي الهيئة.

برنامج التمويل السكني

147 موظفاً وموظفة

عدد المستفيدين من برنامج التمويل السكني

تماشياً مع التوجهات الحكومية لرفع المستوى المعيشي للمواطنين وتوفير المسكن الملائم لهم، ولتوطيد علاقة الهيئة بموظفيها، ولتعزيز روح الانتماء لديهم، رعت الهيئة برنامج «التمويل السكني للموظفين» بالتعاون مع عدد من البنوك المحلية؛ إذ تتحمل الهيئة كامل نسبة المرابحة على التمويل. ومن مزايا هذا البرنامج توفير التمويل طويل الأجل، وينتفع من هذه المزايا جميع موظفي الهيئة السعوديين بحسب شروط البرنامج وأحكامه، ولمرة واحدة فقط خلال فترة خدمتهم في الهيئة. وقد بلغ عدد المستفيدين من البرنامج 147 موظفاً وموظفةً حتى نهاية عام 2020م، وبنسبة 19.5 % من إجمالي موظفي الهيئة.

5. مباني الهيئة المملوكة والمستأجرة

يعرض الجدول رقم (10) المباني المملوكة للهيئة والمستأجرة لعام 2020م.

الجدول رقم (10): المباني والأراضي المملوكة والمستأجرة

المباني/الأراضي	عام 2020م
مملوكة	مبنى مقر هيئة السوق المالية الرئيسي – الرياض
مستأجرة	مبنى مقر الهيئة 2 -البرج الشرقي -مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني -الرياض
	أرض مواقف سيارات خارجية لمبنى مقر الهيئة الرئيسي - الرياض مخصصة للموظفين

6. بيئة العمل المادية في الهيئة

يضع الدليل الإرشادي لبيئة العمل المادية المفاهيم المعيارية والمواصفات القياسية لضمان بيئة عمل فاعلة في الأجهزة الحكومية لكل من العاملين وكذلك المستفيدين من خدماتها. وقد حُددت المكونات ومؤشراتها المختلفة وفقاً لما توصلت إليه الدراسات والمسوحات الميدانية في هذا المجال وذلك لضمان جودة البيئة المادية وما يتعلق بها من آثار على العاملين في تلك البيئات وبالتالي إنتاجية الجهة الحكومية.

تتكون المكونات الرئيسة لبيئة العمل المادية للمكاتب بحسب ما وردت في الدليل الإرشادي للأجهزة الحكومية الصادر عن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية من:

1. تصميم المكاتب
2. تأثيث المكاتب
3. التكييف
4. الإضاءة والصوتيات
5. الأمن والسلامة
6. النظافة
7. الهدوء والحد من الضوضاء
8. تنظيم وترتيب مكان العمل
9. تهيئة أماكن استقبال المستفيدين
10. استخدام الألوان في المكاتب
11. تجميل المكاتب
12. الخدمات المساندة

وبعد مراجعة الدليل وعناصر بيئة العمل المادية ومقارنتها مع الممارسات المطبقة في الهيئة تبين ما يلي:

342 عنصراً
يغطيها الدليل

316 عنصراً
مطبقة في الهيئة حالياً

13 عنصراً

قابلاً للتحسين وفقاً لطبيعة عمل الهيئة؛ هي:

- أجهزه ترجمة في قاعة الاجتماعات الرئيسية
- أجهزة تدفئة «مركزية ومنفصلة»
- توفير أجهزة توليد وقياس الرطوبة
- مصادر الطاقة البديلة لتشغيل أنظمة التكييف والتدفئة
- استخدام الإضاءة الباردة
- الاستفادة من الطاقة الشمسية لتوفير الطاقة لأماكن العمل
- استخدام مكانس مصنوعة من الألياف الدقيقة
- تخصص الجهة يوماً دورياً في السنة لنظافة المكاتب
- تخصص الجهة جوائز تقديرية للمكاتب النظيفة
- إيجاد أماكن لممارسة الرياضة للتخفيف من حدة الضغوط
- توفير قاعات للقراءة والاطلاع مع أحدث الكتب ومصادر المعرفة
- لوحات تشكيلية معبرة عن الموروث الاجتماعي
- مخارج طوارئ للمصلى

13 عنصراً

لا تنطبق على طبيعة عمل الهيئة؛ وهي:

استخدام الأجهزة الصوتية لغير الأغراض المخصصة لها

الاستفادة من النفايات في المكاتب لإعادة تدويرها

تحليل مياه الشرب

تضع الجهة إرشادات للحد من الضوضاء

تقع الجهة في محيط المصانع والورش

تقع الجهة في محيط المجمعات التعليمية

تقع الجهة بجوار محطات النقل المتنوعة

تقع الجهة في محيط المجمعات الحكومية

تُعد الآلات والأجهزة المكتبية في الجهة مصدر ضوضاء

تُعد الأبواب في الجهة مصدر ضوضاء

يُعد المستفيدون من الجهة مصدراً للضوضاء

يُعد العاملون في الجهة مصدراً للضوضاء

توفير ثلاجة مياه في المصلى

7. مركز الوثائق والمحفوظات

يُعدّ مركز الوثائق والمحفوظات الجهة المسؤولة عن حفظ وأرشفة الوثائق بالهيئة بما يتوافق مع اللوائح والأنظمة الصادرة عن المركز الوطني للوثائق والمحفوظات. ويتجلى دور المركز في تنظيم المعاملات الإدارية بالهيئة من خلال نظام تقني يتم من خلاله تتبع سير المعاملات بشكل كامل. وتتمثل أبرز التغييرات التي حدثت خلال عام 2020م في إعادة تشكيل اللجنة الدائمة للوثائق؛ إذ أضيف إلى عضويتها ممثل مالي من الإدارة المالية؛ وفي استخدام الوسائل التقنية خلال فترة العمل عن بعد لضمان استمرارية الأعمال.

من أبرز مهام ومسؤوليات المركز الآتي:

حفظ وثائق الهيئة وفق سياسات وإجراءات الأرشفة، وتبعاً لمتطلبات المركز الوطني للوثائق والمحفوظات وضوابطه

تنظيم؛ وفهرسة؛ وأرشفة الوثائق وفقاً للضوابط والآليات المعتمدة، والتأكد من اكتمالها وجاهزيتها، وإمكانية استرجاعها عند الحاجة

إدارة عمليات الاطلاع على الوثائق واستعارتها وطباعتها وتصويرها

التقييم الدوري لمواقع حفظ الوثائق وأوعيتها؛ للتأكد من عدم وجود ما قد يؤدي إلى تلفها

تنفيذ عمليات ترميم الوثائق التي تعرضت للضرر، وعمليات الإتلاف الدوري للوثائق التي انتفت الحاجة إليها

معالجة البريد الصادر والوارد من خلال التنسيق مع الإدارات ذات الصلة

التفعيل الأمثل لإدارة المعرفة

من أبرز إنجازات المركز عام 2020م ما يلي:

إعداد الدليل الاسترشادي للتعامل مع المعاملات على مستوى الهيئة لضمان تسلسل الأعمال بشكل صحيح ودقيق وحفظها في الأنظمة ذات العلاقة

الربط مع الجهات الحكومية من خلال نظام مراسلات الذي يضم ما يقارب 60 جهة حكومية

أرشفة ما يقارب 11064 وثيقة، والمسح الضوئي لما يقارب 10128 وثيقة وإدراجها في نظام الوثائق

عقد ورشة عمل لتعزيز الوعي الوثائقي في الهيئة بعنوان «نشر الوعي الوثائقي» حضرها ممثل من المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، وتم خلال الورشة تكريم أفضل خمسة أمناء وثائق لعام 2019م

الفصل الثالث: اللجان

1. اللجنة الإدارية.
2. لجنة التعاملات الإلكترونية.
3. اللجنة العليا المشـتركة لفصل المهام والاختصاصات بيـن هيئـة السـوق الماليـة وشـركة السـوق الماليـة السعودية (تداول).
4. لجنة التفتيش الخاص على الشركات المدرجة.
5. لجنة تطوير الموارد البشرية.
6. لجنة المراجعة.
7. اللجنة الاستشارية لهيئة السوق المالية.
8. لجنة المنشآت المالية المرخصة.
9. اللجنة الدائمة للوثائق.
10. لجنة تعزيز الأمن السيبراني في السوق المالية.
11. اللجنـة الإشـرافية للأمـن السـيبراني فـي هيئـة السـوق الماليـة.
12. اللجنـة المشـرفة علـى اسـتثمار مدخـرات المشـتركين فـي برنامـج التوفيـر والادخـار
13. لجنة السلوك المهني وشكاوى الموظفين.
14. فريق عمل مختبر التقنية المالية

1. اللجنة الإدارية

صدرت لائحة اللجنة عن مجلس هيئة السوق المالية بالقرار رقم (2-69-2016) وتاريخ 1437/9/3هـ الموافق 2016/6/8م، بناءً على نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/30) وتاريخ 1424/6/2هـ، وعُدلت بقرار المجلس رقم (1-44-2018) وتاريخ 1439/08/02هـ الموافق 2018/04/18م، ثم عُدلت بقرار المجلس رقم (3-121-2019) وتاريخ 1441/03/08هـ الموافق 2019/11/05م. وتتكون عضوية اللجنة على النحو الآتي:

- رئيس المجلس
  (رئيساً للجنة)
- نائب رئيس المجلس
  (نائباً لرئيس اللجنة)
- وكيل الهيئة للشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية
  (عضواً)
- وكيل الهيئة للشئون القانونية والتنفيذ
  (عضواً)
- وكيل الهيئة لمؤسسات السوق
  (عضواً)
- المدير العام للمخاطر
  (عضواً)
- المدير العام لتقنية المعلومات
  (عضواً)
- الأمين العام لمجلس الهيئة
  (عضواً وأميناً للجنة)
- وكيل الهيئة للشئون الاستراتيجية والدولية
  (عضواً)
- وكيل الهيئة للموارد المؤسسية
  (عضواً)
- المدير العام للتواصل وحماية المستثمر
  (عضواً)
- المدير العام للمراجعة الداخلية
  (عضواً)
- المدير العام للقوائم المالية ومراجعي الحسابات
  (عضواً)

46 اجتماعًا
عقدته اللجنة بحضور كامل الأعضاء خلال عام 2020م

47 موضوعاً
ناقشته اللجنة مدرجة على جدول أعمالها

2. لجنة التعاملات الإلكترونية

بناءً على قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (7-120-2021) وتاريخ 1442/04/01هـ الموافق 2020/11/16م أعيد تشكيل لجنة التعاملات الإلكترونية لتتكون اللجنة بموجبه من:

- رئيس المجلس
  (رئيساً)
- عضو مجلس الهيئة الأستاذ أحمد بن راجح الراجح
  (نائباً للرئيس)
- وكيل الهيئة للشئون القانونية والتنفيذ
  (عضواً)
- المدير العام لتقنية المعلومات
  (عضواً)
- قائد التحول الرقمي في الهيئة
  (عضواً)
- وكيل الهيئة لمؤسسات السوق
  (عضواً)
- وكيل الهيئة للشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية
  (عضواً)
- مدير عام التواصل وحماية المستثمر
  (عضواً)
- الأستاذ محمد بن عبدالرحمن الشعلان
  (عضواً مستقلاً)

ومن أهم مسؤوليات اللجنة:

وضع واعتماد خطة التعاملات الإلكترونية بالهيئة في ضوء الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات والإشراف على تنفيذها

التنسيق مع برنامج التعاملات الإلكترونية «يسّر» في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات والجهات الحكومية الأخرى في هذا الخصوص

مراجعة واعتماد المشاريع الإلكترونية ومراجعة التهديدات والمخاطر المحتملة على الخدمات والأنظمة الإلكترونية في الهيئة

13 اجتماعًا
عقدته اللجنة خلال عام 2020م

54 موضوعاً
ناقشته اللجنة على جدول أعمالها

43 قراراً
أصدرته اللجنة

1 توصية
أصدرتها اللجنة

ومن الموضوعات التي ناقشتها اللجنة:

التوجيه بإعداد دليل جديد لخدمات الهيئة الخارجية

الإشراف على التزام الهيئة بضوابط الأمن السيبراني التي تصدرها الهيئة الوطنية للأمن السيبراني

نقل مهام «التشغيل والإشراف على سير عمل مركز عمليات أمن المعلومات» من إدارة التقنية إلى إدارة أمن المعلومات

التوجيه بتنفيذ برامج تدريبية لتعزيز مستوى الوعي في التحول الرقمي

تكليف الإدارة العامة لتقنية المعلومات بتنفيذ عدد من مشروعات الأتمتة

تكليف الوحدات التنظيمية في الهيئة بإعداد تصور مبدئي حول استراتيجيتها للتحول الرقمي للسنوات الثلاث القادمة

التوجيه بالبدء في وضع خطة متكاملة للتحول الرقمي مع مطلع العام 2021م

بالإضافة إلى الإشراف على تنفيذ المبادرات الآتية:

تفعيل خدمة الاتصالات المرئية لخدمات الهيئة الخارجية والتواصل الداخلي لموظفيها

توفير منصة موحدة لتبادل البيانات والتقارير مع الجهات الخارجية ومعالجتها باتباع أفضل الممارسات

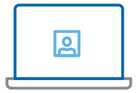
تطوير استراتيجية تطبيقات الهواتف الذكية لأنظمة وخدمات الهيئة

تحسين مستوى الهيئة في قياس التحول الرقمي الحكومي

تفعيل بيئة العمل الرقمية

وقد نجحت اللجنة في عقد جميع اجتماعاتها حسب الجدول المخطط دون توقف مروراً بفترة العمل عن بعد أثناء الجائحة، مستفيدةً من دعمها السابق لمبادرات التحول الرقمي وتوفير منصات العمل عن بعد حتى قبل الجائحة.

والجدير بالذكر أنه صدر عن برنامج التعاملات الإلكترونية «يسّر»، تقرير قياس التحول الرقمي الحكومي الثامن، الذي صنف مستوى نضج الهيئة في رحلة التحول الرقمي الحكومي ضمن مستوى «التميز والتحسين»، الذي يمثل متوسط أداء الجهات الحكومية في القطاع المالي. وأشرفت اللجنة على تنفيذ مبادرة تعنى برفع جاهزية الهيئة للقياس التاسع وتحسين مستوى النضج الحالي.

3. اللجنة العليا المشتركة لفصل المهام والاختصاصات بين هيئة السوق المالية وشركة السوق المالية السعودية (تداول)

تتولى اللجنة فصل المهام والاختصاصات بين الهيئة وتداول وفق ما قضى به نظام السوق المالية، وتفعيل مهام شركة السوق المالية السعودية (تداول) واختصاصاتها الواردة في النظام. وقد أُعيد تشكيل اللجنة نظراً إلى صدور الأمر الملكي القاضي بإعادة تشكيل مجلس الهيئة، فأصدر المجلس قراره رقم (6-98-2017) وتاريخ 1439/2/12هـ الموافق 2017/11/1م بأن يبقى عدد أعضائها كما هو، في حين أسندت مهمة رئاسة اللجنة إلى سعادة نائب رئيس مجلس الهيئة الأستاذ/ يوسف بن حمد البليهد. وتتكون عضوية اللجنة على النحو الآتي:

ممثلو الهيئة

- نائب رئيس مجلس الهيئة
  الأستاذ يوسف بن حمد البليهد
  رئيساً
- عضو مجلس الهيئة
  الأستاذ خالد بن عبد العزيز الحمود
  عضواً
- وكيل الهيئة لمؤسسات السوق
  عضواً
- وكيل الهيئة للشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية
  عضواً
- وكيل الهيئة للشؤون القانونية والتنفيذ
  عضواً
- **الأستاذ محمد بن عبد الله آل بنيان**
  مقرراً

ممثلو تداول

- الدكتور عبد الله بن حسن العبد القادر
  عضواً
- الدكتور عبد الرحمن بن عبد المحسن الخلف
  عضواً
- الأستاذ خالد بن عبد الله الحصان
  عضواً
- الأستاذ خالد بن عبدالعزيز الغريري
  عضواً

وقد عقدت اللجنة اجتماعاً واحداً خلال عام 2020م، أصدرت خلاله 3 قرارات كالآتي:

- التوصية بإنهاء أعمال اللجنة المتعلقة بمشروع فصل المهام والاختصاصات بين الهيئة وتداول
- إعداد تقريرٍ شامل عن المشروع وما تم إنجازه خلال فترة عمل اللجنة منذ عام 2013م
- رفع قرار اللجنة والتقرير إلى مجلس الهيئة للاعتماد

وقد صدر قرار مجلس الهيئة رقم (1-48-2020) وتاريخ 19-9-1441هـ الموافق 12-5-2020م المتضمّن الموافقة على إنهاء أعمال اللجنة العليا المشتركة لمشروع فصل المهام والاختصاصات بين هيئة السوق المالية وشركة السوق المالية السعودية (تداول)، وذلك بعد اطّلاع المجلس على ما رُفع من اللجنة وفي مقدمته توصيتها الواردة ضمن محضر اجتماعها الخامس والعشرين المنعقد في شهر فبراير عام 2020م.

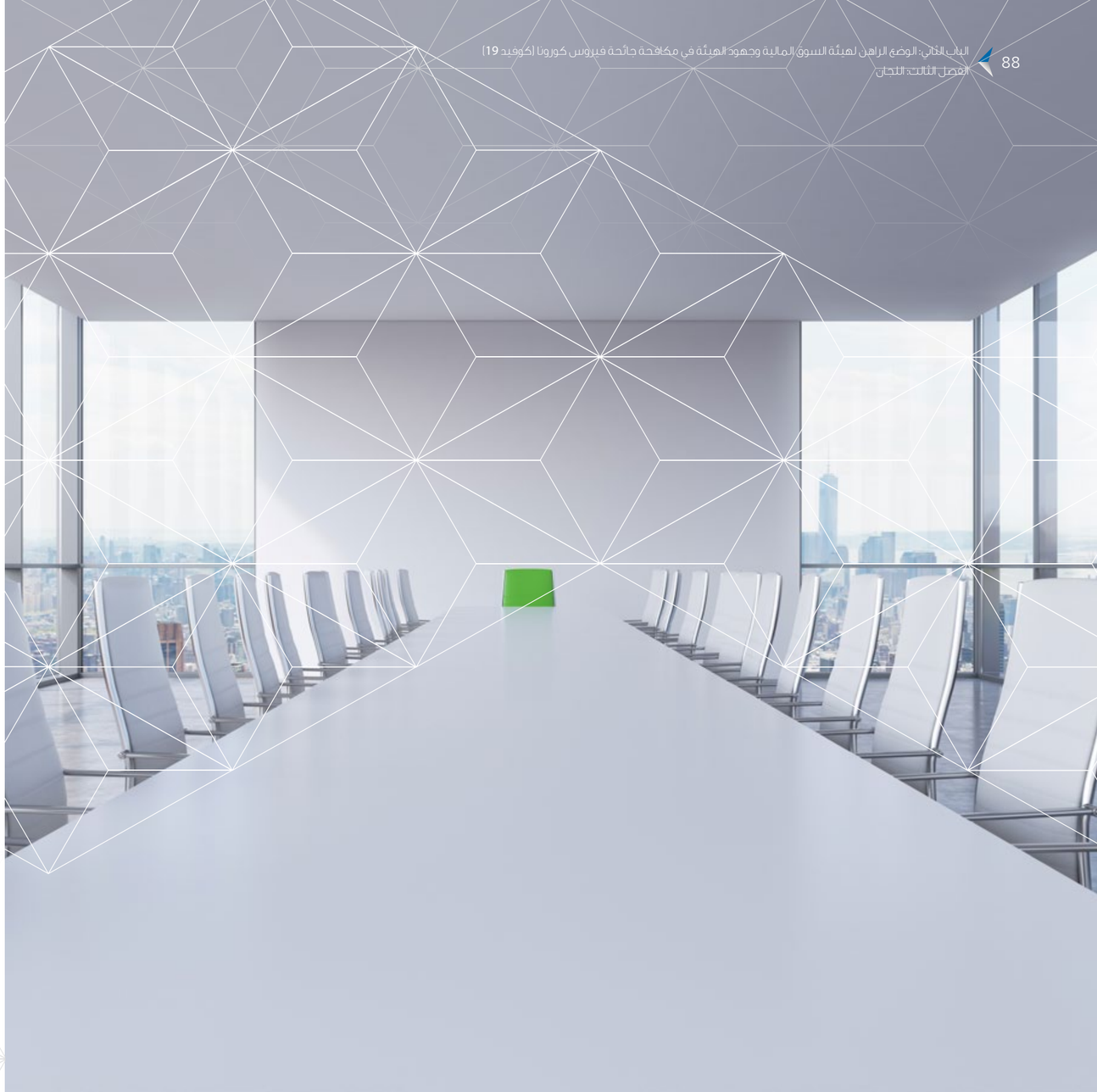

4. لجنة التفتيش الخاص على الشركات المدرجة

شُكلت اللجنة بناءً على قرار مجلس الهيئة رقم (1-16-2019) وتاريخ 1440/06/13هـ الموافق 2019/02/18 على النحو الآتي:

- نائب رئيس المجلس — **الأستاذ يوسف بن حمد البليهد** — رئيساً
- عضو المجلس — **الأستاذ خالد بن محمد الصليع** — نائباً للرئيس
- وكيل الهيئة للشئون القانونية والتنفيذ — عضواً
- وكيل الهيئة للشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية — عضواً
- مدير عام القوائم المالية ومراجعي الحسابات — عضواً
- المستشار القانوني للمجلس — عضواً

17 اجتماعًا
عقدته اللجنة خلال عام 2020م، 12 منها بحضور جميع الأعضاء

39 موضوعاً
ناقشته اللجنة على جدول أعمالها

34 قراراً
أصدرته اللجنة

5. لجنة تطوير الموارد البشرية

بناءً على قرار مجلس الهيئة رقم (4-121-2019) وتاريخ 1441/03/08هـ الموافق 2019/11/05م، أعيد تشكيل عضوية اللجنة لتتكون من:

عضو المجلس
الأستاذ أحمد بن راجح الراجح
رئيساً

وكيل الهيئة للشئون الاستراتيجية والدولية
نائباً للرئيس

وكيل الهيئة للموارد المؤسسية
عضواً

وكيل الهيئة لمؤسسات السوق
عضواً

وكيل الهيئة للشئون القانونية والتنفيذ
عضواً

وكيل الهيئة للشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية
عضواً

مدير إدارة الموارد البشرية
عضواً

ووفقاً للائحة عمل اللجنة في مادتها الخامسة المعدلة بقرار مجلس الهيئة رقم (2-124-2020) وتاريخ 1442/04/08هـ الموافق 2020/11/23م، تشمل مهام اللجنة الآتي:

- رسم السياسة العامة لتطوير الموارد البشرية بما في ذلك بناء علاقات التعاون مع المؤسسات التعليمية والتدريبية
- المصادقة على البرامج الموجهة لحديثي التخرج والتوصية باعتمادها من صاحب الصلاحية
- المصادقة على ميزانية تطوير الموارد البشرية ومن ثم رفعها لصاحب الصلاحية للموافقة عليها
- دراسة الترشيحات المتعلقة ببرامج التعليم من حيث مدى الحاجة وتوافر الشروط في المتقدم، ومناسبة الدرجة العلمية المراد الالتحاق بها واعتمادها
- الاطلاع على تقارير برامج التعليم والتدريب واتخاذ ما يلزم حيالها
- اعتماد خطة تطوير الموارد البشرية
- دراسة الترشيحات المتعلقة ببرنامج الإلحاق بالمنظمات الخارجية واعتمادها
- وضع الضوابط المنظمة لجميع برامج تطوير الموارد البشرية بالهيئة ومنها الضوابط المتعلقة ببرامج التعليم والتخصصات المستهدفة ومعايير المفاضلة بين المرشحين والجامعات الموصى بها، والضوابط المنظمة لبرامج الانتظام الجزئي بالمؤسسات التعليمية، وبرنامج الإلتحاق بالمنظمات الخارجية، والبرامج التخصصية، وبرامج التدريب الداخلي، والشهادات المهنية والاختبارات العلمية وبرامج اللغة الإنجليزية، وبرامج الواعدين للوظائف القيادية
- دراسة الحالات الخاصة للموظفين الملتحقين ببرامج التعليم والتدريب التي تُرفع من إدارة الموارد البشرية، بما فيها طلبات تمديد أو إنهاء الدراسة أو التدريب، والالحاق ببرنامج تدريب عملي بعد التخرج وغيرها، والتقرير بشأنها

12 اجتماعًا
عقدته اللجنة خلال عام 2020م

37 موضوعاً
ناقشته اللجنة على جدول أعمالها

24 قراراً
أصدرته اللجنة

10 توصيات
أصدرتها اللجنة

6. لجنة المراجعة

وفقاً للائحة عمل اللجنة في المادة الثالثة المعدلة بقرار مجلس الهيئة رقم (2-69-2016) وتاريخ 1437/09/03هـ، الموافق 2016/06/08م، ودون الإخلال بصلاحيات ومهام المجلس المنصوص عليها في النظام ولوائحه التنفيذية ولوائح الهيئة الداخلية، تكون اللجنة مسؤولة عن التالي:

متابعة أعمال الإدارة العامة للمراجعة الداخلية في الهيئة، من أجل التحقق من مدى فاعليتها في تنفيذ أعمالها ومهامها

دراسة أي قيود على أعمال الإدارة العامة للمراجعة الداخلية من شأنها التأثير في قدرتها على أداء أعمالها ومهامها، وتقديم المقترحات والتوصيات لمعالجتها

دراسة نظام الرقابة الداخلية في الهيئة وإعداد تقرير يتضمن المقترحات والتوصيات في شأنه

دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية وفق ما تضمنته تلك التقارير

تقديم المشورة إلى المجلس حيال فاعلية مدير عام الادارة العامة للمراجعة الداخلية والتوصية بخصوص تقييم أدائه

التأكد من ملاءمة وكفاية ترتيبات الهيئة فيما يخص قيام موظفيها بالإبلاغ عما يقلقهم حيال أي ممارسات مخالفة أو نظامية داخل الهيئة

التوصية للمجلس بتعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وإنهاء خدماته، على ألا يتجاوز مجموع مدة تعيينه خمس سنوات متصلة، ويجب انقضاء فترة سنتين قبل معاودته أعمال المراجعة

دراسة خطة المراجع الخارجي للقيام بأعمال المراجعة الخارجية

متابعة أعمال المراجع الخارجي، ودراسة الصعوبات التي يواجهها وملحوظاته، ومتابعة ما تم في شأنها، وتقديم المقترحات والتوصيات اللازمة في ذلك، على أن يتم الاجتماع بالمراجع الخارجي مرة واحدة على الأقل في السنة

مراجعة التقارير المقدمة من الإدارة المالية حول أداء الميزانية وتحليل الانحرافات بين المنصرف الفعلي والميزانية التقديرية المعتمدة

دراسة القوائم المالية للهيئة وحساباتها الختامية والتوصية للمجلس لاعتمادها

إصدار تقرير لجنة المراجعة وإرفاقه مع القوائم المالية للهيئة

دراسة خطة المراجعة الداخلية السنوية للهيئة والتأكد من فاعليتها

دراسة السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية للهيئة وحساباتها الختامية وإبداء الرأي والتوصية للمجلس في شأنها إن تطلب الأمر.

وتلتزم اللجنة في ممارسة مهامها المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة بصلاحيتها المحددة لها بموجب جدول الصلاحيات.

وقد أُعيد تشكيل اللجنة بناءً على قرار مجلس الهيئة رقم (1-71-2018) وتاريخ 1439/10/18هـ الموافق 2018/07/02م المتضمن الموافقة على إعادة تشكيل لجنة المراجعة على النحو الآتي:

عضو مجلس الهيئة
الأستاذ خالد بن محمد الصليع
رئيساً

عضو مستقل
الأستاذ خالد بن محمد الطويل
نائباً للرئيس

عضو مستقل
الدكتور عبدالملك بن عبدالله الحقيل
عضواً

وقد صدر قرار مجلس الهيئة رقم (1-50-2020) وتاريخ 1441/09/25هـ الموافق 2020/05/18م المتضمن الموافقة على استقالة عضو لجنة المراجعة الدكتور عبدالملك بن عبدالله الحقيل من الاستمرار في عضوية اللجنة، وتعيين الأستاذ خالد بن محمد الخويطر (عضو مستقل) بديلاً له ليكمل المدة المتبقية لسلفه في عضوية اللجنة.

6 اجتماعات
عقدتها اللجنة خلال عام 2020م

38 موضوعاً
ناقشتها اللجنة على جدول أعمالها

30 قراراً
أصدرته اللجنة

3 توصيات
أصدرتها اللجنة

وشملت نقاشات اللجنة ما يلي:

التقارير المقدمة من الإدارة المالية حول الأداء وتحليل الانحرافات بين المنصرف الفعلي والميزانية التقديرية المعتمدة

دراسة القوائم المالية للهيئة وحساباتها الختامية والتوصية للمجلس لاعتمادها

تقارير التدقيق الداخلي المدرجة على جدول أعمالها وذلك للتحقق من وجود وكفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية وتقديم أي توصيات من شأنها تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتطويره بما يحقق أغراض الهيئة ويحمي مصالحها بكفاءة عالية وتكلفة مناسبة

تقارير متابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية وفق ما تضمنته تلك التقارير

ومن أبرز الإنجازات التي حققتها اللجنة ما يلي:

تطبيق النظام الآلي لإدارة التدقيق الداخلي

التوصية بالموافقة على خطة أعمال إدارة السلوك المهني والالتزام الداخلي الخاصة بمتابعة التزام الهيئة بالأنظمة والتشريعات الصادرة عن المملكة

7. اللجنة الاستشارية لهيئة السوق المالية

تمارس اللجنة أعمالها بصفتها جهة استشارية لمجلس الهيئة، وقد صدر قرار مجلس الهيئة رقم (2-19-2020) وتاريخ 1441/6/25هـ الموافق 2020/2/19م بإعادة تشكيلها لتضم في عضويتها عدداً من الأعضاء غير المتفرغين من المشاركين في السوق، والخبراء، والمختصين والأكاديميين من ذوي الخبرة والكفاءة. وهم:

الرئيس التنفيذي للمالية في شركة الاتصالات السعودية
الأستاذ أمين بن فهد الشدي

شريك في شركة إرنست ويونغ السعودية
الأستاذ راشد بن سعود الرشود

الرئيس التنفيذي لمجموعة سامبا المالية[1]
الأستاذة رانيا بنت محمود نشار

مستشار الرئيس التنفيذي في تداول
الدكتور رولاند غاشتون بيليغاردي

الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للتخصيص
المهندس ريان بن محمد نقادي

مستشار المراجعة الداخلية في شركة الاتصالات السعودية
الدكتور صالح بن حمد الشنيفي

الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة جدوى للاستثمار
الأستاذ طارق بن زياد السديري

الرئيس التنفيذي لمجموعة سيرا القابضة
الأستاذ عبد اللّه بن ناصر آل داوود

رئيس إدارة الالتزام في الأهلي كابيتال
الأستاذ علي بن فهد المرزوقي

محافظ الهيئة العامة للأوقاف
الأستاذ عماد بن صالح الخراشي

الشريك المدير لمكتب محمد الضبعان وشركاه بالتعاون مع إيفرشدس سذرلاند (Eversheds Sutherland)
الأستاذ فهد الدهيس المالكي

محام ومستشار قانوني، مؤسس مكتب الملحم محامون ومستشارون
الدكتور ملحم بن حمد الملحم

(1) عُينت مستشارة محافظ صندوق الاستثمارات العامة منذ 22 ديسمبر 2020م.

وتشمل مهام اللجنة الآتي:

تقديم التوصيات والمقترحات لأي موضوعات قد يطلب مجلس الهيئة أو رئيس مجلس الهيئة دراستها

مناقشة الموضوعات والمقترحات التي يقدمها المشاركون في السوق، وتلمس ردود أفعالهم حول أي تغييرات أو سياسات جديدة تود الهيئة تبنيها على أن يتم ذلك بعد موافقة مجلس الهيئة

إبداء الرأي والتوصية في كل ما من شأنه المساهمة في تطوير السوق وحماية المستثمرين في الأوراق المالية

وعقدت اللجنة خلال دورة أعمالها السابعة عام 2020م 5 اجتماعات، وقدمت فيها مجموعة من المقترحات والتوصيات على عدة موضوعات، وفيما يلي أبرز الموضوعات التي ناقشتها اللّجنة خلال اجتماعاتها:

الخطة الاستراتيجية للهيئة وأهم الإنجازات

أدوات الدين القابلة للتحويل

سوق المشتقات المالية

استراتيجية خاصة لجعل المملكة ضمن أكبر المراكز المالية في العالم بحلول العام 2030م

الإدراج المزدوج لصناديق المؤشرات المتداولة

الإطار التنظيمي المقترح لتدريج منصات تمويل الملكية الجماعية من مختبر التقنية المالية

الإعلانات الصادرة عن قرارات مجلس الهيئة بفرض العقوبات الإدارية من مجلس الهيئة أو المتعلقة بإحالة القضايا الجنائية إلى النيابة العامة

الصناديق الاستثمارية الوقفية

الآثار المحتملة لجائحة تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19) في العالم على الاقتصاد المحلي والسوق المالية السعودية

8. لجنة المنشآت المالية المرخصة

شُكلت اللجنة لمناقشة الموضوعات والتحديات المشتركة التي تهم مؤسسات السوق المالية أو التي تطرح من قبل الهيئة، وتعد نقطة التواصل الرئيسة بين مؤسسات السوق المالية والهيئة. وتتكون اللجنة من الآتي:

- شركة جولدمان ساكس العربية السعودية — الأستاذ خالد البداح — رئيس اللجنة
- شركة جدوى للاستثمار — الأستاذ هيثم الغنام — نائب الرئيس
- مجموعة الدخيل المالية — الأستاذة خلود الدخيل — عضواً
- شركة ألفا المالية — الأستاذ فهد السعود — عضواً
- مجموعة بي أم جي المالية — الأستاذ باسل الغلايني — عضواً
- شركة الأهلي المالية — الأستاذ علي المرزوقي — عضواً
- شركة العربي الوطني للاستثمار — الأستاذ بسام المبارك — عضواً
- شركة الأول كابيتال — الأستاذ فيصل ملائكة — عضواً
- شركة بيت التمويل السعودي الكويتي — الأستاذ بدر العنزي — عضواً
- شركة الجزيرة للأسواق المالية — الأستاذ محمد الرميزان — عضواً

مهام اللجنة ومسؤولياتها:

- مناقشة المواضيع التي تهم مؤسسات السوق المالية ودراسة التحديات المتعلقة بهم والتي تساهم في تعزيز نمو السوق واستقراره وطرح المبادرات وإبداء الرأي في كل ما من شأنه المساهمة في تطوير السوق
- مناقشة المواضيع التي تطرح من قبل الهيئة وإبداء المرئيات حيالها
- اقتراح المواضيع التي تهم مؤسسات السوق المالية ليتم عرضها في ورش العمل والمؤتمرات التي تعقدها الهيئة
- المساهمة في إقامة المعارض التوعوية والإعلانية لمؤسسات السوق المالية

وعقدت اللجنة 10 اجتماعات في عام 2020م، ناقشت العديد من الموضوعات، ومن أبرزها ما يلي:

- التحديات التي تواجه مؤسسات السوق المالية خلال أزمة كورونا
- جوائز تقديرية لمديري الأصول المتميزين
- المعالجة الزكوية في صناديق الاستثمار
- المواضيع المطروحة في ملتقى مؤسسات السوق المالية
- تعيين أمين مستقل للجنة
- ترشيح أعضاء الدورة الجديدة للجنة
- طلب مناقشة استثناء الفقرة (هـ) من المادة 48 من لائحة صناديق الاستثمار
- طلب إفادات الجهات التنظيمية بشأن ضريبة القيمة المضافة والزكاة
- معايير القدرة لملاءمة لمقدمي طلبات التسجيل

وقد ساهمت اللجنة بتنظيم جوائز لمديري الصناديق المتميزين بالتعاون مع إحدى الشركات.

9. اللجنة الدائمة للوثائق

أنشئت اللجنة بتاريخ 1437/5/8هـ الموافق 2016/2/17م بموجب القرار الإداري رقم (ق/16/23/1)؛ لتكون مرجعاً رئيساً لشؤون الوثائق بالهيئة بما يكفل التطبيق الأمثل للائحة الوثائق والمحفوظات والأنظمة المتعلقة بالوثائق والمحفوظات ولوائحها وسياستها وإجراءاتها. وتضم في عضويتها كلّاً من:

- وكيل الهيئة للموارد المؤسسية — رئيساً للجنة
- مدير عام الإدارة العامة للمخاطر — عضواً
- مدير عام الإدارة العامة لتقنية المعلومات — عضواً
- مدير إدارة الاستشارات القانونية — عضواً
- مدير مركز الوثائق والمحفوظات — عضواً
- ممثل الإدارة المالية — عضواً
- الأستاذ محمد بن عبدالله المقرن — مقرراً

ومن مهام اللجنة:

- الإشراف على أعمال لجنتي التقويم والإتلاف وتوجيههما وإجازة نتائج أعمالهما
- ضمان التنسيق والتكامل في أداء اللجان وفرق العمل لواجباتها
- دراسة مشاريع اللوائح والخطط المتعلقة بوثائق الهيئة
- تسمية أعضاء اللجان الفرعية (لجنة التقويم ولجنة الإتلاف) المتعلقة بالوثائق في الهيئة، وتسمية أعضاء فريق العمل اللازم لكل لجنة
- الإشراف على الدراسات التنظيمية والإجرائية المتعلقة بحوكمة البيانات، بما في ذلك التأكد من سلامة وملاءمة وكفاءة الإجراءات والعمليات المتعلقة بأمن البيانات وصلاحية الدخول إليها
- الإشراف على صحة ودقة واكتمال البيانات والمعلومات المقدمة إلى المركز الوطني للوثائق والمحفوظات عن وثائق الهيئة.
- الإشراف على الدراسات التنظيمية والإجرائية المتعلقة بوثائق الهيئة، واقتراح المعايير الشكلية والموضوعية لإنتاج الوثائق وتحويلها إلى نسخ إلكترونية ورقمية؛ وذلك بهدف التقليل من إنتاج الوثائق والاستغناء عن غير الضروري منها وتحسين نوعية الوثائق، تحقيقاً للسياسة العامة للوثائق

وقد عقدت اللجنة 3 اجتماعات خلال عام 2020م، ناقشت خلالها موضوعات عدة تلخصت في الآتي:

إنجازات مركز الوثائق والمحفوظات للربع الأول خلال العام 2020م

متابعة تخفيض نسبة استهلاك الورق على مستوى الهيئة

الاطلاع على التوصيات الجديدة لمركز الوثائق والمحفوظات

تكريم أفضل خمسة أمناء وثائق للعام 2019م

المبادرات الاستراتيجية لمركز الوثائق والمحفوظات

تنفيذ القرارات والتعاميم الوزارية المتعلقة بإطار عمل المركز

مشاريع مركز الوثائق والمحفوظات لعام 2020م

الموافقة على استبدال نظام الاتصالات الإدارية

المشاريع التقنية ذات العلاقة بأرشفة وحفظ الوثائق والأتمتة

عقد ورشة عمل «تعزيز الوعي الوثائقي» بالتنسيق مع المركز الوطني للوثائق والمحفوظات

مواءمة متطلبات المركز الوطني للوثائق والمحفوظات مع أعمال المركز بالهيئة

وانبثقت من اللجنة عدة توصيات منها:

توجيه المركز بتقديم عرض للّجنة عما تم القيام به بشأن مبادرة «حكومة بلا ورق»؛ لتحقيق الأهداف المرجوة منها

توجيه المركز بإعداد دليل استرشادي للتعامل مع المعاملات على مستوى الهيئة

أن يتولى المركز تحديث الدليل الاسترشادي للتعامل مع المعاملات الصادرة والواردة والداخلية للهيئة في ضوء ما أضافه أعضاء اللجنة

أن يحدّث المركز جدول التوصيات الخاصة بالمركز الوطني للوثائق والمحفوظات

أن يزوّد المركز أعضاء اللجنة بمعلومات عن مذكرات التفاهم والتعاون ومحتوياتها والتي تم حفظها لدى المركز

أن ينسّق المركز مع الإدارة العامة لتقنية المعلومات لبحث الآليات المناسبة لمعالجة وضع الطابعات الشخصية لتعزيز تقليل استهلاك الورق والأحبار

أن يتولى المركز إعداد ضوابط ومعايير لتقييم طلبات الشراء والصرف للطابعات الشخصية بالتنسيق مع (الإدارة العامة لتقنية المعلومات والإدارة العامة للمخاطر)

أن يضع المركز آلية لنقل الخبرات وطرق العمل من أمناء الوثائق المتميزين إلى باقي زملائهم الآخرين لتعميم التجربة وإثرائها

10. لجنة تعزيز الأمن السيبراني في السوق المالية

انطلاقا من حرص الهيئة وسعيها نحو تعزيز الاستقرار الأمني الإلكتروني في السوق المالية، والحد من المخاطر ذات الصلة، أسست الهيئة لجنة تختص بأمن المعلومات بتاريخ 16 أكتوبر 2017 م. وتهدف اللجنة إلى رفع مستوى أمن وسلامة تبادل المعلومات والبيانات المالية، واستمرارية أعمال الجهات المشاركة في السوق المالية.

وتضم اللجنة في عضويتها إضافة إلى الهيئة كلاً من؛ شركة السوق المالية السعودية (تداول)، و20 عضواً يمثلون مؤسسات السوق المالية.

ومن أبرز المهام الموكولة إلى اللجنة:

- مناقشة التهديدات الإلكترونية وكيفية معالجتها
- دراسة وتقييم أفضل الممارسات والحلول التقنية لحماية المعلومات
- التعاون مع الجهات الرسمية ذات العلاقة فيما يخص مبادرة تعزيز أمن المعلومات وبخاصة الهيئة الوطنية للأمن السيبراني والجهات التي تخضع لإشراف هيئة السوق المالية
- مشاركة البلاغات فيما بين الأعضاء، وبحث أفضل برامج التوعية الأمنية، وأفضل الممارسات الأمنية المتبعة في إدارة البنى الأساسية

وقد عقدت اللجنة 4 اجتماعات في عام 2020م، ناقشت خلالها الموضوعات التالية:

- التهديدات الإلكترونية وكيفية معالجتها
- آلية تنفيذ مشاريع دراسة المخاطر السيبرانية في السوق المالية واختبار الثغرات الأمنية للخدمات الإلكترونية لمؤسسات السوق
- الدليل الاسترشادي للأمن السيبراني للسوق المالية
- آليه تنفيذ مشاريع المسح الأمني للنطاقات في السوق المالية

وانبثقت من اجتماعات اللجنة عدة توصيات منها:

- حث مؤسسات السوق المالية على رفع الجاهزية الأمنية خلال العمل عن بعد
- بحث ومناقشة تطبيق الدليل الاسترشادي للأمن السيبراني لمؤسسات السوق المالية
- مناقشة مبادرة الهيئة لمشروع عملية المسح الأمني لنطاقات مؤسسات السوق المالية
- متابعة تنفيذ التوصيات الأمنية لمخرجات مشروع دراسة المخاطر السيبرانية في السوق المالية، ومشروع معالجة الثغرات في مشروع اختبار الثغرات الأمنية للخدمات الإلكترونية لمؤسسات السوق
- التعاون وتقديم الدعم اللازم من قبل الجهات المستهدفة ضمن المشاريع الاستراتيجية المستهدف تنفيذها للعام 2020م

11. اللجنة الإشرافية للأمن السيبراني في هيئة السوق المالية

أنشئت اللجنة بناء على قرار مجلس الهيئة رقم (ق/19/10/1) وتاريخ 1441/8/6هـ الموافق 2019/04/11م وذلك وفق الضوابط الأساسية للأمن السيبراني الصادرة عن الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، وتتكون اللجنة من:

- مدير عام الإدارة العامة للمخاطر — رئيس اللجنة
- مساعد وكيل الهيئة لمؤسسات السوق — عضواً
- مدير عام الإدارة العامة لتقنية المعلومات — عضواً
- مدير إدارة أمن المعلومات — عضواً
- مدير إدارة السلوك المهني والالتزام الداخلي — عضواً

ومن أبرز المهام الموكولة إلى اللجنة:

- الاطلاع على التقارير والدراسات التي تعدها إدارة أمن المعلومات وإبداء الرأي فيها
- التوصية بتحسين مستوى الأمن السيبراني في هيئة السوق المالية ومؤسسات السوق المالية وتقليل مستوى المخاطر السيبرانية ورفع ذلك إلى صاحب الصلاحية
- تقديم المشورة لمجلس الهيئة بشأن القرارات المتعلقة بالأمن السيبراني
- الإشراف على مستوى الالتزام بأي إطار تنظيمي، أو تشريعي يخص الأمن السيبراني داخل المملكة العربية السعودية، على ألا تخل بالاختصاص النظامي للهيئة الوطنية للأمن السيبراني
- النظر في مخالفات موظفي هيئة السوق المالية فيما يخص حماية البيانات ومخالفات سياسات الأمن السيبراني المتعمدة، والتوصية لرئيس الهيئة أو من ينيبه بإلزام المخالف باتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب
- مراجعة المخاطر السيبرانية المتعلقة بهيئة السوق المالية ومؤسسات السوق المالية والمحددة من قبل إدارة أمن المعلومات والتوصية باعتماد خطط المعالجة المناسبة

وقد عقدت اللجنة 4 اجتماعات في عام 2020م، ناقشت خلالها العديد من الموضوعات المتعلقة بالأمن السيبراني أهمها ما يلي:

- حالة الالتزام بالضوابط الأساسية الصادرة من الهيئة الوطنية للأمن السيبراني
- متابعة المخاطر السيبرانية مع الإدارات المعنية
- تقارير الأمن السيبراني التي تصدرها إدارة أمن المعلومات
- إجراءات الأمن السيبراني للعمل عن بعد
- مناقشة برنامج التوعية بالأمن السيبراني وقياس مدى الوعي لدى موظفي الهيئة بشكل دوري من خلال استخدام العديد من وسائل قياس الوعي بالأمن السيبراني
- متابعة سير عمل المشاريع الخاصة بالأمن السيبراني والتي تشرف عليها إدارة أمن المعلومات
- نقل مهام مركز العمليات الأمنية من الإدارة العامة لتقنية المعلومات إلى إدارة أمن المعلومات
- مناقشة لائحة المخالفات المتعلقة بالأمن السيبراني، والحوادث الأمنية السيبرانية

وقد انبثقت عن تلك الاجتماعات عدة توصيات اتخذ حيالها الإجراءات المناسبة.

12. اللجنة المشرفة على استثمار مدخرات المشتركين في برنامج التوفير والادخار

شُكلت اللجنة بقرار إداري رقم: 37/ ر م س، وتاريخ: 1428/12/27هـ الموافق 2008/1/6م، للإشراف على استثمار مدخرات المشتركين في برنامج التوفير والادخار، .وصدر قرار بإعادة تشكيل اللجنة رقم (ق/20/29/1) وتاريخ 1441/12/1هـ الموافق 2020/7/22م، لتتكون من:

الأستاذة حنان بنت محمد الشهري
رئيساً

مدير إدارة الموارد البشرية
عضواً

مدير الإدارة المالية
عضواً

الأستاذة حصة بنت عبدالعزيز المهناء
عضواً

الأستاذ يزيد بن خالد شليل
عضواً

الأستاذ أنس الحربي
مقرراً

وكُلّفت اللجنة بالمهام الآتية:

- تقييم العروض الواردة من الجهات الاستثمارية واختيار المناسب منها ورفعه إلى رئيس مجلس الهيئة للاعتماد
- التقييم المستمر والمراجعة الدورية لنشاط الجهة (قناة الاستثمار) التي تم اختيارها
- التوصية بسحب المشروع وإيقاف التعامل مع الجهة (قناة الاستثمار) واقتراح قناة استثمارية أخرى
- رفع تقارير دورية لرئيس مجلس الهيئة حول سير البرنامج

وقد عقدت اللجنة 4 اجتماعات خلال عام 2020م، ناقشت خلالها العديد من الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها، وأصدرت في شأنها التوصيات المناسبة.

13. لجنة السلوك المهني وشكاوى الموظفين

تتولى اللجنة مسؤولية النظر في شكاوى وتظلمات موظفي الهيئة ومخالفات قواعد السلوك المهني بهدف توفير بيئة عمل مناسبة، بناءً على متطلبات المادة الخامسة من نظام مكافحة جريمة التحرش الصادر بالمرسوم الملكي رقم أ/96 وتاريخ 1439/09/16هـ. وقد صدر قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (20/30/1) وتاريخ 2020/08/10م. بتمديد عضوية أعمال اللجنة الحاليين مدة عام آخر.

وتتكون اللجنة من الآتي:

المستشار القانوني لمجلس الهيئة
الأستاذ خالد بن عبدالله السويكت
رئيس اللجنة

مديرة إدارة السلوك المهني والالتزام الداخلي
الأستاذة فرح بنت حسان الرويلي
عضواً

مدير وحدة الآراء والدراسات القانونية
الأستاذ أحمد بن عبدالرحمن الجلال
عضواً

مكتب الرئيس
الأستاذ تركي بن عمر السريهيد
مقرراً

عمليات الموارد البشرية
الأستاذ عامر بن رحيل العنزي
عضواً

تشمل مهام اللجنة:

استلام شكاوى الموظفين ومخالفاتهم التي تحال إليها من قبل رئيس مجلس الهيئة أو من ينيبه

دراسة الشكاوى والمخالفات والتحقيق فيها وذلك وفق ما يقضي به نظام السوق المالية ونظام العمل ونظام مكافحة جريمة التحرش ولائحة تنظيم العمل في الهيئة ودليل سياسات الموارد البشرية وقواعد السلوك المهني واللوائح والتعليمات والأنظمة ذات العلاقة

وقد عقدت اللجنة 9 اجتماعات في عام 2020م، ناقشت خلالها التالي:

عدداً من التظلمات ضد الإجراءات الإدارية

مخالفات أخرى ذات صلة بقواعد السلوك المهني لمنسوبي هيئة السوق المالية

وقد اتخذت اللجنة عدداً من التوصيات في الموضوعات التي جرى مناقشتها ورفعت توصيتها في ذلك إلى صاحب الصلاحية.

14. فريق مختبر التقنية المالية

صدر قرار معالي الرئيس بتكوين فريق عمل باسم «فريق مختبر التقنية المالية» بتاريخ 1441/03/30هـ الموافق 2019/11/27م، وذلك بهدف دعم مشروعات التقنية المالية في السوق المالية في المملكة، إذ يقوم الفريق باستقبال طلبات التقنية المالية ودراستها ومساعدة المتقدمين على فهم المتطلبات التنظيمية. ويتكون الفريق من:

وكيل الهيئة للشئون الاستراتيجية والدولية
رئيس الفريق

مدير إدارة التراخيص
نائب رئيس الفريق

مدير إدارة تطوير السياسات
عضواً

مدير إدارة تطوير المنتجات الاستثمارية
عضواً

مدير وحدة التقنية المالية (فنتك)
عضو (ممثل عن إدارة تطوير السياسات)

ممثل عن إدارة التراخيص
الأستاذة هيفاء بنت ساطي المطيري
عضواً

ممثل عن إدارة تطوير المنتجات الاستثمارية
الأستاذ عبدالله بن عبدالرحمن المهوس
عضواً

وتتلخص مهام الفريق في:

- المساهمة في تطوير وتحسين المفاهيم التنظيمية لتجربة التقنية المالية في السوق المالية
- مراجعة تقارير الاشتباهات بشأن الحاصلين على التصريح وأنشطتهم وتقديم التوصية بشأنها
- إعداد تقارير دراسة والتقييم لطلبات الحاصلين على التصريح
- مقابلة الراغبين بتقديم طلبات تصريح تجربة التقنية المالية وشرح وتوضيح المتطلبات التنظيمية ذات العلاقة
- مراجعة طلبات التصريح وجميع الوثائق المستلمة من مقدمي الطلبات ودراستها والرفع للمجلس بتوصية الفريق حيال ذلك

وقد عقد الفريق عدة اجتماعات خلال عام 2020م، ناقش خلالها العديد من الموضوعات، ومن أبرزها ما يلي:

- التجهيز لفتح باب التقدم لاستقبال الدفعة الرابعة من طلبات الحصول على تصريح تجربة التقنية المالية ابتداء من تاريخ 2020/10/01م حتى تاريخ 2020/11/30م
- مقابلة المتقدمين للحصول على التصريح ضمن الدفعتين الثالثة والرابعة، ومناقشة طلباتهم
- المتابعة الدورية والإشراف على الحاصلين على تصريح تجربة التقنية المالية
- التنسيق مع مجلس الهيئة فيما يخص المواضيع والمستجدات ذات العلاقة بالتقنية المالية

الفصل الرابع: الشئون الدولية

واصلت الهيئة توثيق وتعزيز علاقاتها الإقليمية والدولية بالمنظمات والهيئات والجهات العاملة في تنظيم ومراقبة الأسواق المالية والاستفادة من أفضل التجارب والممارسات الدولية في المجالات ذات العلاقة. وسعياً إلى اكتساب المعارف وتبادل الخبرات والمعلومات وتوطيد العلاقات الدولية الثنائية والمتعددة، وتعزيز سبل التعاون المشترك، تعاونت الهيئة مع عددٍ من الجهات التنظيمية المعنية في جملة من المجالات بالإضافة إلى المشاركة في فرق عمل دولية لتنفيذ مشاريع تتعلق بالأسواق المالية، كذلك شاركت في عام 2020م في مجموعة من المؤتمرات والمحافل الدولية المتعلقة بالأسواق المالية وتطويرها والرقابة عليها.

وخلال عام 2020م كان للهيئة حضور فاعل في العديد من الاجتماعات الخاصة بالمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (أيوسكو)[1]، منها: الاجتماع السنوي الخامس والأربعون للمنظمة، واجتماعات مجلس إدارة المنظمة، واجتماع لجنة الأسواق الناشئة واللجنة التوجيهية لها، واجتماع ومؤتمر اللجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط، واجتماعات لجان السياسات وفرق العمل التابعة للمنظمة.

(1) تعد المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية «أيوسكو» الجهة المرجعية المسؤولة عن وضع المعايير الدولية لقطاع الأوراق المالية. وتعمل المنظمة مع أعضائها للوصول إلى أعلى المستويات التنظيمية التي من شأنها الحفاظ على كفاءة التعاملات في الأوراق المالية وسلامتها، وتبادل المعلومات والخبرات لدعم وتطوير الأسواق المالية، وتوحيد الجهود لتحقيق درجة فعّالة من الرقابة على تعاملاتها. وانضمت الهيئة لعضوية المنظمة خلال المؤتمر السنوي الخامس والثلاثين للمنظمة في مدينة مونتريال عام 2010م. والهيئة عضو في لجنة المستثمرين الأفراد، ولجنة إدارة الاستثمار، ولجنة المحاسبة للمصدر والمراجعة والإفصاح، ولجنة تنظيم الأسواق الثانوية، ولجنة وسطاء السوق، ولجنة المشتقات الاستثمارية.

من أبرز الموضوعات التي تمت مناقشتها والمشاريع التي شاركت فيها الهيئة ما يلي:

- تقرير آفاق المخاطر لعام 2021م الذي يحدد أولويات وخطة عمل المنظمة للفترة القادمة
- المشاريع المتعلقة بتوصيات مجموعة العشرين ومجلس الاستقرار المالي الخاصة بالأسواق المالية، وجهود المنظمة في معالجة قضايا الاستقرار المالي
- أسبوع المستثمر العالمي المنظم من قبل أيوسكو، بمشاركة العديد من الجهات التنظيمية والجهات ذات العلاقة على مستوى العالم، والذي يهدف إلى تعزيز الثقافة المالية للمستثمرين وحمايتهم
- إرشادات للجهات المنظمة للأسواق المالية للتغلب على تحديات أزمة جائحة كورونا
- القضايا والتحديات التي تتعلق بسلوكيات السوق الناجمة عن التقنية المالية

بالإضافة إلى ذلك، استعرضت الهيئة تجربتها في تأسيس مختبر التقنية المالية والمساهمة في إنشاء السوق الموازية (نمو) خلال اجتماع ومؤتمر اللجنة الإقليمية لإفريقيا والشرق الأوسط.

وضمن مشاركة الهيئة في الاجتماع السنوي الرابع عشر لمجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، تم خلاله طرح العديد من الموضوعات المتعلقة بالأسواق المالية العربية وأهم التطورات فيها، ومخرجات فرق العمل، التي كان من أبرزها:

- إصدار دليل موحد للقواعد العامة والمبادئ الاسترشادية المعتمدة لأسواق رأس المال العربية
- استعراض أهم منجزات الخطة الاستراتيجية للاتحاد
- مناقشة الخطة الاستراتيجية الجديدة للاتحاد للأعوام 2021 - 2025م

كذلك كان للهيئة مساهمة فاعلة في مشروع تكامل الأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال المشاركة في الاجتماعات المنعقدة وورش العمل والحملات التوعوية، وقد تمثلت فيما يلي:

- الاجتماع التاسع للجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- الاجتماعين العشرين والواحد والعشرين للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول مجلس التعاون (أو من يعادلهم)، اللذين طُرح فيهما العديد من الموضوعات المتعلقة بالأسواق المالية الخليجية وأهم التطورات فيها، بالإضافة إلى بحث أبرز أعمال ومشاريع اللجنة ومن أهمها المبادرات والأولويات التي ستساهم في تعميق التنسيق بين هيئات أسواق المال بدول المجلس وتعزيز العمل الخليجي المشترك لمرحلة ما بعد جائحة كورونا.
- الاجتماع الاستثنائي للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول المجلس لمناقشة جهود الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس في دعم الأسواق المالية بدول المجلس في ظل جائحة فيروس كورونا (كوفيد - 19).
- ورشة عمل حول المنتجات والمشتقات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في أسواق المال والقواعد الشرعية المنظمة لها.
- إطلاق الحملة التوعوية الخليجية المشتركة لتوعية المستثمرين بالأسواق المالية الخليجية (مُلم) من خلال فريق عمل المختصين بالتواصل وتوعية المستثمرين بالجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس.

كما شاركت الهيئة خلال عام 2020م في العديد من فعاليات المنظمات والجهات الدولية الأخرى، من أبرزها:

- الاجتماعين السنويين السادس والثلاثين، والسابع والثلاثين، والجمعية العمومية الثامنة عشر، للمجلس الأعلى لمجلس الخدمات المالية الإسلامية
- مؤتمر أيوفي[1] السنوي الثامن عشر للهيئات الشرعية
- المؤتمر الخامس عشر لأيوفي والبنك الإسلامي للتنمية.
- الاجتماعين السنويين الثامن والثلاثين والتاسع والثلاثين للجنة الحوكمة، واجتماع مجموعة عمل منظمة التعاون والتنمية-الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

وللهيئة عدة مساهمات أخرى ضمن جهودها الرامية إلى بناء القدرات وتعزيز التعاون المشترك وتبادل الخبرات بهدف تطوير قطاع السوق المالية ومنها:

- توقيع محضر تعاون مع وزارة الداخلية ممثلة باللجنة الدائمة لطلبات المساعدة القانونية، يهدف إلى تعزيز التعاون وتنسيق الجهود بين الجانبين في هذا المجال للوصول إلى أعلى المستويات التنظيمية التي من شأنها الحفاظ على كفاءة وسلامة المعاملات في الأسواق المالية الدولية، وتبادل المعلومات والخبرات في هذا الشأن بما يضمن تعزيز الدور الرقابي. وسيتيح ذلك للهيئة التعامل مع طلبات المساعدة القانونية التي ترد لها من الجهات الدولية النظيرة أو التي تطلبها الهيئة من تلك الجهات.
- توقيع مذكرة تفاهم متعددة الأطراف بشأن التشاور والتعاون وتبادل المعلومات بين الجهات المنظمة لأسواق رأس المال بالدول العربية الأعضاء في اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، وتهدف المذكرة إلى تعزيز التعاون للارتقاء بكفاءة وسلامة الأسواق المالية، والتعاون في مجالات التدريب وتنمية القدرات البشرية العاملة في مجال الإشراف والرقابة والتنظيم بالأسواق المالية.

(1) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية «أيوفي» هي إحدى أبرز المنظمات الدولية غير الربحية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية، ولها منجزات عديدة ومن أهمها إصدار 100 معيار في مجالات المحاسبة والمراجعة وأخلاقيات العمل والحوكمة، بالإضافة إلى المعايير الشرعية التي اعتمدتها البنوك المركزية والسلطات المالية في عدد من الدول.

وقد حققت الهيئة خلال عام2020م عدداً من الإنجازات الدولية، منها:

أعادت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (أيوسكو) انتخاب عضو مجلس هيئة السوق المالية السعودية، سعادة الأستاذ خالد بن عبدالعزيز الحمود عضواً في مجلس إدارتها، ونائباً لرئيس اللجنة الإقليمية لإفريقيا والشرق الأوسط التابعة للمنظمة للدورة الجديدة (ابتداءً من يونيو 2020م). ويأتي انتخاب ممثل هيئة السوق المالية، تقديراً للتطورات التي تشهدها السوق المالية السعودية والتي تحققت من خلال تنفيذ أهداف برنامج (تطوير القطاع المالي)، إحدى برامج رؤية المملكة 2030، الذي بدوره ساهم في تطوير السوق المالية مما جعلها ضمن أكبر عشر أسواق على مستوى العالم.

استضافت الهيئة (افتراضياً) بالتعاون مع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية برنامجين تدريبيين حول «تحديات التكنولوجيا المالية من المنظور الرقابي لأسواق رأس المال» و«مقدمة في الأوراق المالية والاستثمار» بمشاركة عددٍ من منسوبي الهيئات الأعضاء بالاتحاد إلى جانب مشاركين من البورصات والجهات ذات العلاقة بقطاع الأسواق المالية.

شاركت الهيئة في تطوير معيار خاص بالمبادئ التوجيهية بشأن حماية المستثمر في أسواق رأس المال الإسلامية، والتي صدرت مؤخراً عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وتحدد هذه المبادئ الحد الأدنى من المتطلبات الواجب تطبيقها في تلك الأسواق لحماية المستثمرين وتعزيز الاستقرار المالي.

وحرصاً على تعزيز مشاركة المملكة في المحافل العالمية واصلت الهيئة حضورها على المستوى الدولي ومشاركتها في المشاريع المتعلقة بتطوير الأسواق المالية من خلال عدد من اللجان وفرق العمل التابعة للمنظمات الدولية التي تشارك الهيئة في عضويتها، حتى بلغ عدد مقاعد منسوبي الهيئة المشاركين في تلك اللجان وفرق العمل 39 مقعداً حتى نهاية عام 2020م، إذ تساهم الهيئة بفاعلية في أعمال تلك اللجان وفرق العمل.

وتتمتع الهيئة بعضوية عدد من المنظمات الإقليمية والدولية على النحو التالي:

المنظمة	المقر	تاريخ انضمام الهيئة
اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية	أبوظبي	2007م
المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (أيوسكو)	مدريد	2010م
مشروع تكامل الأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	الرياض	2010م
هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)	المنامة	2016م
مجلس التنسيق السعودي الإماراتي (خلوة العزم) (1)	الرياض، أبو ظبي	2016م
مجلس الخدمات المالية الاسلامية	كوالالمبور	2017م
المنتدى الدولي لمنظمي مهنة المراجعة المستقلين	طوكيو	2019م

(1) أنشئ المجلس ضمن اتفاقية بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة في شهر مايو 2016م، بتوجيهات من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وأخيه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة.، ويقدم المجلس النموذج الأمثل للتعاون الثنائي بين الدول وتفعيل أواصره. ويدعم في نفس الوقت العمل ضمن منظومة العمل الخليجي المشترك، ويعمل المجلس على تنسيق تنفيذ العمل على المبادرات المشتركة، التي لها نتائج ستنعكس بشكل إيجابي على إيجاد فرص عمل ونمو في الناتج الإجمالي وزيادة نسبة الاستثمار بين البلدين. وتشارك الهيئة في الفريق الخاص بمجال الخدمات والأسواق المالية من خلال تنفيذ عدد من المبادرات المشتركة الخاصة بقطاع الأسواق المالية والبنية التحتية المرتبطة بهذا القطاع.

الباب الثالث:
تنظيم السوق المالية

1. اللوائح التنفيذية الجديدة
2. اللوائح التنفيذية المعدّلة
3. اللوائح التنفيذية قيد التطوير
4. منهجية الهيئة في إصدار وتطوير لوائحها وقواعدها التنفيذية

تتولى الهيئة مسؤولية سن واعتماد اللوائح التنفيذية المنظِمة للسوق المالية وإصدار التعليمات بناءً على ما نصت عليه أحكام نظام السوق المالية، ونظام الشركات.

وتمارس الهيئة أدوارها التنظيمية والتطويرية بشكل متوازن وبما يضمن عدم تداخل تلك الأدوار؛ إذ تقوم بتنظيم السوق المالية وتطويرها، وتنمية وتطوير أساليب الأجهزة والجهات العاملة في تداول الأوراق المالية، وتعزيز الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية، وتعمل أيضاً على تحقيق العدالة والكفاية والشفافية وتعزيز مبدأ الإفصاح كما تنص عليه المادة الخامسة من نظام السوق المالية. ولتعزيز التوازن بين أدوارها التنظيمية والتطويرية، خصصت الهيئة في هيكلها التنظيمي الجديد إدارة مستقلة معنية بتطوير السياسات التنظيمية تقع تحت مظلة وكالة الهيئة للشؤون الاستراتيجية والدولية.

1. اللوائح التنفيذية الجديدة

أصدرت الهيئة خلال عام 2020م اللائحة الجديدة الآتية:

تعليمات إصدار شهادات الإيداع خارج المملكة: صدرت بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (2-86-2020) وتاريخ 1442/01/19هـ الموافق 2020/09/07م، وتهدف إلى وضع المتطلبات والشروط اللازمة لإصدار شهادات الإيداع خارج المملكة مقابل أسهم مصدرة في المملكة ومدرجة في السوق، أو مقابل أسهم مصدرة في المملكة واتخذ مصدرها الترتيبات اللازمة لإدراجها في السوق، بما في ذلك تحديد المتطلبات اللازمة للحصول على موافقة الهيئة على إصدار شهادات الإيداع خارج المملكة، وتحديد التزامات المصدر، والتزامات بنك الإيداع.

2. اللوائح التنفيذية المعدّلة

نفذت الهيئة بعض التعديلات على مجموعة من اللوائح التنفيذية خلال عام 2020م، على النحو الآتي:

1. لائحة الأشخاص المرخص لهم (لائحة مؤسسات السوق المالية):

صدرت لائحة الأشخاص المرخص لهم بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (1-83-2005) وتاريخ 1426/05/21هـ الموافق 2005/06/28م، وعدلت بقراره رقم (2-75-2020) وتاريخ 1441/12/22هـ الموافق 2020/08/12م.

2. لائحة أعمال الأوراق المالية:

صدرت لائحة أعمال الأوراق المالية بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (2-83-2005) وتاريخ 1426/05/21هـ الموافق 2005/06/28م، وعدلت بقراره رقم (2-75-2020) وتاريخ 1441/12/22هـ الموافق 2020/08/12م.

ويهدف تعديل هاتين اللائحتين إلى تطوير تنظيم السوق المالية، ودعم نمو القطاع المالي في المملكة، ورفع مستوى الخدمات المقدمة إلى المستثمرين وتعزيز الحماية لهم، وتطوير أنشطة أعمال الأوراق المالية، وزيادة جاذبية الترخيص في ممارسة أعمال الأوراق المالية، بما يتوافق مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية في هذا الشأن. وتمثلت أبرز العناصر الرئيسية للتعديلات في الآتي: تعديل اسم «الأشخاص المرخص لهم»، ليكون «مؤسسات السوق المالية»، وتطوير نطاق نشاطي الترتيب وتقديم المشورة، وفئات الترخيص لممارسة أعمال التعامل والإدارة، وتطوير وتيسير متطلبات الترخيص لممارسة أعمال الأوراق المالية والبدء في ممارسة العمل ومتطلبات رأس المال، وتطوير متطلبات الوظائف واجبة التسجيل، وممارسة الأعمال، والنظم والإجراءات الرقابية، وأموال وأصول العملاء، وتطوير متطلبات فهم العميل للمخاطر، ومتطلبات الملاءمة للعميل، بما في ذلك الأحكام ذات العلاقة بفئات تصنيف العملاء ومعرفة العميل.

3. قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها:

صدرت بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (4-11-2004) وتاريخ 1425/08/20هـ الموافق 2004/10/04م، وعدلت بقراره رقم (2-75-2020) وتاريخ 1441/12/22هـ الموافق 2020/08/12م، وقراره رقم (2-86-2020) وتاريخ 1442/01/19هـ الموافق 2020/09/07م، وذلك بما يتوافق مع تعديل لائحة مؤسسات السوق المالية ولائحة أعمال الأوراق المالية واعتماد تعليمات إصدار شهادات الإيداع خارج المملكة.

4. الضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة:

صدرت بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (8-127-2016) وتاريخ 1438/01/16هـ الموافق 2016/10/17م، وعدلت بقراره رقم (4-122-2020) وتاريخ 1442/04/03هـ الموافق 2020/11/18م، إذ تم تعديل الملحق رقم (1) منها، وذلك بحذف متطلب الختم الرسمي من الموكل إذا كان مالك الأسهم شخصاً معنوياً، وتهدف الهيئة من خلال هذا التعديل إلى تخفيف متطلبات توكيل المساهم ذي الصفة المعنوية شخصًا آخر لحضور الجمعية العامة أو الخاصة للشركة والتصويت على بنود جدول أعمالها نيابة عنه.

3. اللوائح التنفيذية قيد التطوير

سعياً من الهيئة في الاستثمار في ثقة المستثمرين وتطوير السوق المالية، تعمل الهيئة على تطوير مجموعة من اللوائح التنفيذية، وهي:

1. لائحة صناديق الاستثمار:
صدرت بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (1-219-2006) وتاريخ 1427/12/03هـ الموافق 2006/12/24م، وعدلت بقراره رقم (1-61-2016) وتاريخ 1437/08/16هـ الموافق 2016/05/23م، وتهدف إلى تنظيم صناديق الاستثمار وتسجيلها وطرح وحداتها وإدارتها وعملياتها والإشراف على جميع النشاطات المرتبطة بها في المملكة. ويهدف المشروع إلى تنظيم السوق المالية وتطويرها، وتنظيم الجوانب الكفيلة بتعزيز الاستثمار في صناديق الاستثمار، ودعت الهيئة المختصين والمهتمين والأطراف ذات العلاقة إلى إبداء آرائهم ومقترحاتهم حيال مسودة اللائحة.

2. لائحة صناديق الاستثمار العقاري:
صدرت بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (1-193-2006) وتاريخ 1427/06/19هـ الموافق 2006/07/15م وتهدف إلى تنظيم صناديق الاستثمار العقاري في المملكة وطرح وحداتها وإدارتها وحماية حقوق مالكيها، وتطبيق قواعد الإفصاح والشفافية عليها. ويهدف المشروع إلى تنظيم السوق المالية وتطويرها، وتنظيم الجوانب الكفيلة بتعزيز الاستثمار في صناديق الاستثمار العقاري، ودعت الهيئة المختصين والمهتمين والأطراف ذات العلاقة إلى إبداء آرائهم ومقترحاتهم حيال مسودة اللائحة.

3. القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة:
صدرت بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (4-123-2017) وتاريخ 1439/04/09هـ الموافق 2017/12/27م، وتهدف إلى تنظيم المنشآت ذات الأغراض الخاصة بما في ذلك تأسيسها، والترخيص لها، وتسجيلها، وطرحها، وإدارتها، والنشاطات المرتبطة بها التي تزاولها في المملكة. ويهدف المشروع إلى تنظيم السوق المالية وتطويرها، وتطوير أوراق تأسيس المنشأة ذات الغرض الخاص وإصدارها للأوراق المالية ودعت الهيئة المختصين والمهتمين والأطراف ذات العلاقة إلى إبداء آرائهم ومقترحاتهم حيال مسودة القواعد.

4. لائحة سلوكيات السوق:
صدرت بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (1-11-2004) وتاريخ 1425/08/20هـ الموافق 2004/10/04م، وعدلت بقراره رقم (1-7-2018) وتاريخ 1439/05/01هـ الموافق 2018/01/18م، ويهدف المشروع إلى تعزيز حماية المستثمرين

في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة التي تنطوي على احتيال أو تدليس أو تلاعب، إضافة إلى تعزيز البيئة التنظيمية والاستقرار في السوق المالية والعمل على تطوير الإجراءات الكفيلة للحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية وتحقيق الحماية للمستثمرين، وتطوير كل ما من شأنه تعزيز ثقة المشاركين بالسوق وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير الدولية في هذا الشأن لدعم نمو السوق المالية وازدهارها، ودعت الهيئة المختصين والمهتمين والأطراف ذات العلاقة إلى إبداء آرائهم ومقترحاتهم حيال مسودة اللائحة.

5. قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة:
صدرت بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (3-123-2017) وتاريخ 1439/04/09هـ الموافق 2017/12/27م، وعدلت بقراره رقم (1-104-2019) وتاريخ 1441/02/01هـ الموافق 2019/09/30م، ويهدف المشروع إلى تعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة في ضوء صدور لائحة مؤسسات السوق المالية، واتساقا مع التعديلات المقترحة ضمن مشروع تعديل القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة، بالإضافة إلى تعديل مدة مراجعة الهيئة لطلب تسجيل أدوات الدين وطرحها أو تسجيل أدوات الدين القابلة للتحويل وطرحها وطلب الموافقة على صفقة التمويل ذات العلاقة بطرح أدوات الدين طرحاً عاماً، ودعت الهيئة المختصين والمهتمين والأطراف ذات العلاقة إلى إبداء آرائهم ومقترحاتهم حيال مسودة القواعد.

6. لائحة حوكمة الشركات وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها:
صدرت لائحة حوكمة الشركات بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (8-16-2017) وتاريخ 1438/05/16هـ الموافق 2017/02/13م، وعدلت بقراره رقم (3-57-2019) وتاريخ 1440/09/15هـ الموافق 2019/05/20م، وصدرت قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (4-11-2004) وتاريخ 1425/08/20هـ الموافق 2004/10/04م، وعدلت بقراره رقم (2-86-2020) وتاريخ 1442/01/19هـ الموافق 2020/09/07م، ويهدف المشروع إلى المواءمة بين نطاق تعريف مصطلح «الأطراف ذوو العلاقة» المستخدم لأغراض لائحة حوكمة الشركات مع نطاق تعريف مصطلح «طرف ذو علاقة» المستخدم لأغراض قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة. ودعت الهيئة المختصين والمهتمين والأطراف ذات العلاقة إلى إبداء آرائهم ومقترحاتهم حيال ذلك.

4. منهجية الهيئة في إصدار وتطوير لوائحها وقواعدها التنفيذية

استمراراً لدور الهيئة في تنظيم وتطوير السوق المالية، تستطلع الهيئة مرئيات العموم عن أي مشروع متعلق بلائحة تنفيذية جديدة قبل إصدارها أو تطوير أو تعديل لائحة تنفيذية مصدرة مسبقاً، وذلك لأخذ آراء المهتمين والمعنيين وملاحظاتهم وبلغت استطلاعات مرئيات العموم 6 حالات استطلاع خلال العام 2020م، وتُسلم خلالها 2008 من المرئيات. وتأخذ الهيئة جميع الآراء محل العناية والدراسة لغرض اعتماد الصيغة النهائية للمشروع.

الباب الرابع:
الطرح وإجراءات الشركات والمنتجات الاستثمارية

الفصل الأول: طرح الأوراق المالية وإجراءات الشركات

1. طرح الأسهم
2. طرح الصكوك وأدوات الدين
3. إجراءات الشركات
4. تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين في المملكة
5. إطلاق سوق المشتقات في المملكة

1. طرح الأسهم

بلغت طلبات الطرح العام في السوقين الرئيسية والموازية، وإشعارات الطرح الخاص للأسهم التي تسلمتها الهيئة خلال عام 2020م 188 طلباً/إشعاراً بارتفاع بلغت نسبته 22.9% عن العام السابق (الجدول رقم (11)).

الجدول رقم (11): طلبات وإشعارات طرح الأسهم

النوع	العدد	
	عام 2019م	عام 2020م
الطرح العام للأسهم في السوق الرئيسية والسوق الموازية	9	12
طرح خاص لأسهم[1]	141	168
طرح أسهم حقوق أولوية[2]	3	8
الإجمالي	**153**	**188**

وقد ارتفع إجمالي القيمة السوقية للأسهم المطروحة طرحاً عاماً خلال عام 2020م بنسبة 81.5% مقارنةً بالعام السابق «عند استثناء شركة أرامكو السعودية». ومثلت القيمة السوقية للأسهم المطروحة طرحاً عاماً النصيب الأكبر من إجمالي قيمة الطروحات والإدراج بنسبة 66.0% (الجدول رقم (12)).

الجدول رقم (12): طرح وتسجيل الأسهم مُصنفة بحسب نوع الطرح أو الإدراج

النوع	عام 2019م		عام 2020م	
	إجمالي القيمة (مليون ريال)	العدد	إجمالي القيمة (مليون ريال)	العدد
الطرح العام للأسهم في السوق الرئيسية والسوق الموازية[3]	6,416,818[4]	5	30,522	4
طرح خاص لأسهم[5]	4,508	65	7,294	88
طرح أسهم حقوق أولوية[6]	100	1	6,017	10
إدراج مباشر في السوق الموازية	-	-	2,400	1
الإجمالي	**6,421,426**	**71**	**46,233**	**103**

(1) تشمل إشعارات الإقفال المتسلمة المتعلقة بالأسهم التي طُرحت طرحاً خاصاً.
(2) تشمل الشركات التي حصلت على موافقة الهيئة في عامي 2019م و2020م ولم تكمل طرح أسهم حقوق الأولوية في نفس العام.
(3) تمثل القيمة السوقية الإجمالية لجميع أسهم الشركات التي تم طرح أسهمها.
(4) تشتمل على القيمة السوقية لشركة (أرامكو السعودية)، وتبلغ 16,818 مليون ريال عند استثنائها.
(5) تشمل إشعارات الإقفال المتسلمة المتعلقة بالأسهم المطروحة طرحاً خاصاً والمتحصلات المجمعة.
(6) تشمل الشركات التي أكملت طرح أسهم حقوق الأولوية في عامي 2019م و2020م.

الاكتتاب الأولي العام في الأسهم

طُرح خلال عام 2020م جزء من أسهم ثلاثة شركات للاكتتاب العام في السوق الرئيسية، وشركة واحدة في السوق الموازية، وبلغت متحصلات الاكتتاب للأسهم المطروحة 5284.4 مليون ريال (الجدول رقم (13)). كذلك تمت ترقية 3 شركات من السوق الموازية «نمو» إلى السوق الرئيسية «تداول».

الجدول رقم (13): الشركات التي طُرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام خلال عام 2020م

السوق	اسم الشركة	متحصلات الاكتتاب (مليون ريال)	نسبة الأسهم المطروحة إلى المصدرة	عدد مرات التغطية		عدد المكتتبين الأفراد (ألف مكتتب)
				الأفراد[7]	المؤسسات[8]	
السوق الرئيسية	شركة مجموعة الدكتور سليمان الحبيب الطبية	2,625.0	%15.0	7.1	144.4	224
	شركة أملاك العالمية للتمويل العقاري	434.9	%30.0	26.7	5.0	267
	شركة بن داود القابضة	2,194.6	%20.0	13.9	48.7	324
السوق الموازية	شركة سمو العقارية	30.0	%5.0	2.4[9]		33[10]
الإجمالي		**5284.4**				**848**

وبلغ إجمالي مبالغ الاكتتاب العام للأفراد في أسهم السوق الرئيسية (قبل رد الفائض) عبر قنوات الاكتتاب المختلفة 6.1 مليار ريال خلال عام 2020م، وبلغ إجمالي عدد المكتتبين الأفراد 815,391 مكتتب (الجدول رقم (14)).

الجدول رقم (14): اكتتابات الأفراد مصنفةً بحسب قنوات الاكتتاب لعام 2020م في السوق الرئيسية

قناة الاكتتاب	عام 2020م	
	العدد (مكتتب)	المبلغ (مليون ريال)
الهاتف المصرفي	126,949	903
القنوات الإلكترونية	323,043	2,852
فروع البنوك	176,250	1,484
الصراف الآلي	189,149	850
الإجمالي	**815,391**	**6,089**

(7) احتُسب عدد مرات التغطية بقسمة عدد الأسهم التي اكتتب بها الأفراد على عدد الأسهم المخصصة لهم.
(8) احتُسب عدد مرات التغطية بقسمة عدد الأسهم التي اكتتبت بها المؤسسات على عدد الأسهم المخصصة لهم.
(9) عدد مرات التغطية من قبل المستثمرين المؤهلين، سواء أكان المستثمر المؤهل فرداً أم مؤسسة.
(10) 33 مكتتب فرد ينطبق عليهم تعريف المستثمرين المؤهلين.

2. طرح الصكوك وأدوات الدين

لم تستلم الهيئة أية طلبات طرح عام للصكوك وأدوات الدين خلال عام 2020م، في حين تسلمت 58 إشعاراً لطرح خاص لصكوك وأدوات دين بارتفاع نسبته 1.8 % مقارنة بالعام السابق (الجدول رقم (15)).

الجدول رقم (15): طلبات الطرح العام وإشعارات الطرح الخاص للصكوك وأدوات الدين[1]

النوع	العدد	
	عام 2019م	عام 2020م
طرح عام لصكوك وأدوات دين	0	0
طرح خاص لصكوك وأدوات دين[2]	57	58
الإجمالي	**57**	**58**

وفيما يتعلق بعمليات طرح الصكوك وأدوات الدين، فقد ارتفع إجمالي مبالغ الطرح الخاص لها خلال عام 2020م بنسبة 239.2 % مقارنة بالعام السابق لتصل إلى 30.9 مليار ريال (الجدول رقم (16)).

الجدول رقم (16): طرح الصكوك وأدوات الدين مصنفةً بحسب نوع الطرح[3]

النوع	عام 2019م		عام 2020م		نسبة التغير في قيمة الطرح
	إجمالي قيمة الطروح (مليون ريال)	العدد	إجمالي قيمة الطروح (مليون ريال)	العدد	
طرح عام لصكوك وأدوات دين	0	0	0	0	%0
طرح خاص لصكوك وأدوات دين[4]	9,127	38	30,961	47	%239.2
الإجمالي	**9,127**	**38**	**30,961**	**47**	**%239.2**

(1) لا تشمل أدوات الدين الصادرة عن حكومة المملكة العربية السعودية.
(2) تشمل الإشعارات المتسلمة المتعلقة بالصكوك وأدوات الدين التي طُرحت طرحاً خاصاً.
(3) لا تشمل أدوات الدين الصادرة عن حكومة المملكة العربية السعودية.
(4) تشمل إشعارات الإقفال المتسلمة المتعلقة بأدوات الدين والصكوك المطروحة طرحاً خاصاً والمتحصلات المجمعة.

3. إجراءات الشركات

وافقت الهيئة على 29 إجراءً لتعديل رؤوس أموال الشركات المدرجة خلال عام 2020م، وقد شملت تلك الموافقات على تخفيض 10 شركات مدرجة رؤوس أموالها ليتراجع عدد أسهمها المصدرة من 1,019 مليون سهم إلى 734 مليون سهم، وفي المقابل رفعت 17 شركة رؤوس أموالها عبر إصدار أسهم حقوق أولوية، وإصدار أسهم منحة. وتمت عمليتا استحواذ خلال عام 2020م ترتب عليها ارتفاع عدد الأسهم المصدرة للشركة المستحوذة من 431,666 مليون سهم إلى 498,982 مليون سهم (الجدول رقم (17)).

الجدول رقم (17): الشركات المدرجة التي عدّلت رؤوس أموالها خلال عام 2020م

طريقة تعديل رأس المال	عدد الشركات	إجمالي عدد الأسهم (مليون سهم)		نسبة التغير
		قبل تعديل رأس المال	بعد تعديل رأس المال	
أسهم حقوق أولوية	10	539.2	1,140.8	%111.6
أسهم منحة	7	1,733.2	2,285.6	%31.9
تخفيض رأس مال	10	1,019	734	%28.0 -
استحواذ	2	431,666	498,982	%15.6
تحويل ديون	0	-	-	-
الإجمالي	**29**	**434,957.4**	**503,142**	**%15.7**

4. تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين في المملكة

نظراً لأهمية سوق الصكوك وأدوات الدين، دأبت الهيئة في العمل على تطوير ونمو هذا السوق، وتفعيل دوره كإحدى قنوات التمويل الرئيسية في المملكة للقطاعين العام والخاص. ويهدف هذا الاهتمام إلى المواءمة مع أفضل الممارسات العالمية لتطويره وإيجاد السبل الممكنة لرفع مستوى الزخم فيها؛ لأنها تُعدّ رافداً مهماً من روافد التمويل والنمو الاقتصادي، وإحدى الركائز المهمة في تطلعات برنامج تطوير القطاع المالي. ولذلك، شُكّلت لجنة تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين بتاريخ 1439/9/2هـ الموافق 2018/5/17م بناءً على اجتماعات اللجان الثنائية بين الهيئة والأطراف المعنية الأخرى والحاجة إلى تكوين لجنة تختص بتطوير سوق الصكوك وأدوات الدين ووضع المبادرات والعمل على متابعتها. وقد تشكلت عضوية اللجنة التوجيهية على النحو الآتي:

- معالي رئيس مجلس هيئة السوق المالية
  رئيس اللجنة
- رئيس المركز الوطني لإدارة الدين في وزارة المالية
  عضواً
- الرئيس التنفيذي لشركة السوق المالية السعودية (تداول)
  عضواً
- وكيل الهيئة للشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية
  عضواً
- مدير عام الرقابة على شركات التأمين في البنك المركزي السعودي
  عضواً
- مدير عام برنامج تطوير القطاع المالي في وزارة المالية
  عضواً

وتُعد من أبرز مهام اللجنة خلق التكامل بين القطاعات المختلفة في القطاع العام والخاص لإنشاء سوق للصكوك وأدوات الدين ذات كفاءة تمكنها من أن تكون أحد أكبر أسواق الصكوك وأدوات الدين في المنطقة، ورافداً مهم للتمويل توفر المنتجات الاستثمارية الجاذبة للمستثمرين المحليين والأجانب. كذلك تعمل اللجنة على متابعة تطوير البنية الأساسية التقنية والتنظيمية والتشريعية في الجهات ذات العلاقة التي تساعد في تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين. ومنذ تشكيل اللجنة وحتى نهاية عام 2020م، تم عقد 12 اجتماعاً للجنة التوجيهية، واجتماعين للجنة الفنية. وقد أكملت اللجنة 15 مبادرة من إجمالي عدد المبادرات البالغ عددها 34 مبادرة.

ونتج عن ذلك العديد من التغييرات في السوق الأولية، والسوق الثانوية، وبنية السوق الأساسية، ومن أبرزها:

تطوير البنية الأساسية للتداول الإلكتروني عبر الوسطاء

إطلاق مؤشر "فوتسي راسل" لقياس أداء السندات الحكومية بالعملة المحلية

تخفيض القيمة الإسمية للإصدارات الحكومية لألف ريال

تفعيل حساب العائد وتشكيل منحنى العائد

إلغاء اشتراط التأهيل للمستثمر الأجنبي

تفعيل عقود إعادة الشراء

وقد اتخذت الهيئة عدداً من الإجراءات التي تساهم في تعزيز السوق:

- صدور قرار مجلس الهيئة المتضمن تخفيض فترة مراجعة طلبات الطرح العام لأدوات الدين من 45 يوماً إلى 20 يوماً.
- إعفاء المُصدرين الراغبين في طرح أدوات دين طرحاً عاماً من سداد المقابل المالي المحصل للهيئة عند تقديم طلب تسجيل أدوات دين، وعند دراسة طلب تسجيل أدوات الدين، وعند تسجيل أدوات الدين وذلك حتى نهاية عام 2025م.
- أقرت الهيئة تخفيض عمولة تداول الصكوك والسندات من نقطتي أساس إلى نقطة أساس واحدة من القيمة المتداولة، الأمر الذي رفع من جاذبية وزخم السوق للمصدرين والمستثمرين.
- العمل جار على استحداث آلية للإفصاح عن أدوات الدين المطروحة طرحاً خاصاً بحيث يتم عرض معلوماتها والتداولات عليها على موقع السوق المالية السعودية «تداول».
- تعمل الهيئة مع الهيئة العامة للزكاة والدخل على إيجاد المعالجة الزكوية الملائمة لتحفيز سوق الصكوك وأدوات الدين.

وانعكست جميع هذه المنجزات إيجاباً على سوق الصكوك وأدوات الدين، إذ ارتفع عدد المستثمرين في السوق الأولية للصكوك والسندات الحكومية. كما أدى تخفيض القيمة الاسمية للإصدارات الحكومية لألف ريال بدلا من مليون ريال إلى جذب فئات جديدة من المستثمرين وارتفاع عدد الصفقات في السوق. وأتيح للمستثمرين القدرة على تسعير أدوات الدين بعد إعادة هيكلة رسوم الإدراج وتفعيل حساب العائد وتشكيل منحنى العائد، وتمكينهم من اتخاذ القرارات الاستثمارية بعد أن أعيدت هيكلة المعلومات المنشورة والمتاحة على موقع شركة السوق المالية السعودية (تداول) الإلكتروني، وذلك تطبيقاً للممارسات الدولية في نشر البيانات والمعلومات المتعلقة بسوق الصكوك وأدوات الدين، ورفع جاذبية السوق لهم.

وقد أُدرجت صناديق المؤشرات المتداولة للصكوك الحكومية في عام 2020م مما ساهم أيضاً في زيادة تنوع وعدد المستثمرين في السوق وتعزيز التداولات والإقبال عليها، وهو الأمر الذي من شأنه أن يساهم في رفع الوعي والاهتمام من قبل شريحة أكبر من المستثمرين والمصدرين؛ إذ تجاوزت أحجام الصناديق المستثمرة في الصكوك وأدوات الدين الحكومية ما يزيد على 1.4 مليار ريال.

وعلى صعيد السوق الثانوية، نتج عن هذه الجهود ارتفاع قيمة الإصدارات الإجمالية المدرجة إلى ما قيمته 387.8 مليار ريال بنهاية عام 2020م مرتفعة بنسبة 12 % مقارنة بعام 2019م، وبنسبة 38.4 % مقارنة بعام 2018م.

كذلك أدى إدراج الصكوك وأدوات الدين الحكومية إلى ارتفاع عدد الصكوك وأدوات الدين المدرجة في السوق المالية السعودية «تداول»، إذ بلغ إجمالي عدد الصكوك وأدوات الدين المدرجة بنهاية عام 2020م 72 صكاً/سنداً، مقارنة بـ 5 صكاً/سنداً بنهاية عام 2017م، (الرسم البياني رقم (1)).

الرسم البياني رقم (1): عدد الصكوك وأدوات الدين المدرجة في السوق المالية السعودية «تداول»

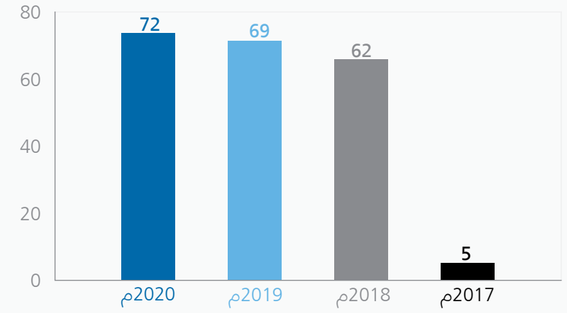

وقد ارتفعت عدد الصفقات لتصل إلى 1474 صفقة بنهاية عام 2020م، مقارنة بـ 185 صفقة بنهاية عام 2019م، ويوضح الرسم البياني رقم (2) التصاعد في عدد الصفقات على الصكوك وأدوات الدين منذ عام 2017م حتى عام 2020م.

الرسم البياني رقم (2): عدد الصفقات على الصكوك وأدوات الدين المدرجة في السوق المالية السعودية «تداول»

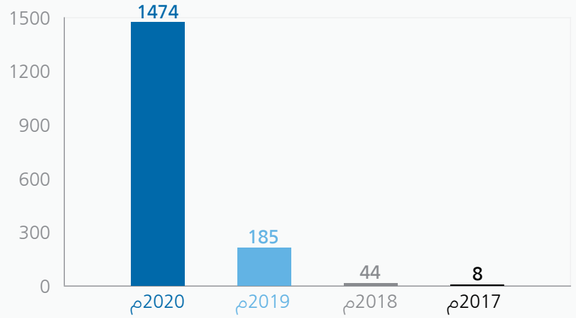

وانعكس عمل اللجنة وتوصياتها على قيمة التداولات؛ فارتفعت لتصل إلى 37.5 مليار ريال مقارنة بقيمة تداولات بلغت 27.9 مليون ريال بنهاية عام 2017م، وبنسبة ارتفاع بلغت 642% عند مقارنة قيمة التداولات لعام 2020م بنهاية عام 2019م، (الرسم البياني رقم (3)).

الرسم البياني رقم (3): قيمة تداولات الصكوك وأدوات الدين المطروحة طرحاً عاماً في السوق المالية السعودية «تداول»

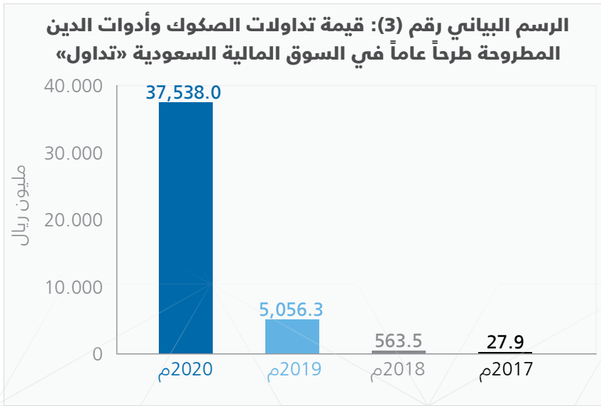

5. إطلاق سوق المشتقات المالية في المملكة

انطلاقاً من أهداف الهيئة الاستراتيجية لتطوير السوق المالية، ولتحقيق أهداف برنامج تطوير القطاع المالي، وتماشياً مع رؤية المملكة 2030، وسعيًا منها إلى إيجاد بيئة جاذبة للاستثمار تتسم بالعدالة والكفاية والشفافية، عملت الهيئة على فتح المجال أمام سوق المشتقات المالية في المملكة وتكللت هذه الجهود بإطلاقها في عام 2020م.

ويأتي ذلك حرصاً على توفير القنوات الاستثمارية المتعددة التي تخدم جميع فئات المستثمرين، إذ يعد تنويع المنتجات الاستثمارية والآليات المتاحة في السوق المالية جاذباً لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية ويحافظ عليها. كذلك تعمل الهيئة باستمرار على توفير البيئة التنظيمية المحفزة لطرح منتجات استثمارية جديدة وتطبيق آليات عمل سوق وفقًا لأفضل الممارسات العالمية، وبما يتناسب مع مستوى نضج السوق المالية ويلبي الاحتياجات المختلفة للمتعاملين في السوق.

وقد تمثلت انطلاقة سوق المشتقات المالية خلال الربع الثالث عام 2020م ببدء تداول العقود المستقبلية لمؤشر «إم تي 30» (التي تتخذ من مؤشر إم إس سي آي تداول «إم تي 30» أصلًا أساسيًا لها)، كأول منتج مشتقات مالية يتم تداوله في السوق المالية السعودية، وقد أتيح التداول لجميع العملاء من المؤسسات والشركات والأفراد على أن يقوم الوسيط بقياس ملاءمة العميل.

ومنذ بداية إطلاق السوق في أغسطس 2020م حتى نهاية العام، تم تداول 4 أنواع من العقود المستقبلية بقيمة تداولات بلغت 28.2 مليون ريال.

وتكمن أهمية سوق المشتقات في تطوير السوق المالية السعودية وتزويد المستثمرين والمتعاملين فيه بمزايا مختلفة تتمثل فيما يلي:

- تعد المشتقات المالية من أهم الأدوات التي يستخدمها المستثمرون الأجانب المؤسساتيون كأداة تحوط لإدارة محافظهم الاستثمارية.
- جزء من استراتيجيات توزيع الأصول لدى مديري الاستثمار تتطلب تخصيص جزء من الأموال للأسواق المالية التي يتوفر لديها سوق للمشتقات المالية.
- زيادة السيولة وتعزيز الاكتشاف السعري في السوق المالية.
- عادة ما تساهم أسواق المشتقات المالية في زيادة كفاءة الأسواق المالية.

ولذا دأبت الهيئة مع الأطراف ذات العلاقة بالسوق المالية على تطوير البنية التحتية الحالية للسوق وتعزيز كفاءتها. فقد تم العمل على العديد من المشاريع ذات العلاقة بشكل مباشر أو غير مباشر لإطلاق هذه السوق، والتأكد من تطبيق أفضل الممارسات العالمية.

يأتي هذا الانجاز بعد حزمة من الخطوات التي اتُخذت في سبيل تحقيق ذلك، إذ تم اعتماد لائحة مراكز مقاصة الأوراق المالية، التي تهدف إلى تنظيم عمليات مقاصة الأوراق المالية في المملكة، وتحديد متطلبات الحصول على الترخيص اللازم لممارستها، وذلك لتوفير فئات جديدة من الأوراق المالية كعقود المشتقات، وضمان اكتمال التسوية ووفاء الأطراف كافةً بالتزاماتهم عند تسوية الصفقات. والترخيص من قبل الهيئة لشركة مركز مقاصة الأوراق المالية (مقاصة) في مطلع عام 2020م كأول شركة مقاصة مرخص لها في ممارسة أنشطة المقاصة في المملكة. إذ تم تأسيس الشركة خلال عام 2018م، وهي تمثل ركيزة أساسية في تطوير البنية التحتية للسوق المالية. كذلك تساهم في الحد من مخاطر عمليات ما بعد التداول بالإضافة إلى مركزية إدارة المخاطر وتطوير خدمات المقاصة وفقًا لأفضل ممارسات إدارة المخاطر الدولية. وهذا من جانبه يدعم عملية توفير أوراق مالية جديدة كالمشتقات وغيرها، وتساهم في تنويع استراتيجيات المستثمرين، وتمكن المشاركين من التحوط من المخاطر.

وبعد صدور قرار مجلس الهيئة بالموافقة، نشرت شركة السوق المالية السعودية (تداول) قواعد مركز مقاصة الأوراق المالية وقواعد وإجراءات التداول والعضوية للمشتقات، وقائمة المصطلحات المستخدمة في قواعد السوق الصادرة من شركة السوق المالية السعودية (تداول)، وتهدف هذه القواعد إلى تنظيم عضوية مركز المقاصة وما يترتب عليها من التزامات، وتنظيم عضوية سوق المشتقات ونشاط التداول في المشتقات.

ونظرًا لحداثة هذا النوع من المنتجات الاستثمارية في السوق المالية السعودية عملت الهيئة بالتعاون مع شركة السوق المالية السعودية (تداول) على إعداد ورش عمل لأعضاء السوق وإطلاق حملات توعوية بالمشتقات المالية تستهدف المستثمرين.

ويأتي إطلاق سوق المشتقات في المملكة امتدادًا للتطورات المهمة التي شهدتها السوق مؤخراً، والتي تعزز من مكانة المملكة على مستوى القطاع المالي، ودورها الريادي في منطقة الشرق الأوسط، وتحفيز جذب شريحة أكبر من المستثمرين للاستثمار في السوق المالية السعودية من شتى أنحاء العالم.

وتعمل الهيئة بالتعاون مع الأطراف ذات العلاقة على دراسة زيادة المنتجات المتاحة في سوق المشتقات المالية كمنتج العقود المستقبلية المرتبطة بأسهم.

الفصل الثاني: الأصول المدارة

1. إصدار المنتجات الاستثمارية
2. صناديق الاستثمار
3. المحافظ الخاصة المُدارة

1. إصدار المنتجات الاستثمارية

وافقت الهيئة خلال عام 2020م على طرح الوحدات التالية:

12

صندوقاً استثمارياً طرحاً عاماً وهي:

- **3** زيادات لصندوقين عقاريين متداولين لرأس مالهما
- **2** صندوقان يستثمران في الصكوك
- **2** صندوقان للمؤشرات متداولة
- **2** صندوقان وقفيان
- **1** صندوق استثمار عقاري
- **1** صندوق استثمار مغلق متداول
- **1** صندوق يستثمر في السلع

وخلال عام 2020 استلمت الهيئة:

126

إخطاراً مكتملاً متعلقاً بطرح صناديق استثمارية طرحاً خاصاً تسلمتها الهيئة

396

طلباً لتعديل مستندات صناديق استثمارية مطروحة طرحاً عاماً أكملت الهيئة تسويتها من إجمالي 402 طلباً متسلماً

2. صناديق الاستثمار

للعام الخامس على التوالي، تحقق قيم أصول صناديق الاستثمار ارتفاعاً سنوياً بعد ارتفاعها بنسبة 26.5% في نهاية عام 2020م مقارنة بالعام السابق (الجدول رقم (18)).

الجدول رقم (18): مؤشرات قطاع صناديق الاستثمار[1]

العنصر	عام 2019م			عام 2020م			نسبة التغير للإجمالي
	عامة	خاصة	الإجمالي	عامة	خاصة	الإجمالي	
عدد الصناديق	253	354	607	254	437	691	13.8%
عدد المشتركين	329,739	4,487	334,226	358,894	5,301	364,195	9.0%
قيم الأصول (مليون ريال)	159,958.0	189,460.0	349,418.0	209,724.3	232,251.3	441,975.6	26.5%

2-1 صناديق الاستثمار العامة

شكلت قيم أصول صناديق الاستثمار العامة (التي تُطرح وحداتها طرحاً عاماً) ما نسبته 47.5% من إجمالي قيم أصول الصناديق بنهاية عام 2020م، وارتفعت قيمتها نهاية العام بنسبة 31.1% مقارنةً بالعام السابق، لتبلغ 209.7 مليار ريال، وذلك بارتفاع قيم أصول أسواق النقد وأدوات الدين بنسبة 27.7% و801.2% على التوالي. كذلك ارتفع إجمالي عدد المشتركين في صناديق الاستثمار العامة بنسبة 8.8% ليصل عددهم إلى 358.9 ألف مشترك، وكان الارتفاع الأبرز في عدد المشتركين لصناديق المؤشرات المتداولة بنسبة 962.7% وصناديق الاستثمار الأخرى بنسبة 249.4% (الجدول رقم (19))، و(الرسم البياني رقم (4)).

(1) تشمل صناديق المؤشرات المتداولة والصناديق العقارية المتداولة.

الجدول رقم (19): مؤشرات صناديق الاستثمار العامة مصنفةً بحسب نوع الاستثمار

نوع الاستثمار	عدد الصناديق			عدد المشتركين			قيم الأصول (مليون ريال)		
	عام 2019م	عام 2020م	نسبة التغير	عام 2019م	عام 2020م	نسبة التغير	عام 2019م	عام 2020م	نسبة التغير
أسهم	137	128	-6.6%	148,367	142,968	-3.6%	20,667.5	21,220.7	2.7%
أدوات دين	7	12	71.4%	752	2,049	172.5%	1,927.3	17,368.1	801.2%
أسواق نقد	46	43	-6.5%	39,051	37,607	-3.7%	106,796.6	136,415.4	27.7%
عقاري	9	10	11.1%	7,141	7,212	1.0%	7,951.6	7,544.9	-5.1%
قابض	25	23	-8.0%	5,478	5,422	-1.0%	2,837.3	2,236.2	-21.2%
متوازن	2	2	0.0%	293	288	-1.7%	62.5	53.4	-14.6%
المؤشرات المتداولة	3	6	100.0%	461	4,899	962.7%	42.0	1,609.0	3731.0%
الاستثمار العقاري المتداولة	17	17	0.0%	127,593	156,342	22.5%	19,068.2	21,645.0	13.5%
أخرى	7	13	85.7%	603	2,107	249.4%	605.0	1,631.7	169.7%
الإجمالي	**253**	**254**	**0.4%**	**329,739**	**358,894**	**8.8%**	**159,958.0**	**209,724.3**	**31.1%**

الرسم البياني رقم (4): توزع أصول صناديق الاستثمار العامة بحسب نوع الاستثمار لعام 2020م

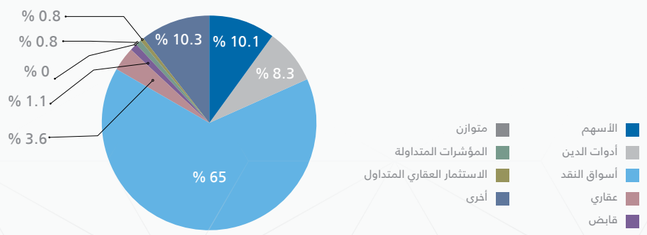

2-1-1 الصناديق العامة المستثمرة في الأسهم

ارتفعت قيم أصول الصناديق العامة المستثمرة في الأسهم بنهاية عام 2020م لتصل إلى 21.2 مليار ريال. وكان الإرتفاع الأكبر للصناديق الاستثمارية العامة المستثمرة في الأسهم الأمريكية بنسبة 30.3% لتصل إلى 1.1 مليار ريال. (الجدول رقم (20)).

الجدول رقم (20): مؤشرات الصناديق العامة المستثمرة في الأسهم مصنفةً بحسب النطاق الجغرافي

النطاق الجغرافي	عدد الصناديق			عدد المشتركين			قيم الأصول (مليون ريال)		
	عام 2019م	عام 2020م	نسبة التغير	عام 2019م	عام 2020م	نسبة التغير	عام 2019م	عام 2020م	نسبة التغير
أسهم محلية	80	72	%10.0-	137,139	131,937	%3.8-	15,464.2	15,371.1	%0.6-
أسهم خليجية	24	24	%0.0	8,541	8,018	%6.1-	1,620.7	1,618.0	%0.2-
أسهم عربية	4	4	%0.0	192	175	%8.9-	167.6	135.2	%19.4-
أسهم آسيوية	7	7	%0.0	804	831	%3.4	683.6	871.0	%27.4
أسهم أمريكية	3	3	%0.0	235	376	%60.0	867.8	1,130.8	%30.3
أسهم أوروبية	4	4	%0.0	234	288	%23.1	531.7	607.5	%14.3
أسهم دولية أخرى	15	14	%6.7-	1,222	1,343	%9.9	1,331.9	1,487.2	%11.7
الإجمالي	**137**	**128**	**%6.6-**	**148,367**	**142,968**	**%3.6-**	**20,667.5**	**21,220.7**	**%2.7**

2-2 صناديق الاستثمار الخاصة

ارتفعت قيم أصول صناديق الاستثمار الخاصة (التي طُرحت وحداتها طرحاً خاصاً) بنهاية عام 2020م بنسبة 22.6% مقارنةً بالعام السابق لتصل إلى 232.3 مليار ريال. (الجدول رقم (21)).

الجدول رقم (21): مؤشرات صناديق الاستثمار الخاصة مصنفةً بحسب نوع الاستثمار[1]

نوع الاستثمار	عدد الصناديق			عدد المشتركين			قيم الأصول (مليون ريال)		
	عام 2019م	عام 2020م	نسبة التغير	عام 2019م	عام 2020م	نسبة التغير	عام 2019م	عام 2020م	نسبة التغير
أسهم	66	94	%42.4	673	412	%38.8-	102,966.4	115,287.9	%12.0
أسهم خاصة/رأس مال جريء	87	108	%24.1	1,234	1,368	%10.9	11,675.6	10,496.6	%10.1-
أدوات دين	9	14	%55.6	80	483	%503.8	5,175.2	10,708.9	%106.9
أسواق نقد	7	7	%0.0	103	109	%5.8	2,262.3	2,207.2	%2.4-
عقاري	116	136	%17.2	2,168	2,531	%16.7	58,458.1	83,157.0	%42.3
سلع	1	1	%0.0	4	0	-	382.7	-	-
متعدد الأصول	59	69	%16.9	132	207	%56.8	7,836.2	9,269.4	%18.3
تحوط ومشتقات مالية	1	1	%0.0	5	5	%0.0	325.2	323.1	%0.6-
مغذي	2	1	%50.0-	24	68	%183.3	59.7	292.1	%388.9
تمويلي	6	6	%0.0	64	118	%84.4	318.6	509.0	%59.8
الإجمالي	**354**	**437**	**%23.4**	**4,487**	**5,301**	**%18.1**	**189,460.0**	**232,251.3**	**%22.6**

(1) تشمل الصناديق في فترة الطرح.

3-2 صناديق المؤشرات المتداولة

ارتفعت قيم أصول صناديق المؤشرات المتداولة بنهاية عام 2020م إلى 1.6 مليار ريال بنسبة ارتفاع تزيد على 3700 % عن العام السابق، ويعود هذا الارتفاع إلى إطلاق ثلاثة صناديق مؤشرات متداولة جديدة في عام 2020م تستثمر في الصكوك الحكومية، والذهب. وانعكس ذلك على ارتفاع عدد المشتركين في صناديق المؤشرات المتداولة بنسبة 962.7 % مقارنة بالعام السابق (الجدول رقم (22)).

الجدول رقم (22): صناديق المؤشرات المتداولة

اسم الصندوق	قيم الأصول (مليون ريال)			عدد المشتركين		
	عام 2019م	عام 2020م	نسبة التغير	عام 2019م	عام 2020م	نسبة التغير
فالكم المتداول للأسهم السعودية	24	19.4	- 19.2 %	266	527	%98.1
فالكم المتداول لقطاع البتروكيماويات	9	3.2	- 64.4 %	102	211	%106.9
صندوق إتش إس بي سي السعودي 30 المتداول	9	9.6	%6.7	93	193	%107.5
صندوق الإنماء المتداول لصكوك الحكومة السعودية المحلية - قصيرة الاجل	-	1,291.4	-	-	187	-
صندوق البلاد المتداول للصكوك السيادية السعودية	-	166.8	-	-	1,287	-
صندوق البلاد المتداول للذهب	-	118.8	-	-	2,494	-
الإجمالي	**42**	**1,609.0**	**% 3731.0**	**461**	**4,899**	**%962.7**

4-2 الصناديق العقارية المتداولة

بلغت قيم أصول الصناديق العقارية المتداولة 21.6 مليار ريال بنهاية عام 2020م مقارنة بقيم أصول بلغت 19.1 مليار ريال بنهاية عام 2019م. واستقر عدد الصناديق العقارية المتداولة عند 17 صندوقاً مُدرجاً، في حين ارتفع عدد المشتركين بنسبة 22.5 % إلى ما يزيد على 156 ألف مشترك (الجدول رقم (23)).

الجدول رقم (23) الصناديق العقارية المتداولة بنهاية عام 2020م

اسم الصندوق	قيم الأصول (مليون ريال)			عدد المشتركين		
	عام 2019م	عام 2020م	نسبة التغير	عام 2019م	عام 2020م	نسبة التغير
الرياض ريت	1,495.5	2,384.3	%59.4	8,872	11,346	%28.0
الجزيرة موطن ريت	103.4	96.3	%6.9-	1,900	2,293	%21.0
جدوى ريت الحرمين	636.9	548.5	%13.9-	4,386	8,913	%103.0
تعليم ريت	524.4	656.3	%25.1	1,280	2,451	%91.0
المعذر ريت	595.3	578.1	%2.9-	2,843	4,830	%70.0
مشاركة ريت	1,078.7	1,208.9	%12.1	3,599	5,828	%62.0
ملكية ريت	894.5	1,298.6	%45.2	4,365	5,589	%28.0
مشاعر ريت	579.3	548.9	%5.2-	3,380	4,490	%33.0
الاهلي ريت 1	1,792.6	1,913.3	%6.7	6,908	7,937	%15.0
دراية ريت	1,549.7	1,595.4	%2.9	4,995	9,261	%85.0
الراجحي ريت	1,724.1	2,338.0	%35.6	23,993	26,447	%10.0
جدوى ريت السعودية	1,555.1	1,514.9	%2.6-	11,547	10,402	%10.0-
سدكو كابيتال ريت	1,193.4	1,074.1	%10.0-	19,067	17,825	%7.0-
سويكورب وابل ريت	1,116.3	958.2	%14.2-	5,532	6,678	%21.0
ميفك ريت	1,245.9	1,241.1	%0.4-	11,532	16,251	%41.0
بنيان ريت	1,941.6	1,963.1	%1.1	6,698	7,263	%8.0
الخبير ريت	1,041.6	1,727.2	%65.8	6,696	8,538	%28.0
الإجمالي	**19,068.2**	**21,645**	**%13.5**	**127,593**	**156,342**	**%22.5**

3. المحافظ الخاصة المُدارة

ارتفع إجمالي قيم أصول المحافظ الخاصة المُدارة بنهاية عام 2020م بنسبة 12.9 % لتصل إلى 169.7مليار ريال (الجدول رقم (24)).

الجدول رقم (24): قيم أصول المحافظ الخاصة المُدارة مصنفة بحسب نوع الاستثمار

نوع الاستثمار	قيم الأصول (مليون ريال)		نسبة التغير
	عام 2019م	عام 2020م	
أسهم محلية	54,620.7	68,659.8	%25.7
أسهم عالمية	2,188.3	3,276.1	%49.7
أدوات دين	4,111.5	6,507.3	%58.3
صناديق الاستثمار	48,246.9	45,275.3	%6.2-
أخرى	41,179.3	46,029.6	%11.8
الإجمالي	**150,346.7**	**169,748.1**	**%12.9**

الباب الخامس:
الإفصاح والحوكمة في السوق المالية

الفصل الأول: الإفصاح

1. القوائم المالية للشركات المُدرجة
2. إعلانات الشركات المُدرجة

1. القوائم المالية للشركات المُدرجة[1]

تضمنت القوائم المالية المنشورة خلال عام 2020م على ملاحظات في تقرير مراجع الحسابات، إذ بلغ إجمالي عدد الملاحظات 39 ملاحظة على القوائم المالية السنوية لعام 2019م والتي فُحصت خلال عام 2020م. (الرسم البياني رقم (5)).

الرسم البياني رقم (5): عدد الملاحظات الواردة في تقرير مراجع الحسابات للقوائم المالية السنوية للشركات المدرجة التي فُحصت من قبل الهيئة في عام 2020م

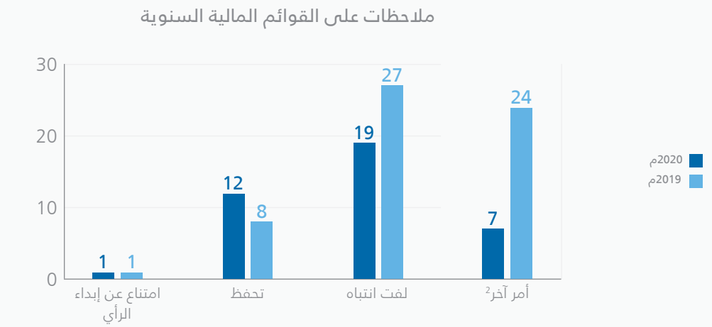

(1) أعدت القوائم المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

(2) هي فقرة تشير إلى أمر ما بخلاف الأمور المعروضة أو المفصح عنها في القوائم المالية، وتعد – حسب حكم المراجع – ذات صلة بفهم المستخدمين للمراجعة أو مسؤوليات المراجع أو تقريره. ومثال ذلك: قيام المراجع بتضمين فقرة أمر آخر يشير فيها إلى أن أرقام المقارنة المعروضة في القوائم المالية والخاصة بالفترة المالية السابقة قد تم مراجعتها من قبل مراجع آخر.

2. إعلانات الشركات المدرجة

بلغ إجمالي عدد إعلانات الشركات المدرجة في الموقع الإلكتروني لشركة السوق المالية السعودية (تداول) 3,932 إعلاناً مقارنة بـ 4,069 إعلاناً في العام السابق، وقد ارتفعت الإعلانات عن موافقة على منتج جديد بنسبة 100%. (الجدول رقم (25)).

الجدول رقم (25): الإعلانات المنشورة في الموقع الإلكتروني لشركة السوق المالية السعودية (تداول) مصنفةً بحسب نوع التطورات الجوهرية في الإعلانات

نوع الإعلان	عام 2019م		عام 2020م		نسبة التغير
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي	
نتائج مالية	775	%19.0	780	%19.8	%0.6
توصية مجلس إدارة الشركة بزيادة رأس مالها عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية	9	%0.2	7	%0.2	%22.2-
توصية مجلس إدارة الشركة بزيادة رأس مالها عن طريق منح أسهم	16	%0.4	6	%0.2	%62.5-
توصية مجلس إدارة الشركة بخفض رأس مالها	11	%0.3	10	%0.3	%9.1-
الدعوة إلى حضور اجتماعات الجمعيات العمومية والإعلانات المتعلقة بنتائج تلك الاجتماعات	641	%15.8	673	%17.1	%5.0
توزيع أرباح	133	%3.3	126	%3.2	%5.3-
إعلان إيضاحي	721	%17.7	450	%11.4	%37.6-
أي تغير في تشكيل أعضاء مجلس إدارة الشركة وإداراتها العليا	195	%4.8	156	%4.0	%20.0-
موافقة على منتج جديد	4	%0.1	8	%0.2	%100.0
التطورات أو الأحداث المهمة الأخرى	1,564	%38.4	1,716	%43.6	%9.7
الإجمالي	**4,069**	**%100**	**3,932**	**%100**	**%3.4-**

الفصل الثاني: حوكمة الشركات المدرجة

1. تكوين مجالس إدارات الشركات المدرجة
2. اللجان الرئيسية للشركات المُدرجة
3. الجمعيات العامة العادية وغير العادية المنعقدة
4. الزيارات الإشرافية
5. تطوير الالتزام بحوكمة الشركات

لتعزيز مبادئ الحوكمة ورفع مستوى الشفافية والإفصاح للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، تتابع الهيئة الاجراءات الرئيسية المتخذة لتطبيق حوكمة فعّالة في الشركات المدرجة من خلال ما يلي:

- توعية الشركات حديثة الإدراج بالالتزامات المستمرة
- التحقق من مدى التزام الشركات المدرجة بالأحكام الإلزامية ذات العلاقة بحوكمة الشركات
- توعية الشركات المدرجة بشكل مستمر
- توعية الشركات المدرجة وحديثة الإدراج بالحوكمة
- الإجابة عن استفسارات الشركات عن حوكمة الشركات

وتم تطوير لائحة حوكمة الشركات (من استرشادية إلى إلزامية) وكذلك التغييرات الجوهرية في اللائحة خلال عدة سنوات، ومن أبرز ملامح لائحة حوكمة الشركات مايلي:

- بيان الحقوق العامة للمساهمين بما يضمن العدالة والمساواة بينهم وتفعيل أدوارهم في الشركات المدرجة
- إيضاح كيفية تشكيل ومسؤوليات واختصاصات مجالس الإدارة ولجان الشركات المدرجة
- نظام الرقابة الداخلية ومهام المراجعة الداخلية في الشركات المدرجة
- إيضاح دور وواجبات مراجع الحسابات لدى الشركات المدرجة
- التعامل مع تعارض المصالح وصفقات الأطراف ذوي العلاقة
- تنظيم التعامل مع أصحاب المصالح والإبلاغ عن الممارسات المخالفة في الشركات المدرجة
- توضيح سياسات وإجراءات الإفصاح في الشركات المدرجة
- تفعيل المعايير المهنية والأخلاقية والمسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة
- وضع قواعد حوكمة خاصة بالشركة لا تتعارض مع الأحكام الإلزامية الواردة في لائحة حوكمة الشركات
- إيضاح سياسة الاحتفاظ بالوثائق وسياسة تقديم المعلومات والبيانات الإضافية

1. تكوين مجالس إدارة الشركات المدرجة

تضمّنت المادة السادسة عشرة من لائحة حوكمة الشركات الشروط الواجبة لتكوين مجالس الإدارة، ومنها:

1. تناسب عدد أعضائه مع حجم الشركة وطبيعة نشاطها، دون الإخلال بما ورد في الفقرة (أ) من المادة السابعة عشرة من هذه اللائحة.
2. أن تكون أغلبيته من الأعضاء غير التنفيذيين.
3. أن لا يقل عدد أعضائه المستقلين عن عضوين أو عن ثلث أعضاء المجلس، أيهما أكثر.

ويمثل الأعضاء غير التنفيذيين والأعضاء المستقلون مجتمعين ما نسبته 91.4% من إجمالي مقاعد مجالس الإدارة في الشركات المدرجة في عام 2020م (الجدول رقم (26)، والرسم البياني رقم (6)).

% 91.4

نسبة الأعضاء غير التنفيذيين والأعضاء المستقلون مجتمعين من إجمالي مقاعد مجالس الإدارة في الشركات المدرجة في عام 2020م

الجدول رقم (26): تكوين مجالس الإدارة في الشركات المدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية

صفة العضوية	العدد		نسبة التغير
	عام 2019م	عام 2020م	
الأعضاء غير التنفيذيين[1]	651	676	%3.8
الأعضاء المستقلون[2]	708	708	%0.0
الأعضاء التنفيذيون	143	130	%9.1 -
الإجمالي	**1,502**	**1,514**	**%0.8**

الرسم البياني رقم (6): نسب تكوين مجالس الإدارة في الشركات المدرجة بحسب صفة العضوية

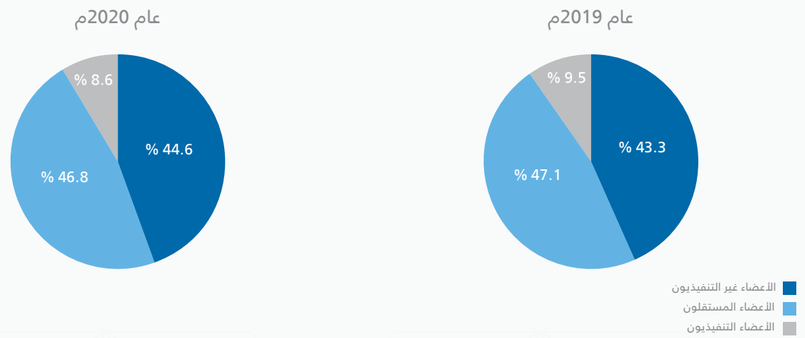

(1) العضو غير التنفيذي: هو عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرغاً لإدارة الشركة، ولا يشارك في الأعمال اليومية الخاصة بها.
(2) العضو المستقل: هو عضو مجلس إدارة غير تنفيذي يتمتع بالاستقلال التام في مركزه وقراراته، ولا تنطبق عليه أي من عوارض الاستقلال المنصوص عليها في المادة العشرين من لائحة حوكمة الشركات.

2. اللجان الرئيسية للشركات المُدرجة

أ. لجنة المراجعة

تختص لجنة المراجعة بمراقبة أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية فيها، ووفقاً للمادة الرابعة والخمسين من لائحة حوكمة الشركات المتعلقة بتكوين لجنة المراجعة، تُشكَّل هذه اللجنة وفق الآتي:

1. تشكَّل بقرار من الجمعية العامة العادية للشركة لجنة المراجعة من المساهمين أو من غيرهم على أن يكون بينهم عضو مستقل على الأقل وأن لا تضم أياً من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين، ويجب أن لا يقل عدد أعضاء لجنة المراجعة عن ثلاثة ولا يزيد على خمسة، وأن يكون من بينهم مختص بالشئون المالية والمحاسبية.
2. يجب أن يكون رئيس لجنة المراجعة عضواً مستقلاً (فقرة استرشادية).
3. تصدر الجمعية العامة للشركة – بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة – لائحة عمل لجنة المراجعة على أن تشمل هذه اللائحة ضوابط وإجراءات عمل اللجنة، ومهامها، وقواعد اختيار أعضائها، وكيفية ترشيحهم، ومدة عضويتهم، ومكافآتهم، وآلية تعيين أعضائها بشكل مؤقت في حال شغور أحد مقاعد اللجنة.
4. لا يجوز لمن يعمل أو كان يعمل خلال السنتين الماضيتين في الإدارة التنفيذية أو المالية للشركة، أو لدى مراجع حسابات الشركة، أن يكون عضواً في لجنة المراجعة.

وقد انخفض عدد مقاعد لجان المراجعة في الشركات المدرجة لعام 2020م بنسبة 3.0 % ليصل إلى 626 مقعداً. وحازت مقاعد الأعضاء خارج مجلس الإدارة نسبة 49.2 % من إجمالي مقاعد لجان المراجعة (الجدول رقم (27)).

الجدول رقم (27): عدد مقاعد لجان المراجعة في الشركات المدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية

صفة العضوية	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي	نسبة التغير
	عام 2019م		عام 2020م		
غير تنفيذي	109	%16.9	90	%14.4	%17.4-
مستقل	233	%36.1	228	%36.4	%2.1-
خارج مجلس الإدارة	303	%47.0	308	%49.2	%1.7
الإجمالي	**645**	**%100.0**	**626**	**%100.0**	**%2.9-**

ب. لجنة المكافآت

تنص المادة الستون من لائحة حوكمة الشركات المتعلقة بتشكيل لجنة المكافآت على ما يلي:

1. تشكَّل بقرار من مجلس إدارة الشركة لجنة تسمى (لجنة المكافآت) من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين، على أن يكون من بينهم عضو مستقل على الأقل.
2. تصدر الجمعية العامة للشركة- بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة-لائحة عمل لجنة المكافآت، على أن تشمل هذه اللائحة ضوابط وإجراءات عمل اللجنة، ومهامها، وقواعد اختيار أعضائها، ومدة عضويتهم، ومكافآتهم.

ج. لجنة الترشيحات

تنص المادة الرابعة والستون من لائحة حوكمة الشركات المتعلقة بتشكيل لجنة الترشيحات على ما يلي:

1. تشكَّل بقرار من مجلس إدارة الشركة لجنة تسمى (لجنة الترشيحات) من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين على أن يكون من بينهم عضو مستقل على الأقل.
2. تصدر الجمعية العامة للشركة-بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة – لائحة عمل لجنة الترشيحات، على أن تشمل هذه اللائحة ضوابط وإجراءات عمل اللجنة، ومهامها، وقواعد اختيار أعضائها، ومدة عضويتهم، ومكافآتهم.

ويجوز للشركة دمج لجنتي المكافآت والترشيحات في لجنة واحدة تسمى لجنة المكافآت والترشيحات بحسب ما نصت عليه لائحة حوكمة الشركات في الفقرة السابعة من المادة الخمسون.

وقد انخفض بنهاية عام 2020م عدد مقاعد لجان المكافآت والترشيحات في الشركات المدرجة إلى 608 مقعداً مقارنة بـ 612 مقعداً عام 2019م، وشغل الأعضاء المستقلون العدد الأكبر من المقاعد بنسبة 55.3 % من إجمالي عددها في عام 2020م (الجدول رقم (28)).

الجدول رقم (28): عدد مقاعد لجان المكافآت والترشيحات في الشركات المدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية

صفة العضوية	عام 2019م		عام 2020م		نسبة التغير
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي	
غير تنفيذي	213	%34.8	214	%35.2	%0.5
مستقل	317	%51.8	336	%55.3	%6.0
تنفيذي	6	%0.8	0	%0.0	% 100 -
خارج مجلس الإدارة	76	%12.4	58	%9.5	%23.7 -
الإجمالي	**612**	**%100**	**608**	**%100**	**% 0.7 -**

3. الجمعيات العامة العادية وغير العادية المنعقدة

بناءً على ما صدر في لائحة حوكمة الشركات الجديدة، تنص المادة العاشرة على الآتي:

تختص الجمعيات العامة للمساهمين بجميع الأمور المتعلقة بالشركة، وتمثل الجمعية العامة المنعقدة وفقاً للإجراءات النظامية جميع المساهمين في ممارسة اختصاصاتهم المتعلقة بالشركة، وتؤدي دورها وفقاً لأحكام نظام الشركات ولوائحه التنفيذية ونظام الشركة الأساس.

وبلغ إجمالي ما عُقد من جمعيات عامة عادية وغير عادية 299 اجتماعاً خلال عام 2020م (الجدول رقم (29)).

الجدول رقم (29): عدد الجمعيات العامة العادية وغير العادية المنعقدة في عام 2020م

نوع الجمعية	العدد
الجمعيات العامة العادية التي انعقدت من الاجتماع الأول	14
الجمعيات العامة العادية التي انعقدت من الاجتماع الثاني	1
الجمعيات العامة غير العادية التي انعقدت من الاجتماع الأول	6
الجمعيات العامة غير العادية التي انعقدت من الاجتماع الثاني	1
الجمعيات العامة غير العادية التي انعقدت من الاجتماع الثالث	15
الجمعيات العامة العادية التي انعقدت من الاجتماع الأول والثاني بعد ساعة	192
الجمعيات العامة غير العادية التي انعقدت من الاجتماع الأول والثاني بعد ساعة	70
الإجمالي	**299**

4. الزيارات الإشرافية

نفذت الهيئة خلال عام 2020م زيارة إشرافية واحدة، اتبعت فيها الإجراءات والخطوات اللازمة للتحقق من مدى الالتزام بالمتطلبات النظامية. وتقوم الهيئة بهذه الزيارات عند الحاجة لرفع مستوى الوعي ودعم التواصل مع مجالس إدارات الشركات لتحقيق أعلى مستوى من الالتزام بنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية والأنظمة ذات العلاقة، ويُطلع على وضع الشركة الحالي وتشجيعها على تطبيق أفضل الممارسات، والتأكد من أن مجلس الإدارة لديه السياسات والإجراءات الكفيلة بتحقيق أعلى مستوى من الالتزام والآلية لمتابعة تنفيذها.

5. تطوير الالتزام بحوكمة الشركات

تحقيقاً للأهداف الرامية إلى تطوير الالتزام بلائحة حوكمة الشركات، وزيادة الوعي باللائحة وتطوير ممارساتها لدى الشركات المدرجة والأطراف ذات العلاقة بالسوق المالية، حرصت الهيئة على المشاركة في عدة محافل دولية ومحلية وعقدت عدة ندوات وورش عمل خلال عام 2020م، تمثلت في الآتي:

نوع المشاركة	العنوان	العدد	المقر
مؤتمر	لجنة حوكمة الشركات التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	2	باريس/ عن بعد
مؤتمر	مجموعة عمل حوكمة الشركات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	1	باريس/ عن بعد
ورشة عمل	تقديم الدعم بعد الإدراج/ تداول	2	الرياض/ عن بعد
محاضرات توعوية لطلاب الجامعات (برنامج ثمين)	حوكمة الشركات	2	الرياض/ عن بعد
ورشة عمل	المحتوى المحلي وآليات القياس	1	الرياض
ندوة	أهمية لجنة المراجعة في الشركات وأبرز الصعوبات والتحديات التي تواجهها بالتعاون مع الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين	1	الرياض/ عن بعد
لقاء	لقاء مع الشركات المدرجة بشأن وظيفة علاقات المستثمرين	1	الرياض/ عن بعد

الباب السادس:
حماية المستثمرين

الفصل الأول: توعية المستثمر

1. البرامج الإعلامية
2. برامج الثقافة الاستثمارية

تولي الهيئة منذ إنشائها التوعية والثقافة الاستثمارية في الأوراق المالية جل اهتمامها ورعايتها، سعياً منها لرفع وتعزيز مستوى الوعي بالأنظمة واللوائح التي تختص بتنظيمها، ورفع مستوى الثقافة المالية والاستثمارية، مما يسهم في زيادة مستويات الثقة، والحصيلة المعرفية، واكتساب المهارات اللازمة لإدارة الأدوات الاستثمارية، وجعل المستثمر أكثر قدرة على الاستفادة من الفرص المتاحة للاستثمار وتنمية استثماراته وضخ الأموال والمدخرات في السوق المالية مما ينعكس إيجاباً على أداء الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى حماية المستثمرين من خلال رفع مستوى الوعي بالمخاطر التي قد يتعرض لها المستثمرون في السوق المالية، والتصرفات تُعد تلاعباً أو تضليلاً في السوق المالية؛ لذا أوجدت الهيئة عدة قنوات لتوعية المستثمرين في السوق المالية نفذت من خلالها البرامج الرئيسة التالية:

1. البرامج الإعلامية

أصدرت الهيئة خلال عام 2020م 169 بياناً وإعلاناً (17 خبراً صحفياً، 152 إعلاناً) نشرتها على موقعها الإلكتروني، وشاركتها مع المتعاملين في السوق المالية من خلال؛ وسائل الاعلام، ومنصات التواصل الاجتماعي، وموقع شركة السوق المالية «تداول».

و عقدت الهيئة 25 لقاءً إعلامياً مع وسائل إعلام محلية وأجنبية، سلطت الضوء من خلالها على التشريعات واللوائح الصادرة. وفي مجال اهتمامها وحرصها على ما يرد في وسائل الإعلام ،عقدت الهيئة 14 لقاءً مع كتّاب الرأي الاقتصاديين، كذلك شاركت في عدد من المؤتمرات والندوات والمنتديات وورش العمل الإعلامية والتوعوية، وأصدرت عدة تقارير ترصد وتحلل دورياً ما يطرح في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي عن السوق المالية.

2. برامج الثقافة الاستثمارية

نفذت الهيئة خلال عام 2020م البرامج الثقافية التالية:

1. إصدار وتوزيع الكتيبات التوعوية

تُعد الكتيبات والإصدارات التوعوية أحد أهم الوسائل التثقيفية التي حرصت الهيئة على أتاحتها للمستثمرين بمختلف شرائحهم، وقد أصدرت الهيئة 4 كتيبات توعوية جديدة خلال عام 2020م على النحو الآتي:

1. القوائم المالية: يهدف الكتيب إلى تقديم تعريف عن القوائم المالية، وأنواعها، وبعض المفاهيم العامة عن القوائم المالية.
2. القطاع المالي: يقدم الكتيب مقدمة عن القطاع المالي، والعوامل المؤثرة فيه، وأنواع القطاعات، ودور القطاعات المالية في الاقتصاد والقطاع المالي في السعودية.
3. رحلة من الادخار إلى الاستثمار: يناقش الكتيب كيفية الادخار، والخطوات القادمة بعد الادخار، ومفاهيم الاستثمار في السوق المالية.
4. نشرة تعريفية للصفقات بهامش التغطية: يقدم الكتيب تعريفاً للصفقات بهامش التغطية، ولماذا يطلبها المستثمر، ومخاطرها على المستثمر.

وبذلك يبلغ عدد الكتيبات والمطويات التوعوية المصدرة من الهيئة خلال الأعوام السابقة وحتى نهاية عام 2020م 36 كتيباً ومطوية، وجميعها متاحة من خلال المنصات الإلكترونية التابعة لبرنامج التوعية «ثمين» و «المستثمر الذكي».

2. الحملات التوعوية من خلال منصات التواصل الاجتماعي

نظراً لأهمية قنوات التواصل الاجتماعي وانتشارها الكبير بين فئات المجتمع المختلفة، نفذت الهيئة خلال عام 2020م عدداً من الحملات التوعوية والإعلانية لموضوعات مختلفة ذات علاقة بالسوق المالية، اشتملت على رفع وتعزيز مستوى الوعي بالأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتنظيمها، وحقوق المستثمرين، والسلوكيات الخاطئة، ورفع مستوى الثقافة المالية والاستثمارية، وزيادة مستويات الثقة والحصيلة المعرفية اللازمة لإدارة الأدوات الاستثمارية، ومواصفات ومخاطر المنتجات الاستثمارية والصكوك وأدوات الدين.

كذلك تضمنت موضوعات الحملات التوعوية عدداً من الجوانب التي تساهم في رفع مستوى الوعي لدى المقبلين على الاستثمار وأهم طرق الاستثمار.

وضمن جهودها لنشر ثقافة التعاملات المالية السليمة لدى النشء، نفذت الهيئة حملاتها التوعوية لبرنامج «المستثمر الذكي»، الذي يستهدف الفئة العمرية ما بين التاسعة والرابعة عشرة سعياً منها لتأسيس جيل واعٍ مالياً وتهيئته للتفاعل الإيجابي مع المجتمع فيما يخص التعاملات المالية والوعي الادخاري.

إضافة إلى ذلك، ساهمت الهيئة في نشر الحملات التوعوية وللتحذير من نشاط المتاجرة بالأوراق المالية في سوق العملات الأجنبية (الفوركس) غير المرخص له وتسويق العملات الرقمية غير المرخص لها بجميع أسمائها ومشتقاتها من خلال « اللجنة الدائمة للتوعية والتحذير من نشاط المتاجرة بالأوراق المالية في سوق العملات الأجنبية (الفوركس) غير المرخص لها»، التي ترأس هيئة السوق المالية لجنتها وتضم في عضويتها وزارة الداخلية، ووزارة الإعلام، ووزارة التجارة، والبنك المركزي السعودي، وتعمل على التنسيق الدائم مع الجهات الحكومية ذات العلاقة للحد من ظاهرة التسويق للاستثمار والتداول في نشاطات الفوركس غير المرخص لها وكذلك التعامل في العملات الرقمية الافتراضية غير المرخص لها ومواجهتها.

كذلك كان للهيئة مساهمة فاعلة في إطلاق الحملة التوعوية الخليجية المشتركة لتوعية المستثمرين بالأسواق المالية الخليجية «مُلم»، وهي حملة مشتركة أطلقتها الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تهدف للتوعية بأساسيات الاستثمار في الأسواق المالية للدول الأعضاء بالمجلس. وتأتي هذه الحملة امتداداً لأواصر التعاون بين دول المجلس، خاصة فيما يتعلق بالجوانب ذات الأهمية الاقتصادية، إذ تشكل الأسواق المالية الخليجية عنصراً جاذباً للاستثمارات الوطنية والدولية.

3. عقد الندوات وحلقات العمل

نفذت الهيئة 29 ملتقى وورشة عمل خلال عام 2020م، مع المشاركين بالسوق المالية، سلطت الضوء على اللوائح والتشريعات في السوق المالية مع الجهات الخاضعة لإشراف الهيئة والجهات التشريعية في السوق المالية.

كذلك شارك منسوبو الهيئة خلال عام 2020م في إلقاء 32 محاضرة توعوية وتثقيفية لمختلف الموضوعات المتعلقة بالسوق المالية على طلاب وطالبات بعض المؤسسات التعليمية السعودية (الجدول رقم (30)).

الجدول رقم (30): المحاضرات التي قدمتها الهيئة إلى طلاب وطالبات المؤسسات التعليمية خلال عام 2020م

المؤسسة التعليمية	عدد المحاضرات
محاضرة افتراضية للجامعات كافة	5
جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن	4
جامعة المجمعة	3
جامعة الملك عبدالعزيز	3
جامعة شقراء	3
جامعة القصيم	2
جامعة جدة	2
جامعة دار العلوم	2
جامعة الأعمال والتكنولوجيا	1
جامعة الملك خالد	1
جامعة الملك سعود	1
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	1
جامعة الملك فيصل	1
جامعة عفت	1
كليات الشرق	1
معهد الإدارة العامة	1
الإجمالي	**32**

4. الأجنحة التوعوية

تشارك الهيئة في المعارض والملتقيات للوصول إلى مختلف فئات المجتمع، وذلك بهدف رفع مستوى الوعي الاستثماري لدى المستثمرين وأفراد المجتمع كافة بأهمية معرفة الوسائل المثلى للاستثمار الآمن في الأسواق المالية، إلى جانب التعريف بالمعلومات والإرشادات الصحيحة واللوائح والتنظيمات الخاصة بأنظمة السوق المالية، التي من شأن معرفتها حصول المستثمرين على فرص عادلة واستثمار آمن، وتثقيفهم عن الاستثمارات المشبوهة.

5. جائزة المستثمر الذكي

أطلقت الهيئة خلال عام 2020م جائزة المستثمر الذكي، التي تعد إحدى مبادرات برنامج المستثمر الذكي بهدف إثراء المحتوى التوعوي في الثقافة المالية وتعزيز العادات المالية السليمة لدى الأبناء، وقد تم تتويج 10 فائزين لكل مسار (مسار الفيديو، مسار الرسم، مسار التعبير، مسار التصوير الفوتوغرافي) على أثر مشاركة أكثر من 1800طالب وطالبة من مختلف المراحل التعليمية عبر المملكة. وقد أُعلن عن الجائزة في شهر سبتمبر واكتمل إعلان النتائج في نهاية العام.

الفصل الثاني: الرقابة

1. الرقابة على التداولات
2. الشركات المدرجة التي بلغت خسائرها المتراكمة 20 % فأكثر من رأس مالها

1. الرقابة على التداولات

أوكلت الأنظمة واللوائح التي تختص هيئة السوق المالية بتطبيقها إلى الهيئة المسؤولية عن تطوير الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بتداولات الأوراق المالية ومراقبتها حمايةً للمستثمرين من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة أو التي تنطوي على غش أو تدليس أو تلاعب، إذ تراقب الهيئة التداولات ومواقع التواصل الإجتماعي والوسائل الإلكترونية باستمرار، وقد بذلت الهيئة خلال عام 2020م جهود عدة للحد من مخاطر زخم النشاط وتضخم الأسعار غير المبرر وكبح الممارسات غير السليمة في السوق، تمثلت فيما يلي:

01
تحليل
تحليل التداولات والتنبيهات الصادرة عن النظام الرقابي الإلكتروني بخصوص الممارسات والتعاملات اليومية، ومراقبة وتحليل التوصيات والشائعات في منصات التواصل الاجتماعي وربطها بالتعاملات في السوق لتحديد أصحاب المعرفات بشكل سريع، مما نتج عنه رصد العديد من المخالفات وإحالتها للنيابة العامة

02
ارسال
ارسال تنبيهات رقابية إلى المتعاملين في السوق بشأن حالات الاشتباه التي تم رصدها بهدف التنبيه وعدم التكرار للحد من تأثير تلك الاشتباهات المتخذة من قبل مؤسسات السوق على المشتبه فيهم مثل المنع من خدمة التداول الإلكتروني وتنفيذ أي صفقه بهامش التغطية

03
تنفيذ
تنفيذ حملات توعوية بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق حسابات الهيئة في مواقع التواصل الاجتماعي أو النشرات التوعوية أو عن طريق اللقاءات الإعلامية، بالإضافة إلى حث مؤسسات السوق المالية على توعية عملائهم من المستثمرين الأفراد بخطورة التداول بناء على الشائعات وتحذيرهم من الممارسات غير السليمة

04
إنشاء
إنشاء مسار سريع للتعامل مع القضايا العاجلة وهي القضايا التي تتطلب أولوية في المعالجات وسرعة اتخاذ الإجراءات للحد من آثارها في السوق والمستثمرين. والتركيز على القضايا النوعية وهي القضايا الجسيمة أو القضايا المتعلقة بالرأي العام

05
إصدار
إصدار بيان من الهيئة يحذر من ارتفاع الشائعات في السوق وخطورة التداول بناء عليها، ويبين رصد الهيئة لحالات اشتباه لمخالفة الأنظمة واللوائح، بالإضافة إلى إعلانات الهيئة عن إحالة عدد من قضايا التلاعب في السوق إلى النيابة العامة

وبنهاية عام 2020م، وصل عدد تنبيهات نظام الرقابة على التداولات إلى 49,247 تنبيهاً، ونُفذت 981 عملية بحث مكثف للتداولات المشتبه في مخالفتها الأنظمة واللوائح. كذلك وصل عدد الاستفسارات الرقابية بنهاية عام 2020م إلى 194 استفساراً، ورُصدت 19حالة اشتباه في مخالفة خلال العام (الجدول رقم (31)).

الجدول رقم (31): أبرز تطورات الرقابة على التداولات والتعاملات

العنصر	العدد		نسبة التغير
	عام 2019م	عام 2020م	
تنبيهات نظام الرقابة[1]	29,043	49,247	%69.6
البحث المكثف في التداولات المشتبه في مخالفتها	447	981	%119.5
الاستفسارات الرقابية	60	194	%223.3
حالات اشتباه في مخالفة	5	19	%280.0

ويُشير تصنيف عمليات البحث المكثف لحالات الاشتباه في مخالفة الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها في عام 2020م بحسب مصدر البحث إلى تنفيذ الهيئة 332 عملية بحث مكثف مصدرها مراقبة السوق، و649 عملية بحث مصدرها تنبيهات نظام الرقابة (الجدول رقم (32)).

الجدول رقم (32): عمليات البحث المكثف للتداولات والتعاملات المشتبه في مخالفتها الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفةً بحسب مصدر البحث

مصادر البحث المكثف	عام 2019م		عام 2020م		نسبة التغير
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي	
مراقبة السوق[2]	93	%20.8	332	%33.8	%257.0
تنبيه[3]	354	%79.2	649	%66.2	%83.3
الإجمالي	**447**	**%100**	**981**	**%100**	**%119.5**

وخلال الربع الرابع من عام 2020م، أثمرت جهود الهيئة المبذولة في الحد من الممارسات غير السليمة في السوق ويتمثل ذلك في صدور بيان من الهيئة للتحذير من الشائعات، وإعلان صدور قرار المجلس بإحالة 11 مشتبهاً فيه، وتم ضبطهم خلال النصف الثاني من 2020م إلى النيابة العامة وإعلان صدور قرار المجلس بإحالة 10 مشتبهاً فيه، وتم ضبطهم خلال النصف الثاني من 2020م إلى النيابة العامة، مما أدى إلى تحسن مؤشرات السوق الأساسية بشكل مباشر بعد الإعلان عن نتائج تلك الجهود.

(1) المقصود بتنبيهات نظام الرقابة الإشعارات الصادرة عن النظام الرقابي الآلي بوجود اشتباه مخالفة في تداول ورقة مالية.
(2) المقصود بـ «مراقبة السوق»: رصد الاشتباهات من قبل موظف وحدة مراقبة السوق عن طريق متابعة التداولات في السوق المالية بشكل مباشر وتحليلها.
(3) المقصود بـ «التنبيه»: الاشتباه الذي يُرصد عن طريق صدور إشارة من النظام الرقابي «SMARTS» إلى وجود تداولات غير اعتيادية.

2. الشركات المدرجة التي بلغت خسائرها المتراكمة 20 % فأكثر من رأس مالها

حرصاً من الهيئة على تعزيز حماية المستثمرين وتطوير الإجراءات المرتبطة بتقليص مخاطر السوق المالية، تم العمل بالإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركات المدرجة أسهمها في السوق والتي بلغت خسائرها المتراكمة 20 % فأكثر من رأس مالها في ضوء نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/3) وتاريخ 1437/1/28هـ الموافق 10 / 11 / 2015م. وقد كان عدد الشركات المدرجة التي بلغت خسائرها المتراكمة 20 % فأكثر من رأس مالها 26 شركة عام 2020م[1] (الجدول رقم (33)).

الجدول رقم (33): الشركات المدرجة التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها عام 2020م[2]

نسبة الخسائر المتراكمة	العدد
الشركات التي بلغت خسائرها المتراكمة 20 % فأكثر وبما يقل عن 35 % من رأس مالها	15
الشركات التي بلغت خسائرها المتراكمة 35 % فأكثر وبما يقل عن 50 % من رأس مالها	7
الشركات التي بلغت خسائرها المتراكمة 50 % فأكثر من رأس مالها	4
الإجمالي	**26**

(1) استناداً إلى تعديل المادة الرابعة والستون من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة الصادر بقرار مجلس الهيئة رقم 3-45-2018 وتاريخ 1439/8/7هـ الموافق 2018/4/23م، فإن الفقرة (أ) تنص على الآتي:
«على المصدر الإفصاح عن قوائمه المالية السنوية وقوائمه المالية الأولية للربع الأول والثاني والثالث من السنة المالية له للهيئة والجمهور فور الموافقة عليها وقبل نشرها للمساهمين أو الغير». وعليه، فإن الفقرة (د) تنص على «يجب على المصدر إعداد قوائمه المالية السنوية ومراجعتها وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وأن يفصح عنها للجمهور خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من نهاية الفترة المالية السنوية التي تشملها تلك القوائم. ويجب على المصدر أن يفصح عن هذه القوائم المالية خلال مدة لا تقل عن (21) يوماً تقويمياً قبل تاريخ انعقاد الجمعية العامة السنوية للمُصدر».
(2) تم اعتماد بيانات الخسائر المتراكمة للعام 2020م من القوائم الماليه الأوليه للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2020م وذلك لأن مهلة النشر للقوائم المالية السنوية 2020م تنتهي في 31 مارس 2021م، أي بعد صدور هذا التقرير.

الفصل الثالث: مركز الاتصال وشكاوى وبلاغات المستثمرين ومخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

1. مركز الاتصال
2. بلاغات وشكاوى المستثمرين
3. معالجة شكاوى المستثمرين
4. مباشرة الإجراءات في مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها
5. تصنيف قضايا مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

1. مركز الاتصال

تعاملت قنوات اتصال مركز الاتصال بالهيئة مع 17,971 اتصالاً عام 2020م مقارنة بـ 8,798 اتصالاً عام 2019م، شملت:

17,971 اتصالاً عام 2020م، شملت: **14,897** اتصالا هاتفياً، **2,893** رسالة إلكترونية، **181** تواصل عبر قنوات التواصل الاجتماعي

8,798 اتصالاً عام 2019م، شملت: **5,418** اتصالاً هاتفياً، **2,821** رسالة إلكترونية، **559** تواصل عبر قنوات التواصل الاجتماعي

والشكل رقم (3) يوضح القنوات الرسمية لاستقبال البلاغات والشكاوى.

شكل رقم (3): القنوات الرسمية لاستقبال البلاغات والشكاوى

2. بلاغات وشكاوى المستثمرين

سعت الهيئة منذ إنشائها إلى تذليل العقبات التي قد تواجه مقدمي البلاغات والشكاوى، لذا تولت مهمة تلقي البلاغات وكذلك شكاوى المستثمرين عن حالات الاشتباه في مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها. ووفرت الهيئة العديد من القنوات الرسمية لاستقبال البلاغات والشكاوى.

1-2 البلاغات

يشير الجدول رقم (34) إلى ارتفاع عدد البلاغات الواردة إلى الهيئة في عام 2020م إلى 1,473 بلاغاً مقارنة بـ 934 بلاغاً في عام 2019م، إذ ارتفع عدد البلاغات المتعلقة بممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص بنسبة 15.5 % (تشكل نسبة 54.5 % من إجمالي نسب البلاغات)، وارتفع عدد البلاغات المتعلقة بحوكمة الشركات، وأعمال مؤسسات السوق بنسبة 140.3 %، و1003.7 % على التوالي عام 2020م، في حين انخفض عدد البلاغات المتعلقة بالمنتجات الاستثمارية والطرح، والقوائم المالية، وسلوكيات السوق، بنسبة 66.7 %، و55.0 %، و12.5 %، على التوالي عام 2020م (الرسم البياني رقم (7)).

1,473 بلاغ

عدد البلاغات الواردة إلى الهيئة في عام 2020م

% 57.7

نسبة ارتفاع عدد البلاغات الواردة إلى الهيئة عن عام 2019م

الجدول رقم (34): البلاغات المتسلمة مصنفة بحسب موضوعاتها

موضوع البلاغ	العدد		نسبة التغير
	عام 2019م	عام 2020م	
ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص	695	803	% 15.5
أعمال مؤسسات السوق	27	298	% 1004.7
حوكمة الشركات	134	322	% 140.3
القوائم المالية	20	9	% 55.0 -
سلوكيات السوق	40	35	% 12.5 -
المنتجات الاستثمارية والطرح	18	6	% 66.7 -
الإجمالي	**934**	**1,473**	**% 57.7**

الرسم البياني رقم (7): نسب البلاغات مصنفة بحسب موضوعاتها

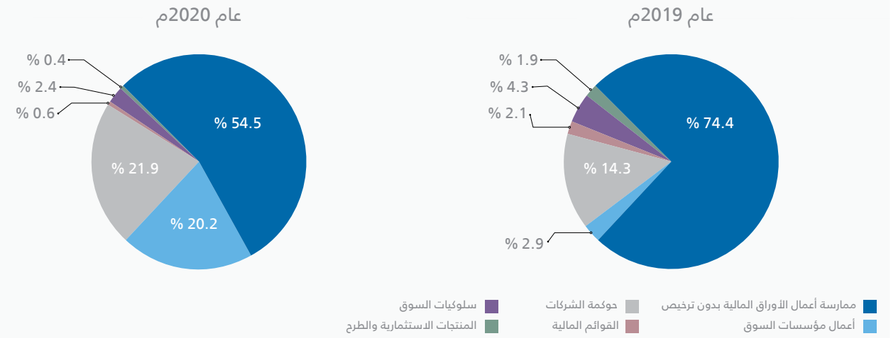

وبالنظر إلى تصنيف البلاغات بحسب المبلغ عنهم، يشير الجدول رقم (35) إلى ارتفاع عدد البلاغات الواردة بشأن أعمال مؤسسات البنية الأساسية للسوق المالية بنسبة 137.5%، والأفراد بنسبة 114.7%، ومؤسسات السوق المالية بنسبة 544.4% في عام 2020م مقارنة بعام 2019م.

الجدول رقم (35): عدد البلاغات مصنفة بحسب المبلغ عنه

المبلغ عنهم	العدد		نسبة التغير
	عام 2019م	عام 2020م	
مؤسسات السوق المالية	45	290	%544.4
الشركات المدرجة	131	323	%146.6
أفراد	177	380	%114.7
مؤسسات البنية الأساسية للسوق المالية	8	19	%137.5
جهات غير مرخصة تمارس أعمال الأوراق المالية	573	461	%19.5 -
الإجمالي	**934**	**1,473**	**%57.7**

2-2 الشكاوى

تستند الهيئة في استقبال الشكاوى إلى مهامها ومسؤولياتها التي نص عليها نظام السوق المالية والأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها ولا سيما مسؤولياتها المتعلقة بحماية المستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة أو التي تنطوي على احتيال أو غش أو تدليس أو تلاعب. وفي سبيل ذلك اتخذت الهيئة عدة خطوات، من بينها: فتح قنوات عديدة لاستقبال شكاوى المستثمرين، ومتابعة مخالفات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، والتحقيق في حالات مخالفات نظام السوق المالية ولوائحه، ثم تقوم الهيئة بالادّعاء العام أمام لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية في تلك المخالفات.

بلغ إجمالي عدد الشكاوى المتسلمة 10,391 شكوى في عام 2020م، بارتفاع نسبته 79.0% عن العام السابق، وقد مثلت الشكاوى المتعلقة بـ «الخدمات المقدمة من مؤسسات السوق المالية» النسبة الكبرى من إجمالي عدد الشكاوى المتسلمة عام 2020م (الجدول رقم (36)).

الجدول رقم (36): عدد الشكاوى المتسلمة مصنفة بحسب موضوعاتها

العنصر	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي	نسبة التغير
	عام 2019م		عام 2020م		
الاتفاقيات والعقود بين المستثمرين والوسطاء	55	%0.8	49	%0.5	%10.9 -
الاكتتابات العامة وحقوق الأولوية	279	%4.1	247	%2.4	%11.5 -
الخدمات المقدمة من مؤسسات السوق المالية	475	%6.9	2,670	%25.7	%462.1
الصناديق الاستثمارية	227	%3.3	159	%1.5	%30.0 -
المحافظ الاستثمارية	312	%4.6	652	%6.3	%109.0
تنفيذ صفقات الأوراق المالية	107	%1.6	220	%2.1	%105.6
حوكمة الشركات	692	%10.1	1,214	%11.7	%75.4
صرف أرباح الشركات المدرجة	344	%5.0	836	%8.0	%143.0
ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص	1,097	%16.0	987	%9.5	%10.0 -
طلبات التعويض المتعلقة بمخالفات النظام واللوائح التنفيذية	2,048	%29.9	891	%8.6	%56.5 -
شكاوى خارجة عن اختصاص هيئة السوق المالية	122	%1.8	47	%0.5	%61.5 -
أخرى[1]	1088	%15.9	2,419	%23.3	%122.3
الإجمالي	**6,846**	**%100**	**10,391**	**%100**	**%51.8**

(1) شكاوى أغلقت خلال مرحلة التسجيل وقبل التصنيف.

وعند تصنيف الشكاوى المتسلمة بحسب المشتكى عليه يلاحظ ارتفاع عدد الشكاوى المقدمة ضد مؤسسات السوق المالية، إذ تشكل النسبة الكبرى من إجمالي عدد الشكاوى المتسلمة بنسبة 46.0% خلال عام 2020م (الجدول رقم (37)، والرسم البياني رقم (8)).

الجدول رقم (37): عدد الشكاوى مصنفةً بحسب المشتكى عليه

المشتكى عليه	العدد		نسبة التغير
	عام 2019م	عام 2020م	
مؤسسات السوق المالية	1,314	4,777[2]	236.5%
الشركات المدرجة	2,953	2,963	0.3%
أفراد	509	1,142	124.4%
هيئة السوق المالية	38	190	400.0%
مؤسسات غير مرخص لها وشركات غير مدرجة	992	1,319	33.0%
الإجمالي	**5,806**	**10,391**	**79.0%**

الرسم البياني رقم (8): نسب الشكاوى مصنفة بحسب المشتكى عليه

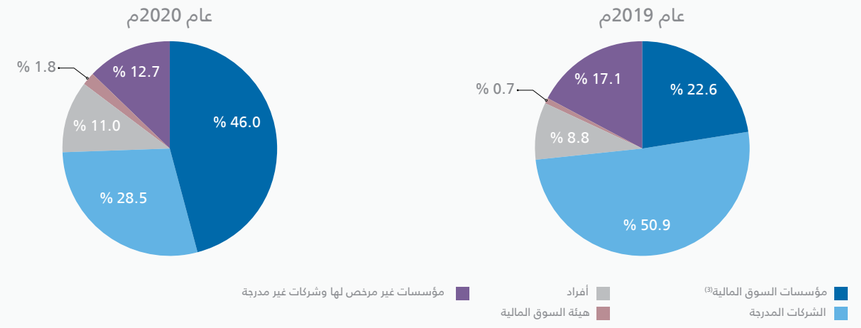

(2) تشمل 295 شكوى ضد شركة السوق المالية السعودية (تداول)، و178 شكوى ضد شركة مركز إيداع الأوراق المالية.
(3) تشمل شكاوى ضد شركة السوق المالية السعودية (تداول)، وشركة مركز إيداع الأوراق المالية.

3. معالجة شكاوى المستثمرين

وصل عدد الشكاوى التي سُوِيّت في عام 2020م 7,527 شكوى. وقد شهدت نسبة الشكاوى تحت الدراسة انخفاضاً ملحوظاً إذ بلغت 694 شكوى في عام 2020م مقارنة بـ 2656 شكوى في العام 2019م (الجدول رقم (38)، والرسم البياني رقم (9)).

الجدول رقم (38): حالات الشكاوى التي عالجتها الهيئة

حالة الشكوى	العدد		نسبة التغير
	عام 2019م	عام 2020م	
تحت الدراسة	2,656	694	-73.9%
سُوِيّت	2,358	7,527	219.2%
إخطار المشتكي للتوجه إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية	792	2,170	174.0%
الإجمالي	**5,806**	**10,391**	**79.0%**

الرسم البياني رقم (9): نسب حالات الشكاوى التي عالجتها الهيئة

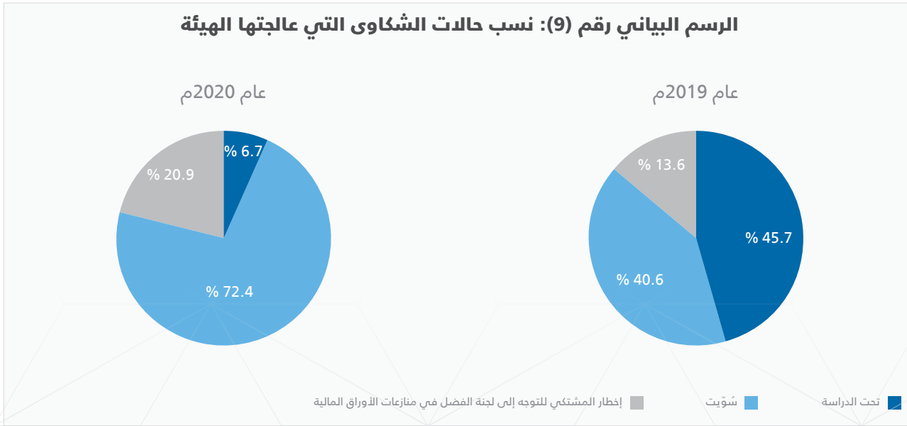

4. مباشرة الإجراءات في مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

تنص الفقرة (ج) من المادة الخامسة من نظام السوق المالية على أنه: «لأغراض إجراء جميع التحقيقات التي يرى المجلس ضرورتها لتطبيق أحكام هذا النظام واللوائح والقواعد الصادرة طبقاً لأحكامه، يتمتع أعضاء الهيئة وموظفوها الذين يحددهم المجلس بصلاحية استدعاء الشهود، وأخذ الأدلة، وطلب تقديم أي سجلات، أو أوراق أو أي وثائق أخرى قد تراها الهيئة ذات صلة أو مهمة لتحقيقها. ويجوز للهيئة التفتيش على السجلات وغيرها من المستندات أياً كان حائزها، لتقرر ما إذا كان الشخص المعني قد خالف أو يوشك أن يخالف أحكام هذا النظام، أو اللوائح التنفيذية، أو القواعد الصادرة عن الهيئة.»

وقد أنهت الهيئة الإجراءات اللازمة في 214 قضية من أصل 261 قضية خلال عام 2020م، تمثل نسبة 82.0% من إجمالي القضايا الواردة للاشتباه في مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها. ويشار بشكل عام إلى انخفاض عدد القضايا في مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها خلال عام 2020م بنسبة 7.1% كما هو موضح في (الجدول رقم (39)، والرسم البياني رقم (10)).

الجدول رقم (39): مباشرة الإجراءات في القضايا الواردة في مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

حال القضايا	العدد		نسبة التغير
	عام 2019م	عام 2020م	
تحت الإجراء	73	47	-35.6%
أنهي الإجراء	208	214	2.9%
الإجمالي [1]	**281**	**261**	**-7.1%**

(1) تشمل قضايا متسلمة لذات العام والأعوام السابقة.

الرسم البياني رقم (10): نسب مباشرة الإجراءات في القضايا الواردة في الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

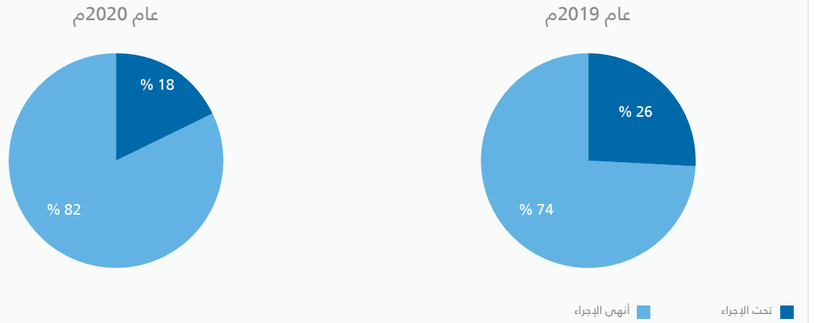

5. تصنيف قضايا مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

أ. قضايا المخالفات الواردة

سجل إجمالي عدد قضايا المخالفات الواردة المتعلقة بالأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها انخفاضاً خلال عام 2020م بنسبة 10 % مقارنةً بالعام 2019م (الجدول رقم (45)).

ب. قضايا مخالفات أُنهيت الإجراءات فيها

سجل إجمالي عدد قضايا المخالفات التي أنهيت الإجراءات فيها المتعلقة بمخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها ارتفاعاً في نهاية عام 2020م بنسبة 2.9 % مقارنةً بعام 2019م (الجدول رقم (40)).

الجدول رقم (40): عدد قضايا المخالفات الواردة والمنتهية الإجراءات فيها المتعلقة بمخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفةً بحسب نوع المخالفة

نوع المخالفة	الواردة			أنهيت الإجراءات فيها [1]		
	عام 2019م	عام 2020م	نسبة التغير	عام 2019م	عام 2020م	نسبة التغير
تلاعب وتضليل/ سلوكيات السوق	2	17	% 750.0	7	12	% 71.4
إفصاح	55	21	% 61.8 -	90	24	% % 73.3
تداول بناءً على معلومة داخلية	2	4	% 100.0	8	2	% 75.0 -
لائحة مؤسسات السوق المالية[2]	25	39	% 56.0	19	43	% 126.3
تغير في نسب تملك/تصرف من دون إشعار الهيئة	0	1	-	0	1	-
ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص من الهيئة	37	34	% 8.1 -	17	50	% 194.1
قرارات مجلس الهيئة	6	3	% 50.0 -	5	2	% 60.0 -
لائحة طرح الأوراق المالية[3]	0	0	-	0	0	-
قواعد التسجيل والإدراج[4]	0	0	-	1	0	% 100.0 -
تداول خلال فترة الحظر	36	7	% 80.6 -	23	20	% 13.0 -
لائحة حوكمة الشركات	2	27	% 1250.0	3	16	% 433.3
لائحة صناديق الاستثمار/العقاري	6	8	% 33.3	6	6	% 0.0
قواعد الكفاية المالية	5	0	% 100.0 -	6	0	% 100.0 -
لائحة الاندماج والاستحواذ	0	0	-	0	0	-
تعاميم الهيئة / سلوك مؤسسات السوق المالية	6	8	% 33.3	6	2	% 66.7 -
نظام الشركات	26	16	% 38.5 -	11	34	% 209.1
نظام مكافحة غسل الأموال ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ولائحتيهما التنفيذية	2	3	% 50.0	6	2	% 66.7 -
الإجمالي	**210**	**188**	**% 10.5 -**	**208**	**214**	**% 15.4**

(1) تشمل قضايا لأعوام سابقة.

(2) عُدل مسمى «لائحة الأشخاص المرخص لهم" ليصبح «لائحة مؤسسات السوق المالية»، وذلك بموجب قرار المجلس رقم (2-75-2020) وتاريخ 1441/12/22هـ الموافق 2020/8/12م، يُقصد بها المخالفات التي وجدت أثناء الزيارات التفتيشية على مؤسسات السوق المالية للتأكد من مدى التزامهم بأحكام لائحة مؤسسات السوق المالية، وغيرها.

(3) تحل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، محل لائحة طرح الأوراق المالية.

(4) تحل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، محل قواعد التسجيل والإدراج.

الفصل الرابع: الادعاء والعقوبات والأحكام الجزائية للمخالفات

1. القضايا القائمة المنظورة لدى لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها
2. القضايا القائمة المنظورة لدى الجهات القضائية الأخرى المقامة من الهيئة أو ضدها
3. اللوائح والمذكرات الجوابية في القضايا المنظورة المقامة من الهيئة أو ضدها
4. الدعاوى المقامة من الهيئة أو ضدها المنتهية بأحكام نهائية
5. متابعة تنفيذ قرارات العقوبات
6. تصنيف قرارات العقوبات ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها
7. الغرامات والجزاءات المالية ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

1. القضايا القائمة المنظورة لدى لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها

تتولى الهيئة الترافع أمام لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية في شأن القضايا المقامة من الهيئة أو ضدها، المتعلقة بمخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها، ويحق للهيئة استئناف قرار اللجنة أمام لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية، وتعد قرارات لجنة الاستئناف نهائية واجبة النفاذ.

وقد انخفض إجمالي عدد القضايا القائمة والمنظورة لدى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها بنهاية عام 2020م بنسبة 28.6 %، في حين ارتفع إجمالي عدد القضايا القائمة المنظورة لدى لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها بنهاية عام 2020م بنسبة 33.3 % (الجدول رقم (41)).

% 28.6

نسبة انخفاض إجمالي عدد القضايا القائمة والمنظورة لدى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها بنهاية عام 2020م

% 33.3

نسبة ارتفاع إجمالي عدد القضايا القائمة المنظورة لدى لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها بنهاية عام 2020م

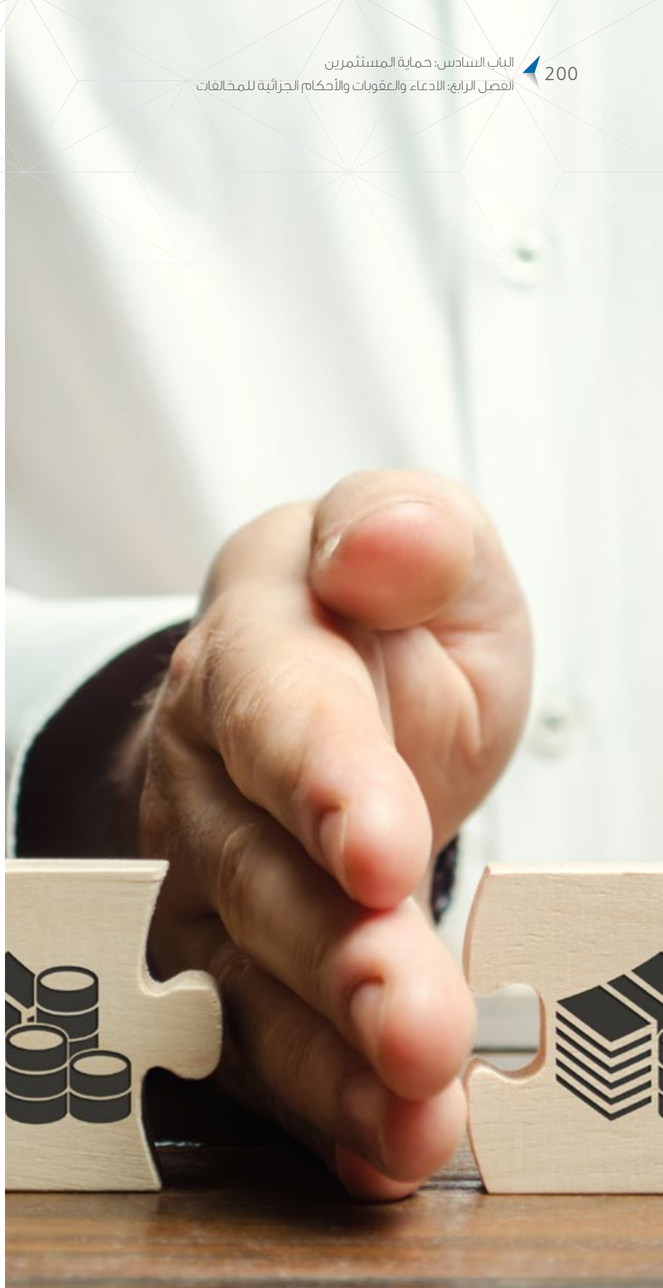

الجدول رقم (41): عدد القضايا القائمة والمنظورة لدى لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها مصنفة بحسب نوع القضية

نوع القضية[1]	لجنة الفصل		لجنة الاستئناف	
	العدد		العدد	
	عام 2019م	عام 2020م	عام 2019م	عام 2020م
التلاعب والتضليل	1	0	0	1
مخالفات أخرى للائحة سلوكيات السوق	1	0	0	0
ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص	1	0	0	0
مخالفة قواعد التسجيل والإدراج[2]	1	2	1	0
مخالفة لائحة مؤسسات السوق المالية[3]	0	0	0	0
مخالفة لائحة حوكمة الشركات	0	0	1	0
مخالفة إفصاح	0	0	0	0
مخالفة طرح الأوراق المالية دون ترخيص	0	0	0	0
الدعاوى المقامة ضد قرارات مجلس الهيئة أو التعليمات والتعاميم الصادرة من الهيئة	3	3	1	0
دعوى التنفيذ	0	0	0	3
الإجمالي	**7**	**5**	**3**	**4**

(1) تم حذف نوع القضية «تداولات بناءً على معلومة داخلية» المذكورة في تقرير 2019م بسبب نقل الاختصاص للنيابة العامة.
(2) تحل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، محل قواعد التسجيل والإدراج.
(3) عُدل مسمى «لائحة الأشخاص المرخص لهم» ليكون «لائحة مؤسسات السوق المالية»، وذلك بموجب قرار المجلس رقم (2-75-2020) وتاريخ 1441/12/22هـ الموافق 2020/8/12م.

2. القضايا القائمة والمنظورة لدى الجهات القضائية الأخرى المقامة من الهيئة أو ضدها

ارتفع إجمالي عدد القضايا القائمة المنظورة لدى الجهات القضائية الأخرى المقامة من الهيئة أو ضدها إلى 5 قضايا في 2020م، ويعود ذلك إلى ارتفاع عدد القضايا الإدارية لدى المحكمة الإدارية لعام 2020م (الجدول رقم (42)).

الجدول رقم (42): عدد القضايا القائمة المنظورة لدى الجهات القضائية الأخرى المقامة من الهيئة أو ضدها

الجهة القضائية	عام 2019م		عام 2020م	
	نوع الدعوى	عدد القضايا	نوع الدعوى	عدد القضايا
المحكمة الإدارية	إدارية	2	إدارية	4
محاكم التنفيذ التابعة لوزارة العدل	تنفيذ	1	تنفيذ	1
الإجمالي		**3**		**5**

3. اللوائح والمذكرات الجوابية في القضايا المنظورة المقامة من الهيئة أو ضدها

تتولى الهيئة إعداد لوائح الادعاء والمذكرات الجوابية والاستئنافية في شأن القضايا المقامة من الهيئة أو ضدها. الجدول رقم (43)).

66
إجمالي عدد لوائح الادعاء والمذكرات والتظلمات في القضايا المنظورة المقامة من الهيئة أو ضدها خلال عام 2020م

%107.7
نسبة ارتفاع المذكرات الجوابية في القضايا المقامة ضد الهيئة

%33.3
نسبة انخفاض لوائح دعاوى ومذكرات جوابية في القضايا المقامة من الهيئة

%18.2
نسبة انخفاض مذكرات الاستئناف المقدمة ضد القرارات الصادرة من الجهات القضائية المختصة في عام 2020م

الجدول رقم (43): عدد اللوائح والمذكرات والتظلمات في القضايا المقامة من الهيئة أو ضدها

اللوائح/المذكرات/التظلمات	العدد		نسبة التغير
	عام 2019م	عام 2020م	
لوائح دعاوى ومذكرات جوابية في القضايا المقامة من الهيئة	21	14	% 33.3 -
مذكرات جوابية في القضايا المقامة ضد الهيئة	13	27	% 107.7
مذكرات الاستئناف المقدمة ضد القرارات الصادرة من الجهات القضائية المختصة	11	9	% 18.2 -
تظلمات ضد قرارات المجلس أمام هيئة السوق المالية	20	16	% 20.0 -
الإجمالي	**65**	**66**	**% 1.5**

4. الدعاوى المقامة من الهيئة أو ضدها المنتهية بأحكام نهائية

14 دعوى

عدد الدعاوى المقامة من الهيئة أو ضدها المنتهية بأحكام نهائية لصالح الهيئة خلال عام 2020م

1 دعوى

عدد الدعاوى المقامة من الهيئة أو ضدها وانتهت بأحكام نهائية ضد الهيئة خلال عام 2020م

الجدول رقم (44): عدد الدعاوى المقامة من الهيئة أو ضدها المنتهية بأحكام نهائية

الحكم في الدعوى	العدد						نسبة التغير في الإجمالي
	عام 2019م			عام 2020م			
	مقامة من الهيئة	مقامة ضد الهيئة	الإجمالي	مقامة من الهيئة	مقامة ضد الهيئة	الإجمالي	
انتهت بحكم نهائي لصالح الهيئة	3	7	10	4	10	14	%40.0
انتهت بحكم نهائي ضد الهيئة	0	1	1	1	0	1	%0.0

بلغ عدد القضايا التي أحالتها الهيئة إلى النيابة العامة منذ صدور الأمر السامي رقم (4690) وتاريخ 1435/2/6هـ القاضي بنقل اختصاصات الجهات واللجان المتعلقة بالتحقيق والادعاء في الجرائم الجنائية إلى النيابة العامة 161 قضية حتى نهاية عام 2020م، وبلغ إجمالي القضايا المحالة إلى النيابة العامة خلال عام 2020م 27 قضية، معظمها مخالفات ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص وعددها 15 مخالفة لعام 2020م (الجدول رقم (45)، والجدول رقم (46)).

كذلك انخفض عدد الجلسات التي حضرها ممثلي الهيئة أمام لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية والجهات القضائية ذات العلاقة إلى 21 جلسة خلال عام 2020م مقارنة بـ 31 جلسة خلال عام 2019 م.

الجدول رقم (45): عدد القضايا التي أحالتها الهيئة إلى النيابة العامة مصنفة بحسب المادة المخالفة

المادة المخالفة	2019م	2020م
المادة (31): مخالفات ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص	13	15
المادة (49): مخالفات تلاعب وتضليل	5	10
المادة (50): مخالفات التداول بناءً على معلومة داخلية	1	1
الفقرة (ج) من المادة (211) من نظام الشركات	1	1
الإجمالي	**20**	**27**

الجدول رقم (46): حال القضايا التي أحالتها الهيئة إلى النيابة العامة

حالة القضية	عددها منذ نقل الاختصاص حتى نهاية 2020
منظورة لدى لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية	15
منتهية	125
تم إحالتها إلى النيابة العامة وما زالت تحت الإجراء	21
الإجمالي	**161**

5. متابعة تنفيذ قرارات العقوبات

تتولى الهيئة متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلسها، والقرارات الوقتية المتعلقة بالحجز التحفظي ورفع الحجز التحفظي الصادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية، والقرارات النهائية الصادرة عن لجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها، وذلك عبر الخطوتين التاليتين:

- تبليغ المخالف والجهات المعنية بتنفيذ قرارات العقوبات الصادرة بحق المخالف
- متابعة تنفيذ قرار العقوبة

70 قرار عقوبة

أصدرها مجلس الهيئة خلال عام 2020م

30 قرار عقوبة

أصدرتها لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية خلال عام 2020م

% 38.1

نسبة انخفاض قرارات العقوبة التي أصدرها مجلس الهيئة مقارنة بعام 2019م

% 11.1

نسبته ارتفاع قرارات العقوبة التي أصدرتها لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية مقارنة بعام 2019م

% 62.9

نسبة قرارات العقوبة التي نفذتها الهيئة الصادرة عن مجلس الهيئة

% 20.0

نسبة قرارات العقوبة التي نفذتها الهيئة الصادرة عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية

الرسم البياني رقم (11): قرارات العقوبات ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفةً بحسب مصدرها

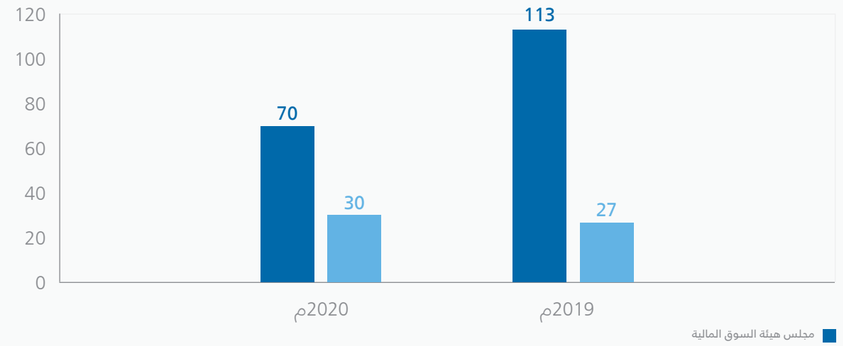

الجدول رقم (47): نسبة التنفيذ لقرارات العقوبات ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفةً بحسب مصدرها

مصدر القرار	عام 2019م			عام 2020م		
	العدد	المُنفَّذ	نسبة المُنفَّذ	العدد	المُنفَّذ	نسبة المُنفَّذ
مجلس هيئة السوق المالية	113	99	%87.6	70	44	%62.9
لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية	27	10	%37.0	30	6	%20.0
الإجمالي	**140**	**109**	**%77.9**	**100**	**50**	**%50.0**

6. تصنيف قرارات العقوبات ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

100 قرار عقوبة

أصدرها مجلس الهيئة ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية في عام 2020م

372 مخالفاً

شملهم قرارات عقوبة مجلس الهيئة ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية في عام 2020م

الجدول رقم (48):عدد ونسب التنفيذ لقرارات العقوبات ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفةً بحسب نوع المخالف عام 2020م

نوع المخالف	العدد	المُنفَّذ	نسبة المنفَّذ	المتابع تنفيذه	نسبة المتابع تنفيذه
مستثمر	131	49	%37.4	82	%62.6
مؤسسة سوق مالية/ شخص مسجل	44	38	%86.4	6	%13.6
شركات مدرجة	18	10	%55.6	8	%44.4
كبار تنفيذيين	179	129	%72.1	50	%27.9
الإجمالي	**372**	**226**	**%60.8**	**146**	**%39.2**

يعرض الجدول رقم (49) عدد المخالفات التي ترتبت عليها عقوبات ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفةً بحسب نوع المخالفة لعام 2020م، ويبين تنفيذ 60.8% من إجمالي العقوبات على المخالفات خلال عام 2020م مقارنةً بنسبة 79.4% المنفذة من 199 مخالفة في عام 2019م. وتأتي مخالفة تلاعب وتضليل في المرتبة الأولى من حيث العدد.

128 مخالفة تلاعب وتضليل

%41.4 نسبة تنفيذ العقوبات المتعلقة بمخالفة تلاعب وتضليل

الجدول رقم (49): نسبة التنفيذ للمخالفات التي رُتب عليها عقوبات ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفةً بحسب نوع المخالفة لعام 2020م

نوع المخالفة[1]	العدد	المُنفَّذ	نسبة المُنفَّذ	المتابع تنفيذه	نسبة المتابع تنفيذه
تلاعب وتضليل	128	53	%41.4	75	%58.6
إفصاح	1	0	%0.0	1	%100.0
تداول بناءً على معلومة داخلية	1	1	%100.0	0	%0.0
لائحة مؤسسات السوق المالية[2]	38	35	%92.1	3	%7.9
تغير في نسب تملك/تصرف من دون إشعار الهيئة	0	0	%0.0	0	%0.0
ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص من الهيئة	16	4	%25.0	12	%75.0
قرارات أو تعاميم مجلس الهيئة	0	0	-	0	%0.0
لائحة طرح الأوراق المالية[3]	0	0	-	0	%0.0
قواعد التسجيل والإدراج[4]	4	4	%100.0	0	%0.0
تداول خلال فترة الحظر	8	7	%87.5	1	%12.5
لائحة حوكمة الشركات	78	37	%47.4	41	%52.6
لائحة الصناديق الاستثمارية/العقارية	4	2	%50.0	2	%50.0
قواعد الكفاية المالية	1	1	%100.0	0	%0.0
لائحة الاندماج والاستحواذ	0	0	-	0	%0.0
نظام الشركات	73	69	%94.5	4	%5.5
نظام مكافحة غسل الأموال ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ولائحتاهما التنفيذية	2	1	%50.0	1	%50.0
قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة	18	12	%66.7	6	%33.3
الإجمالي	**372**	**226**	**%60.8**	**146**	**%39.2**

(1) تم حذف نوع المخالفة «قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب» المذكورة في التقرير عام 2019م لإلغائها بموجب قرار المجلس رقم (2-124-2018) وتاريخ 1440/3/13هـ الموافق 2018/11/21م.

(2) عُدل مسمى «لائحة الأشخاص المرخص لهم» لتكون «لائحة مؤسسات السوق المالية»، وذلك بموجب قرار المجلس رقم (2-75-2020) وتاريخ 1441/12/22هـ الموافق 2020/8/12م.

(3) حلت قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، محل لائحة طرح الأوراق المالية.

(4) حلت قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، محل قواعد التسجيل والإدراج.

372

عدد العقوبات الصادرة عن المجلس ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية عام 2020م

% 109

نسبة ارتفاع العقوبات الصادرة عن المجلس ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية عن عام 2019م

الجدول رقم (50): العقوبات الصادرة عن المجلس ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية مصنفةً بحسب نوع العقوبة

العقوبة	العدد عام 2019م	النسبة من الإجمالي	العدد عام 2020م	النسبة من الإجمالي	نسبة التغير
غرامة مالية	143	%80.3	278	%74.7	%94.4
المنع من مزاولة الوساطة أو إدارة المحافظ أو العمل مستشار استثمار أو أي وظيفة واجبة التسجيل	5	%2.8	23	%6.2	%360.0
المنع من العمل في الشركات المدرجة في السوق المالية	8	%4.5	41	%11.0	%412.5
المنع من شراء الأسهم في الشركات المدرجة	17	%9.6	27	%7.3	%58.8
السجن	0	%0.0	0	%0.0	-
أخرى [5]	5	%2.8	3	%0.8	%40.0 -
الإجمالي	**178**	**%100.0**	**372**	**%100.0**	**%109.0**

(5) تشمل عقوبات إدارية واحترازية.

7. الغرامات والجزاءات المالية ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

258 مليون ريال

إجمالي مبالغ الغرامات والجزاءات المالية الصادرة عن مجلس الهيئة ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها خلال عام 2020م

242.9 مليون ريال

الغرامات المالية على مخالفات تلاعب وتضليل

الجدول رقم (51): إجمالي مبالغ الغرامات والجزاءات المالية المفروضة بقرارات صادرة عن الهيئة ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفةً بحسب نوع المخالفة

نوع المخالفة[1]	إجمالي مبالغ الغرامات والجزاءات المالية المفروضة بقرارات صادرة من 2019/1/1م حتى 2019/12/31م (ريال)	إجمالي المبالغ المحصلة عام 2019م إنفاذاً للقرارات الصادرة من 2019/1/1م حتى 2019/12/31م (ريال)	إجمالي مبالغ الغرامات والجزاءات المالية المفروضة بقرارات صادرة من 2020/1/1م حتى 2020/12/31م (ريال)	إجمالي المبالغ المحصلة عام 2020م إنفاذاً للقرارات الصادرة من 2020/1/1م حتى 2020/12/31م (ريال)
تلاعب وتضليل	127,644,577	73,420,889	242,851,221	28,996,203
إفصاح	530,000	360,000	40,000	0
تداول بناءً على معلومة داخلية	1,440,380	1,440,380	0	0
لائحة مؤسسات السوق المالية[2]	460,000	450,000	2,250,000	2,200,000
تغير في نسب تملك /تصرف دون إشعار الهيئة	0	0	0	0
ممارسة أعمال الأوراق المالية دون الحصول على ترخيص من الهيئة	1,192,915	962,923	1,384,400	258,746

(1) تم حذف نوع المخالفة «قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب» المذكورة في تقرير 2019م كونها أُلغيت بموجب قرار المجلس رقم (2-124-2018) وتاريخ 1440/3/13هـ الموافق 2018/11/21م.

(2) عُدل مسمى "لائحة الأشخاص المرخص لهم» ليكون «لائحة مؤسسات السوق المالية»، وذلك بموجب قرار المجلس رقم (2-75-2020) وتاريخ 1441/12/22هـ الموافق 2020/8/12م.

الجدول رقم (51): إجمالي مبالغ الغرامات والجزاءات المالية المفروضة بقرارات صادرة عن الهيئة ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفةً بحسب نوع المخالفة (تابع)

نوع المخالفة[1]	إجمالي مبالغ الغرامات والجزاءات المالية المفروضة بقرارات صادرة من 2019/1/1م حتى 2019/12/31م (ريال)	إجمالي المبالغ المحصلة عام 2019م إنفاذاً للقرارات الصادرة من 2019/1/1م حتى 2019/12/31م (ريال)	إجمالي مبالغ الغرامات والجزاءات المالية المفروضة بقرارات صادرة من 2020/1/1م حتى 2020/12/31م (ريال)	إجمالي المبالغ المحصلة عام 2020م إنفاذاً للقرارات الصادرة من 2020/1/1م حتى 2020/12/31م (ريال)
قرارات أو تعاميم مجلس الهيئة	110,000	90,000	0	0
لائحة طرح الأوراق المالية[3]	20,000	20,000	0	0
قواعد التسجيل والإدراج[4]	0	0	1,500,000	1,500,000
التداول خلال فترة الحظر	1,010,000	960,000	370,000	320,000
لائحة حوكمة الشركات	0	0	6,070,000	1,780,000
لائحة الصناديق الاستثمارية /العقارية	100,000	100,000	120,000	40,000
قواعد الكفاية المالية	20,000	0	20,000	20,000
لائحة الاندماج والاستحواذ	0	0	0	0
نظام الشركات	200,000	170,000	2,890,000	2,580,000
نظام مكافحة غسل الأموال ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ولائحتيهما التنفيذية	40,000	40,000	200,000	50,000
قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة	0	0	320,000	90,000
الإجمالي	**132,767,872**	**78,014,192**	**258,015,621**	**37,834,948**

(3) حلت قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، محل لائحة طرح الأوراق المالية.

(4) حلت قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، محل قواعد التسجيل والإدراج.

242 مليون ريال

الغرامات والجزاءات المالية المفروضة على المستثمرين الصادرة عن مجلس الهيئة ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية خلال عام 2020م

27.7 مليون ريال

ما خُصّل من مبالغ الغرامات والجزاءات المالية المفروضة على المستثمرين

الجدول رقم (52): إجمالي مبالغ الغرامات والجزاءات المالية المفروضة بقرارات صادرة عن الهيئة ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفةً بحسب المخالف

نوع المخالف	إجمالي مبالغ الغرامات والجزاءات المالية المفروضة بقرارات صادرة من 2019/1/1م حتى 2019/12/31م (ريال)	إجمالي المبالغ المحصلة عام 2019م إنفاذاً للقرارات الصادرة من 2019/1/1م حتى 2019/12/31م (ريال)	إجمالي مبالغ الغرامات والجزاءات المالية المفروضة بقرارات صادرة من 2020/1/1م حتى 2020/12/31م (ريال)	إجمالي المبالغ المحصلة عام 2020م إنفاذاً للقرارات الصادرة من 2020/1/1م حتى 2020/12/31م (ريال)
مستثمر	130,297,872	75,844,192	242,025,621	27,704,948
كبار تنفيذيين	1,030,000	950,000	13,290,000	8,030,000
شخص مسجل	0	0	0	0
شركة مدرجة	750,000	560,000	410,000	90,000
مؤسسة سوق مالية	690,000	660,000	2,290,000	2,010,000
الإجمالي	**132,767,872**	**78,014,192**	**258,015,621**	**37,834,948**[5]

(5) انخفاض إجمالي المبالغ المحصلة يعود إلى صدور عدد من القرارات من لجنة الاستئناف بمبالغ كبيرة خلال الربع الأخير من عام 2020م وجار تحصيلها وفق الأنظمة والإجراءات المتبعة.

الفصل الخامس: الطلبات المتعلقة بأصول المستثمرين

1. طلبات الإفصاح والحجز ورفع الحجز والتنفيذ الواردة إلى الهيئة
2. الأوامر القضائية الواردة عبر نظام «نافذ»

1. طلبات الإفصاح والحجز ورفع الحجز والتنفيذ الواردة إلى الهيئة

بلغ إجمالي عدد الطلبات الواردة إلى الهيئة 268,159 طلباً خلال عام 2020م، كان جُلها من وزارة العدل بعدد 265,046 طلباً، وبنسبة انخفاض بلغت 1.1 % مقارنة بالعام السابق (الجدول رقم (53)).

الجدول رقم (53): طلبات الإفصاح والحجز ورفع الحجز والتنفيذ الواردة إلى الهيئة مصنفةً بحسب جهة الطلب

الجهة الطالبة	عام 2019م		عام 2020م		نسبة التغير
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي	
وزارة العدل	269,365	99.3 %	265,046	98.8 %	1.6- %
جهات حكومية أخرى	211	0.1 %	354	0.2 %	67.8 %
مستثمرون/ورثة	1,546	0.6 %	2,759	1.0 %	78.5 %
الإجمالي	**271,122**	**100 %**	**268,159**	**100 %**	**1.1 - %**

مثلت طلبات الحجز النسبة الكبرى من الطلبات الواردة إلى الهيئة إذ بلغت 64.1 % من إجمالي الطلبات الواردة بحسب نوع الطلب خلال عام 2020م. (الجدول رقم (54)).

الجدول رقم (54): الطلبات الواردة إلى الهيئة مصنفةً بحسب نوع الطلب

نوع الطالب	عام 2019م		عام 2020م		نسبة التغير
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي	
إفصاح	4,608	1.7 %	4,680	1.7 %	1.6 %
حجز	169,782	62.6 %	171,831	64.1 %	1.2 %
رفع حجز	96,194	35.5 %	91,245	34.0 %	5.1 - %
قسمة تركة	73	0.0 %	49	0.0 %	32.9 - %
بيع	397	0.1 %	309	0.1 %	22.2 - %
أخرى	68	0.0 %	45	0.0 %	33.8 - %
الإجمالي	**271,122**	**100 %**	**268,159**	**100 %**	**1.1 - %**

2. الأوامر القضائية الواردة عبر نظام «نافذ»

بلغ عدد أوامر الإفصاح والحجز الواردة للهيئة إلكترونياً من وزارة العدل عن طريق نظام «نافذ» 171,971 أمراً خلال عام 2020م، بارتفاع نسبته 1.3 % مقارنة بالعام السابق (الجدول رقم (55)).

الجدول رقم (55): عدد الأوامر القضائية الواردة عبر نظام «نافذ»

نوع الأمر	عام 2019م	عام 2020م
إفصاح وحجز	169,697	171,971
رفع حجز	95,860	91,100
تنفيذ	93	90
الإجمالي	**265,650**	**263,161**

الفصل السادس: مكاتب المحاسبة والمحاسبون القانونيون المسجلون

انطلاقاً من دور الهيئة في تنظيم وتطوير السوق المالية في المملكة، وسعياً منها إلى جعل بيئة السوق المالية أكثر استقراراً برفع مستوى الشفافية والإفصاح في السوق المالية، وبعد اعتماد قواعد تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة، التي تهدف إلى رفع مستوى جودة عمليات المراجعة، والارتقاء بنوعية المعلومات المطلوبة من المستثمرين وسهولة الوصول إليها، بما يساهم في رفع الشفافية وتعزيز ثقة المستثمرين بالمعلومات المفصح عنها وجذب المستثمرين ذوي الطابع المؤسسي، بدأت الهيئة منذ عام 2019م بتسجيل مكاتب المحاسبة والمحاسبين القانونيين لدى الهيئة لممارسة عمليات المراجعة للمنشآت الخاضعة لإشرافها، ويوضح الجدول رقم (56)، والجدول رقم (57) عدد المحاسبين المسجلين لدى الهيئة، ومكاتب المحاسبة المسجلة لدى الهيئة بنهاية عام 2020م.

الجدول رقم (56): المحاسبون المسجلون لدى الهيئة بنهاية عام 2020م:

العدد	
عام 2019م	عام 2020م
39	40

الجدول رقم (57): مكاتب المحاسبة المسجلة لدى الهيئة بنهاية عام 2020م:

العدد	
عام 2019م	عام 2020م
13	13

كذلك عقدت الهيئة خلال عام 2020م 4 ورش عمل لمكاتب المحاسبة المسجلة بهدف رفع مستوى الوعي ودعم التواصل مع مكاتب المحاسبة والمحاسبين القانونيين المسجلين لتحقيق أعلى مستوى من الالتزام بنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، ويوضح الجدول رقم (58) إجمالي عدد ورش العمل لمكاتب المحاسبة المسجلة لدى الهيئة بنهاية عام 2020م.

الجدول رقم (58): ورش العمل لمكاتب المحاسبة المسجلة لدى الهيئة بنهاية عام 2020م:

العدد	
عام 2019م	عام 2020م
1	4

وتعمل الهيئة على برنامج لفحص مكاتب المحاسبة المسجلة بهدف حماية المستثمرين وتحسين جودة عمليات المراجعة، إذ تُجري الهيئة بموجب البرنامج عمليات فحص لتقييم مدى التزام المكتب بالأنظمة واللوائح والمعايير المهنية ذات العلاقة عند ممارسة عمليات المراجعة للمنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة، وقد بدأت الهيئة في عام 2019م أولى عمليات الفحص لمكاتب المحاسبة المسجلة، إذ تم تغطية عينة من عمليات المراجعة للقوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م و31 مارس 2019م، وجار حالياً تنفيذ برنامج الفحص لعام 2020م، وقد ركزت عمليات الفحص لعامي 2019م - 2020م على عمليات المراجعة للقوائم المالية للشركات المدرجة. ويوضح الجدول رقم (59) إجمالي عدد مكاتب المحاسبة المشمولة بالفحص بنهاية عام 2020م.

الجدول رقم (59): مكاتب المحاسبة المشمولة بالفحص بنهاية عام 2020م:

العدد	
عام 2019م	عام 2020م
3	5

وقد نتج عن مهام الاشراف على مكاتب المحاسبة المسجلة لدى الهيئة رصد 9 مخالفات بنهاية عام 2020م.

الباب السابع:
أعمال الأوراق المالية

الفصل الأول: التراخيص

1. قرارات تراخيص ممارسة أعمال الأوراق المالية
2. التراخيص مصنفةٌ بحسب أنشطة أعمال الأوراق المالية
3. تراخيص ممارسة التصنيف الائتماني
4. المنشآت ذات الأغراض الخاصة
5. تراخيص مؤسسات البنية الأساسية للسوق
6. منتجات التقنية المالية «فنتك» في السوق المالية السعودية
7. جهود الهيئة في تطوير منسوبي قطاع السوق المالية

1. قرارات تراخيص ممارسة أعمال الأوراق المالية

تصدر الهيئة قرارات تراخيص ممارسة أعمال الأوراق المالية، وتشمل هذه القرارات الترخيص والتعديل والإلغاء والسحب.

22 قرار ترخيص

أصدرته الهيئة

106

عدد مؤسسات السوق المالية بنهاية عام 2020م

الجدول رقم (60): عدد قرارات التراخيص مصنفةً بحسب نوع القرار

نوع القرار		عام 2019م	عام 2020م
ترخيص جديد		11	7
تعديل ترخيص	إضافة نشاط	1	4
	إلغاء نشاط	5	4
إلغاء ترخيص		1	6
سحب ترخيص		0	1
الإجمالي		**18**	**22**

2. التراخيص مصنفةً بحسب أنشطة أعمال الأوراق المالية

540

عدد تراخيص أنشطة أعمال الأوراق المالية بنهاية عام 2020م

29

عدد مؤسسات السوق المالية المزاولة لجميع الأنشطة بنهاية عام 2020م

الجدول رقم (61): عدد التراخيص مصنفةً بحسب ممارسة العمل

نشاط أعمال الأوراق المالية		عام 2019م			عام 2020م			نسبة التغير في الإجمالي
		ممارس	غير ممارس	الإجمالي	ممارس	غير ممارس	الإجمالي	
التعامل	بصفة أصيل	62	0	62	60	0	60	% 3.2 -
	بصفة وكيل	39	1	40	40	0	40	% 0.0
	التعهد بالتغطية	48	1	49	50	1	51	% 4.1
الإدارة	إدارة صناديق الاستثمار	62	1	63	59	3	62	% 1.6 -
	إدارة محافظ العملاء	57	1	58	54	3	57	% 1.7 -
	إدارة صناديق الاستثمار الخاصة غير العقارية	6	6	12	7	7	14	% 16.7
	إدارة محافظ المستثمرين ذوي الخبرة	7	4	11	8	3	11	% 0.0
الترتيب		83	8	91	84	8	92	% 1.1
تقديم المشورة		79	12	91	81	8	89	% 2.2 -
الحفظ		63	1	64	63	1	64	% 0.0
الإجمالي		**506**	**35**	**541**	**506**	**34**	**540**	**% 0.2 -**

الرسم البياني رقم (12): عدد مؤسسات السوق المالية مصنفة بحسب عدد تراخيص أنشطة أعمال الأوراق المالية المرخص لهم بمزاولتها

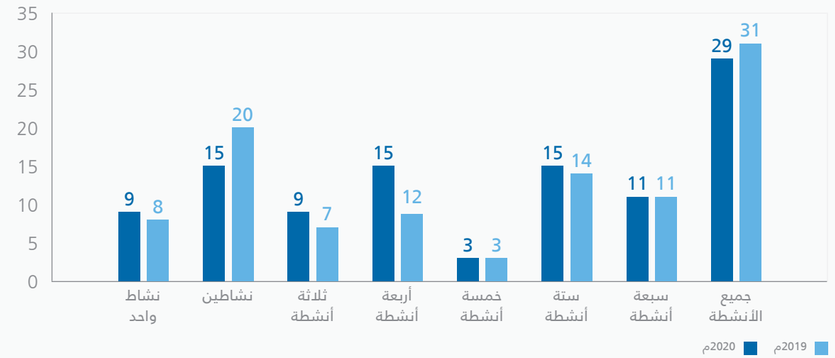

3. تراخيص ممارسة التصنيف الائتماني

4

وكالات التصنيف الائتماني المرخص لها والممارسة للعمل بالمملكة بنهاية عام 2020م

الجدول رقم (62): تراخيص ممارسة نشاط التصنيف الائتماني مصنفةً بحسب ممارسة العمل

العنصر	عام 2019م	عام 2020م
ممارسون للعمل	4	4
غير ممارسين للعمل	0	0
الإجمالي	**4**	**4**

4. المنشآت ذات الأغراض الخاصة

إكمالاً لسعي الهيئة المستمر إلى تطوير السوق المالية في المملكة وتطوير سوق الصكوك وأدوات الدين لتلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الوطني، التي تضمنتها استراتيجية السوق المالية في محور تسهيل التمويل وتنظيم إصدار الأوراق المالية ومراقبتها والتعامل بها، أصدرت هيئة السوق المالية في منتصف عام 2019م قراراً بالترخيص لتأسيس منشأتين ذات أغراض خاصة جديدتين لإصدار أدوات الدين مدعومة بأصول وفقاً للقواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة.

5. تراخيص مؤسسات البنية الأساسية للسوق

سعياً من الهيئة لتطوير السوق المالية السعودية وتنويع الفرص الاستثمارية، وتماشياً مع رؤية المملكة 2030، رخصت الهيئة لشركة مركز مقاصة الأوراق المالية (مقاصة) في ممارسة عمليات مقاصة الأوراق المالية في المملكة وتصنيفها كطرف مقابل مركزي مؤهل، وقد بدأت (مقاصة) بممارسة أعمال مقاصة سوق المشتقات المالية المتداولة في السوق المالية السعودية. وسيسهم تأسيس مركز مقاصة مستقل في تنويع فرص الاستثمار في السوق وذلك بتمكينه من توفير أوراق مالية جديدة كالمشتقات وغيرها، علاوة على ذلك سيسهم مركز المقاصة في زيادة متانة إدارة المخاطر في السوق من خلال استحداث أليات جديدة للحد منها تمكنه من ضمان اكتمال التسوية ووفاء الأطراف كافة بالتزاماتهم عند تسوية الصفقات في السوق، مما سيطور البنية الأساسية الحالية للسوق ويعزز من كفاءتها التشغيلية.

6. منتجات التقنية المالية في السوق المالية السعودية

التقنية المالية هي صناعة مالية جديدة تستخدم التطبيقات التقنية لتحسين المنتجات والخدمات المالية، وذلك من خلال تيسير وصول جميع فئات المستثمرين إلى الخدمات المالية بسهولة وسرعة وتكلفة تنافسية، ويأتي ذلك عن طريق أتمتة الإجراءات والعمليات والربط مع قواعد البيانات ومزودي الخدمات وتقليل الاعتماد على العنصر البشري. وتستعمل التقنية المالية لوصف مجموعة متنوعة من نماذج الأعمال المبتكرة والتقنيات الناشئة التي لديها القدرة على نقل صناعة الخدمات المالية إلى آفاق جديدة.

وكإحدى مبادرات برنامج الريادة المالية الذي يهدف إلى دعم مشاريع التقنية المالية بالسوق المالية في المملكة، اعتمد مجلس الهيئة تعليمات تصريح تجربة التقنية المالية بقرار رقم (1–4–2018) وتاريخ 1439/4/23هـ الموافق 2018/1/10م، وتُعدّ تعليمات تصريح تجربة التقنية المالية الإطار التنظيمي لمنح التصريح لتمكين مطوري تطبيقات التقنية المالية من تجربة منتجات وخدمات التقنية المالية المبتكرة، من خلال تقديمها للمستفيدين في السوق المالية ضمن ضوابط وقيود محددة تحت إشراف الهيئة ووفق إطار زمني معين.

4
دفعات لمختبر التقنية المالية افتتحتها الهيئة منذ عام 2018م

15 جهة
المصرح لها بنهاية 2020م

الجدول رقم (63): دفعات مختبر التقنية المالية

العنصر	الدفعات				الإجمالي
	الدفعة الأولى	الدفعة الثانية	الدفعة الثالثة	الدفعة الرابعة	
تاريخ الافتتاح	2018 / 02 / 01	2018 / 10 / 15	2019 / 12 / 01	2020 / 10 / 01	
تاريخ الاغلاق	2018 / 02 / 28	2018 / 12 / 25	2020 / 01 / 30	2020 / 11 / 30	
عدد المتقدمين	8	40	44	58	150
عدد المصرح لهم	2	8	5	تحت الدراسة	15

الجدول رقم (64): تصاريح تجربة التقنية المالية

نموذج التقنية المالية المصرح له	العدد	
	2019م	2020م
تمويل الملكية الجماعية	6	8
المستشار الآلي	2	3
طرح أدوات الدين والاستثمار فيها	0	2
استخدام تقنية السجلات الموزعة لترتيب إصدار الأوراق المالية وحفظها	0	1
التداول الاجتماعي	0	1
إجمالي عدد التصاريح	**8**	**15**

أبرز أعمال مركز فنتك السعودية

بعد إطلاق مركز فنتك السعودية في عام 2019م، بدأ المركز في العمل من أجل تحفيز تقديم الخدمات المالية من قبل جهات جديدة فاعلة في مجال التقنية المالية، وتطوير الصناديق والمسرّعات والحاضنات التي تركز على التقنية المالية لتوفير رأس المال الجريء وتحفيز بيئة ريادة الأعمال.

ومن أبرز أعمال المركز في عام 2020 ما يلي:

- إطلاق مسرعة فنتك: أطلق المركز برنامج مسرعة لدعم رواد الأعمال المبدعين من أصحاب الشركات وذلك بتقديم التوجيه والإرشاد اللازمين لهم، مما يساهم في تطور مجال التقنية المالية في المملكة العربية السعودية من خلال توسيع نطاق أعمال شركات الفنتك الناشئة. بدأ المركز في استقبال طلبات الدخول إلى المسرعة بتاريخ 2020/10/28م، وأطلق البرنامج بتاريخ 2020/11/15م. وقد صمم برنامج مسرعة فنتك لتزويد رواد الأعمال بأفضل الممارسات والموارد والأدوات لمساعدتهم على النمو وتطوير وتوسيع نطاق أعمالهم القائمة على حلول التقنية المالية.

- جولة فنتك: قام المركز بجولة من الورش والمحاضرات التي قدمها مختصون بالتقنية المالية، بحيث تتيح للجميع فرصة التعلم وبناء المعرفة المتعلقة بالتقنية المالية. وقد تضمنت الجولة ثلاثة محاور رئيسية، وهي: توجهات التقنية المالية، التقنية المالية في السعودية، مهارات ريادة الأعمال وتقدم من قبل خبراء محليين وعالميين من المتخصصين في المجال.
- عقد الشراكات والاتفاقيات مع الشركاء والداعمين، وقد وصلت إلى (54) شراكة.
- إعداد ونشر تقرير سنوي عن التقنية المالية بالمملكة خلال العامين 2019-2020م الذي يتضمن نظرة عامة إلى التقنية المالية، ودور العاملين في المجال، والسياسات الحكومية واللوائح الحالية الخاصة بمجال التقنية المالية، ومنظور المشرع، وأبرز الإنجازات في تقرير برنامج تطوير القطاع المالي.

7. القوى العاملة لدى مؤسسات السوق المالية ومؤسسات البنية الأساسية للسوق وشركات التقنية المالية المصرح لها

بلغ إجمالي عدد الموظفين العاملين لدى مؤسسات السوق المالية 4,395 موظفاً، وارتفعت نسبة التوطين إلى 75.0 % في نهاية عام 2020م (الجدول رقم (65)).

الجدول رقم (65): الموظفون العاملون لدى مؤسسات السوق المالية ونسبة التوطين

العنصر	عدد الموظفين		نسبة التوطين	
	عام 2019م	عام 2020م	عام 2019م	عام 2020م
شخص مسجل[1]	3,059	3,052	%75.0	%76.0
شخص غير مسجل	1,270	1,343	%69.0	%72.0
الإجمالي	**4,329**	**4,395**	**%73.0**	**%75.0**

وبلغ إجمالي عدد الموظفين العاملين لدى مؤسسات البنية الأساسية للسوق 373 موظفاً، وارتفعت نسبة التوطين إلى 90.6% في نهاية عام 2020م (الجدول رقم (66)).

(1) شخص مسجل لدى الهيئة لأداء وظيفة واجبة التسجيل.

الجدول رقم (66): الموظفون العاملون لدى مؤسسات البنية الأساسية للسوق ونسبة التوطين

الشركة	عدد الموظفين		نسبة التوطين	
	عام 2019م	عام 2020م	عام 2019م	عام 2020م
شركة السوق المالية السعودية (تداول)	315	299	90.5%	91.3%
شركة مركز مقاصة الأوراق المالية (مقاصة)	22	24	63.6%	66.7%
شركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع)	55	50	96.4%	98.0%
الإجمالي	**392**	**373**	**89.8%**	**90.6%**

وبلغ إجمالي عدد الموظفين العاملين لدى شركات التقنية المالية المصرح لها 36 موظفاً، في حين انخفضت نسبة التوطين إلى 88.9% في نهاية عام 2020م (الجدول رقم (67)).

الجدول رقم (67): الموظفون العاملون لدى شركات التقنية المالية المصرح لها

عدد الموظفين		نسبة التوطين	
عام 2019م	عام 2020م	عام 2019م	عام 2020م
20	36	%90.0	%88.9

8. جهود الهيئة في تطوير منسوبي قطاع السوق المالية

قامت الهيئة بالكثير من الجهود لتطوير منسوبي قطاع السوق المالية خلال عام 2020م، من أبرز ذلك ما يلي:

- إطلاق شهادة الأسس الفنية لتمويل الشركات المقدمة من المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار، وتُعدّ هذه الشهادة متطلباً للأشخاص المراد تسجيلهم لتأدية وظيفة متخصص تمويل الشركات والموافقة على عدد من الشهادات المهنية التي تعادل هذه الشهادة.
- عقد ملتقى مؤسسات السوق المالية بالتعاون مع لجنة المنشآت المالية المرخص لها، الذي ناقش عدداً من المواضيع، كاستعراض خطط الهيئة المستقبلية مع مؤسسات السوق المالية، وتحديات فيروس كورونا المستجد على مؤسسات السوق.
- عقد ملتقيين لمسؤولي المطابقة والالتزام لدى مؤسسات السوق المالية السنوي لمناقشة التحديثات التي طرأت على لائحة أعمال الأوراق المالية ولائحة مؤسسات السوق المالية[2].
- عقد عدد من برامج الشهادة المتقدمة في مجالي المطابقة والالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتعاون مع الأكاديمية المالية لتطوير الكوادر البشرية لدى مؤسسات السوق المالية العاملين في مجالي المطابقة والالتزام، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

(2) عُدل مسمى "لائحة الأشخاص المرخص لهم" ليكون «لائحة مؤسسات السوق المالية»، وذلك بموجب قرار المجلس رقم (2-75-2020) وتاريخ 1441/12/22هـ الموافق 2020/8/12م.

الفصل الثاني: التفتيش والكفاية المالية

1. التفتيش
2. الكفاية المالية
3. التسهيلات بهامش التغطية
4. مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

1. التفتيش

اشتملت أعمال التفتيش التي نفذتها الهيئة خلال عام 2020م على:

89 ترخيصاً، وذلك من خلال:

49 تفتيشاً دورياً

40 تفتيشاً خاصاً

الجدول رقم (68): عدد التراخيص التي شملتها أعمال التفتيش

نوع الترخيص	عام 2019م			عام 2020م			نسبة التغير (الإجمالي)
	التفتيش الدوري	التفتيش الخاص	الإجمالي	التفتيش الدوري	التفتيش الخاص[1]	الإجمالي	
التعامل	10	14	24	10	18	28	%16.7
الإدارة	10	6	16	9	20	29	%81.3
الترتيب	10	1	11	10	2	12	%9.1
تقديم المشورة	10	0	10	10	0	10	%0.0
الحفظ	10	2	12	10	0	10	%16.7 -
الإجمالي	**50**	**23**	**73**	**49**	**40**	**89**	**%21.9**

(1) الإجمالي لا يشمل 63 قضية تفتيش خاص تتعلق بجوانب أخرى من أعمال مؤسسات السوق المالية كالالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات والكفاية المالية ونحوهما.

بلغت مهام التفتيش الخاصة بسبب إحالات من أطراف ذات علاقة في الهيئة أو خارجها 93.2% من إجمالي المهام (الجدول رقم (69)).

الجدول رقم (69): عدد مهام التفتيش الخاص مصنفةً بحسب الأسباب الداعية إلى تنفيذها

الأسباب	العدد		
	عام 2019م	عام 2020م	نسبة التغير
إحالات من أطراف ذات علاقة في الهيئة أو خارجها	67	96	%43.3
إشعارات واستفسارات مؤسسات السوق المالية[2]	3	7	%133.3
الإجمالي	**70**	**103**	**%47.1**

نتج عن مهام التفتيش الدوري على مؤسسات السوق المالية خلال عام 2020م عدد من الملاحظات حول التزامها بمتطلبات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها. ويوضح الرسم البياني رقم (13) نسب ملاحظات مهام التفتيش الدوري مصنفةً بحسب موضوعاتها.

الرسم البياني رقم (13): نسب ملاحظات مهام التفتيش الدوري مصنفةً بحسب موضوعاتها

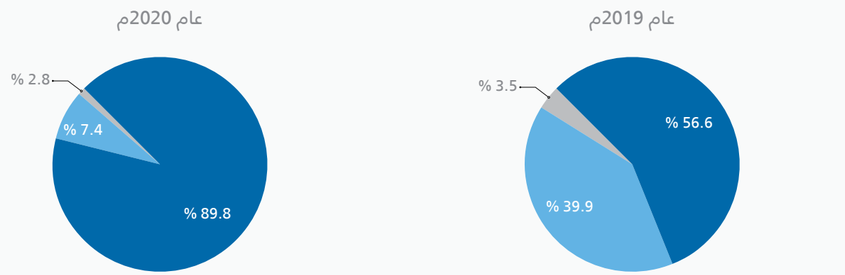

(2) عُدل مسمى "الأشخاص المرخص لهم" ليصبح «مؤسسات السوق المالية»، وذلك بموجب قرار المجلس رقم (2-75-2020) وتاريخ 1441/12/22هـ الموافق 2020/8/12م.

2. الكفاية المالية

للتأكد من التزام مؤسسات السوق المالية بمبدأ الكفاية المالية الذي نصت عليه الفقرة (ب/4) من المادة الخامسة من لائحة مؤسسات السوق المالية[1]، وما تتطلبه قواعد الكفاية المالية، تُراجع الهيئة ما يلي:

1. تقارير الكفاية المالية لمؤسسات السوق المالية.
2. اتفاقيات القروض تالية الاستحقاق.
3. الكفاية المالية لمؤسسة السوق المالية عند تعهدها بتغطية طرح أوراق مالية.
4. القوائم المالية السنوية المدققة وتقارير المحاسب القانوني.
5. تقارير عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.
6. التقارير المتعلقة بإفصاحات الركيزة الثالثة.

1,267
إجمالي عدد المراجعات المالية لمؤسسات السوق المالية خلال عام 2020م

% 5.7
نسبة الارتفاع مقارنة بالعام السابق

الجدول رقم (70): المراجعات للبيانات المالية لمؤسسات السوق المالية مصنفةً بحسب نوع المراجعة

نوع المراجعة	العدد	
	2019م	2020م
دورية للكفاية المالية	1,098	1,166
الكفاية المالية عند التعهد بالتغطية	16	9
اتفاقيات القروض تالية الاستحقاق	1	0
خطط رفع الكفاية المالية	2	1
حالات الانكشافات الكبيرة	0	5
القوائم المالية المدققة	82	86
الإجمالي	**1,199**	**1,267**

(1) عُدل مسمى "لائحة الأشخاص المرخص لهم" ليكون «لائحة مؤسسات السوق المالية»، وذلك بموجب قرار المجلس رقم (2-75-2020) وتاريخ 1441/12/22هـ الموافق 2020/8/12م.

مراكز كفاية رأس المال لمؤسسات السوق المالية

للتحقق من كفاية رأس المال، صُنّفت مؤسسات السوق المالية بناءً على أنشطة الأوراق المالية إلى صنفين، هما:

1. مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط التعامل و/أو الإدارة و/ أو الحفظ

2.16 معدل التغطية

لكفاية رأس المال لمؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة أنشطة التعامل و/أو الإدارة و/أو الحفظ

24,149 مليون ريال

إجمالي قاعدة رأس المال

11,154 مليون ريال

الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

الجدول رقم (71): متطلبات كفاية رأس المال لمؤسسات السوق المالية[2] المرخص لها في ممارسة نشاط التعامل و/أو الإدارة و/أو الحفظ

العنصر	مؤسسات السوق المالية								المتوسط أو الإجمالي	
	تابعة لبنوك سعودية		سعودية		إقليمية		دولية			
	عام 2019م	عام 2020م	عام 2019م	عام 2020م	عام 2019م	عام 2020م	عام 2019م	عام 2020م	عام 2019م	عام 2020م
معدل تغطية كفاية رأس المال	2.57	2.25	1.59	1.47	2.51	2.86	6.92	7.22	2.38	2.16
نسبة كفاية رأس المال[3]	%31.2	%27.1	%20.4	%19.2	%32.1	%35.4	%77.4	%77.0	%29.5	%26.7
قاعدة رأس المال (مليون ريال)	12,680	13,995	4,932	5,869	2,837	1,657	2,070	2,627	22,519	24,148
الحد الأدنى[4] (مليون ريال)	4,934	6,212	3,103	3,999	1,130	580	299	364	9,466	11,154
مخاطر الائتمان[5] (مليون ريال)	3,921	4,837	2,736	3,633	989	480	199	212	7,845	9,161
مخاطر السوق[6] (مليون ريال)	453	769	112	100	52	17	8	16	626	901
المخاطر التشغيلية[7] (مليون ريال)	559	605	255	266	89	84	92	136	996	1,092

(2) عُدل مسمى «الأشخاص المرخص لهم» ليكون «مؤسسات السوق المالية»، وذلك بموجب قرار المجلس رقم (2-75-2020) وتاريخ 1441/12/22هـ الموافق 2020/8/12م.

(3) طريقة عرض نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل.

(4) القيمة تغطي مجموع مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

(5) مخاطر الخسارة التي تتعرض لها مؤسسات السوق المالية الناجمة عن التغييرات في الوضع الائتماني للجهات المصدرة للأوراق المالية والأطراف النظيرة والمدينين.

(6) مخاطر الخسارة التي تتعرض لها مؤسسات السوق المالية. الناجمة عن تقلبات القيم السوقية للأصول والخصوم والأدوات المالية.

(7) المخاطر التي تتعرض لها مؤسسات السوق المالية الناجمة عن وجود قصور أو خلل في الإجراءات الخاصة بمؤسسة السوق المالية.

2. مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاطي الترتيب و/أو تقديم المشورة

تتطلب قواعد الكفاية المالية من مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط الترتيب و/أو المشورة الاحتفاظ في جميع الأوقات بحقوق ملكية لا تقل عن 200 ألف ريال ورأس مال عامل يكفي لثلاثة أشهر.

345 مليون ريال

رأس المال العامل لمؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط الترتيب و/أو تقديم المشورة

310 مليون ريال

إجمالي الفائض في رأس المال العامل

25 مليون ريال

متوسط الفائض في رأس المال في نهاية عام 2020م

الجدول رقم (72): متطلبات كفاية رأس المال لمؤسسات السوق المالية[8] بممارسة نشاط الترتيب و/أو تقديم المشورة[9] (مليون ريال)

العنصر	عام 2019م	عام 2020م
رأس المال العامل	320	345
إجمالي الفائض في رأس المال العامل	284	310
متوسط الفائض في رأس المال	25	25

(8) عُدل مسمى «الأشخاص المرخص لهم» ليصبح « مؤسسات السوق المالية»، وذلك بموجب قرار المجلس رقم (2-75-2020) وتاريخ 1441/12/22هـ الموافق 2020/8/12م.

(9) البيانات تشمل مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط إدارة محافظ المستثمرين ذوي الخبرة ونشاط إدارة صناديق الاستثمار الخاصة غير العقارية، بالإضافة إلى أنشطة الترتيب و/أو تقديم المشورة.

3. الصفقات بهامش التغطية

12.7 مليار ريال

إجمالي الحد المتاح لتنفيذ صفقات بهامش تغطية بنهاية عام 2020م

8.8 مليار ريال

إجمالي الرصيد المستخدم بنهاية عام 2020م

الرسم البياني رقم (14): قيم الصفقات بهامش تغطية خلال عام 2020م (مليار ريال)

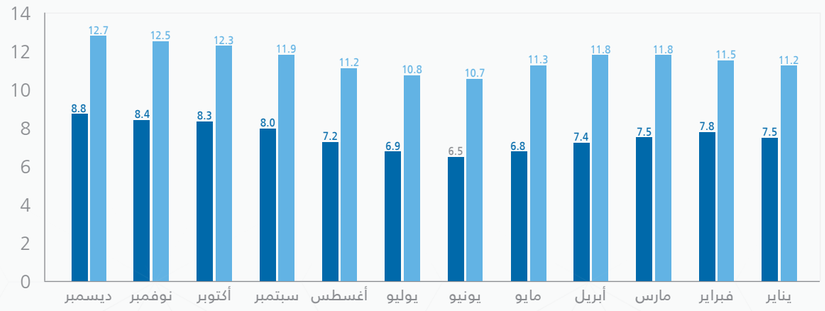

4. مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

1,587 طلباً

إجمالي عدد الطلبات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الواردة إلى الهيئة خلال عام 2020م

%71.0

نسبة الارتفاع مقارنة بالعام السابق

الجدول رقم (73): الأعمال المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مصنفة بحسب الجهة الطالبة

نوع المعاملات الواردة	العدد		نسبة التغير
	عام 2019م	عام 2020م	
طلبات واردة من الجهات الحكومية	826	1,550	%87.7
طلبات واستفسارات مؤسسات السوق المالية	102	37	%63.7-
الإجمالي	**928**	**1,587**	**%71.0**

ويتطلب نظام مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية، ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ولائحته التنفيذية، جمع البيانات وإجراء عمليات فحص ميدانية ومكتبية، للتأكد من التزام مؤسسات السوق المالية بتطبيق النظامين. وبلغ عدد الزيارات التفتيشية التي تجريها الهيئة وفقاً لتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب 12 زيارة خلال عام 2020م مقارنة بـ 9 زيارات عام 2019م (الجدول رقم (74)).

الجدول رقم (74): الزيارات التفتيشية الدورية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

العنصر	العدد		نسبة التغير
	عام 2019م	عام 2020م	
الزيارات	9	12	%33.3

الفصل الثالث: أداء مؤسسات السوق المالية

1. مؤشرات أداء مؤسسات السوق المالية
2. مصادر إيرادات مؤسسات السوق المالية

1. مؤشرات أداء مؤسسات السوق المالية[1]

بنهاية عام 2020م بلغ إجمالي رؤوس الأموال المدفوعة لمؤسسات السوق المالية 16.7 مليار ريال، مرتفعاً بنسبة قدرها 1.6 % مقارنةً بالعام السابق، وبلغ إجمالي إيرادات مؤسسات السوق المالية ما يقرب من 7.8 مليار ريال، مرتفعاً بنسبة 23.8 % مقارنةً بالعام السابق. وبلغ صافي ربح مؤسسات السوق المالية ما يقرب من 3.3 مليار ريال مرتفعاً بنسبة 49.5 % مقارنةً بالعام السابق. وقد حققت مؤسسات السوق المالية التابعة لبنوك سعودية أرباحاً بلغت قيمتها 3.0 مليار ريال، مثلت ما نسبته 91.1 % من إجمالي أرباح مؤسسات السوق المالية المحققة خلال عام 2020م مقارنه بنسبة 89.3 % العام السابق.

ولتسهيل المقارنة بين البيانات المالية لمؤسسات السوق المالية، تم تصنيفها بناءً على هيكل الملكية والوجود الإقليمي وأعمالها إلى خمسة تصنيفات، وهي: مؤسسات سوق مالية تابعة لبنوك سعودية، ومؤسسات سوق مالية سعودية، ومؤسسات سوق مالية إقليمية، ومؤسسات سوق مالية دولية، ومؤسسات سوق مالية مرخص لها في ممارسة أعمال الترتيب و/أو تقديم المشورة. ويبين الجدول رقم (75) عدداً من المؤشرات المالية الخاصة بمؤسسات السوق المالية.

الجدول رقم (75): مؤشرات أداء مؤسسات السوق المالية (مليون ريال)

العنصر	مؤسسات السوق المالية										الإجمالي	
	تابعة لبنوك سعودية		سعودية		إقليمية		دولية		ترتيب و/أو تقديم مشورة[2]			
م2019	م2019	م2020	م2019	م2020	م2019	م2020	م2019	م2020	م2019	م2020	م2019	م2020
إجمالي رؤوس الأموال المدفوعة	5,800	6,100	5,074	5,783	2,949	1,796	2,208	2,667	374	318	16,405	16,664
إجمالي الأصول	19,791	21,332	6,786	8,312	3,339	2,018	3,097	3,495	460	433	33,473	35,590
إجمالي الإلتزامات	5,784	5,089	1,503	2,066	394	266	867	752	124	72	8,672	8,245
إجمالي حقوق الملكية	14,007	16,243	5,282	6,246	2,945	1,752	2,230	2,743	336	362	24,800	27,346
الإيرادات	4,137	5,428	1,025	1,367	402	258	641	598	82	131	6,287	7,782
صافي الأرباح / الخسائر	1,943	2,964	127	269	38	49-	98	59	30-	10	2,176	3,253

(1) عُدل مسمى «الأشخاص المرخص لهم» ليكون «مؤسسات السوق المالية»، وذلك بموجب قرار المجلس رقم (2-75-2020) وتاريخ 1441/12/22هـ الموافق 2020/8/12م.

(2) تتضمن بيانات مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط إدارة محافظ المستثمرين ذوي الخبرة ونشاط إدارة صناديق الاستثمار الخاصة غير العقارية بالإضافة إلى أنشطة الترتيب و/أو تقديم المشورة.

2. مصادر إيرادات مؤسسات السوق المالية[3]

بلغت إيرادات مؤسسات السوق المالية من نشاط إدارة الأصول 2,750 مليون ريال مثلت ما نسبته 35.3 % من إجمالي الإيرادات. في حين بلغت الإيرادات من نشاط التعامل 2,638 مليون ريال بنهاية عام 2020م بنسبة بلغت 33.9 % (الجدول رقم (76)).

الجدول رقم (76): توزيع مصادر الإيرادات لمؤسسات السوق المالية (مليون ريال)

مصادر الإيرادات	تابعون لبنوك سعودية		سعوديون		إقليميون		دوليون		ترتيب و/أو تقديم مشورة[4]		الإجمالي	
	م2019	م2020	م2019	م2020	م2019	م2020	م2019	م2020	م2019	م2020	م2019	م2020
نشاط التعامل	875	2,183	85	295	45	37	166	123	0	0	1,171	2,638
نشاط إدارة الأصول	1,881	1,882	619	737	146	86	37	26	2	19	2,685	2,750
الخدمات المصرفية الاستثمارية	479	544	125	128	86	100	70	97	47	48	807	917
الاستثمارات	640	394	169	171	73	40	106	30	5	2	993	637
أخرى	262	425	27	36	52	5 -	262	322	28	62	631	840
الإجمالي	**4,137**	**5,428**	**1,025**	**1,367**	**402**	**258**	**641**	**598**	**82**	**131**	**6,287**	**7,782**

(3) عُدل مسمى «الأشخاص المرخص لهم» ليكون «مؤسسات السوق المالية»، وذلك بموجب قرار المجلس رقم (2-75-2020) وتاريخ 1441/12/22هـ الموافق 2020/8/12م.

(4) تتضمن بيانات مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط إدارة محافظ المستثمرين ذوي الخبرة ونشاط إدارة صناديق الاستثمار الخاصة غير العقارية بالإضافة إلى أنشطة الترتيب و/أو تقديم المشورة.

الباب الثامن: الافصاح المالي للهيئة

1. تقرير مراجع الحسابات المستقل
2. قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2020م
3. قائمة الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م
4. قائمة التغيرات في صافي الموجودات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م
5. قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م
6. إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م

ص.ب 8736 الرياض 11492
تلفون: 0608 278 11 966+
فاكس: 2883 278 11 966+

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى السادة/أصحاب المعالي والسعادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة المحترمين
(هيئة السوق المالية)
الرياض – المملكة العربية السعودية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لهيئة السوق المالية- (الهيئة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2020م، وقائمة الأداء المالي، وقائمة التغيرات في صافي الموجودات، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للهيئة كما في 31 ديسمبر 2020م وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم «مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية» الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الهيئة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

أمر أخرى

تم مراجعة القوائم المالية للهيئة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019م من قبل مراجع حسابات آخر الذي أصدر تقريرا غير معدلاً في 31 مارس 2020.

المعلومات الأخرى

الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الموجودة في التقرير المالي السنوي، ولكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات عليها. لا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى ولم نبد أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي في هذا الشأن.

فيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، يتم النظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو معرفتنا التي تم الحصول عليها خلال عملية المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري. وإذا خلصنا، من خلال العمل الذي قمنا به، إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى فإننا مطالبون بالتقرير عن هذه الحقيقة. وليس لدينا ما نقرر عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها العادل، وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الهيئة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الهيئة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

إن لجنة المراجعة ومجلس الإدارة للهيئة هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الهيئة.

ص.ب 8736 الرياض 11492
تلفون: 0608 278 11 966+
فاكس: 2883 278 11 966+

تقرير مراجع الحسابات المستقل

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواء بسبب غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري متى كان موجوداً. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نقوم بممارسة الحكم المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني خلال المراجعة. بالإضافة إلى:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية، سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للهيئة.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الهيئة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإنه علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف الهيئة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام للقوائم المالية، وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

نحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة والتوقيات المخطط لها والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

الرياض - المملكة العربية السعودية
التاريخ: 11 / 08 / 1422هـ
الموافق: 24 / 03 / 2021م

عن الدكتور محمد العمري وشركاه
جهاد محمد العمري
محاسب قانوني- ترخيص رقم 362

هيئة السوق المالية
قائمة المركز المالي
(بالريال سعودي)

	إيضاح	كما في 31 ديسمبر 2020م	كما في 31 ديسمبر 2019م
الموجودات			
الموجودات المتداولة			
نقد وما في حكمه	5	2,983,487,238	2,207,662,257
مدينون من معاملات تبادلية	6-أ	3,428,371	11,946,520
مدينون من معاملات غير تبادلية	6-ب	30,828,442	22,414,195
سلف الموظفين		10,478,534	10,615,633
دفعات مقدمة وموجودات متداولة أخرى	7	48,310,099	53,939,054
مجموع الموجودات المتداولة		3,076,532,684	2,306,577,659
الموجودات غير المتداولة			
الجزء غير المتداول من سلف الموظفين		17,836,496	19,496,468
ممتلكات ومعدات	8	250,394,466	266,435,062
مشروعات تحت التنفيذ	9	1,695,533,499	1,690,995,691
موجودات غير ملموسة	10	16,036,051	19,730,005
مجموع الموجودات غير المتداولة		1,979,800,512	1,996,657,226
مجموع الموجودات		5,056,333,196	**4,303,234,885**
المطلوبات			
المطلوبات المتداولة			
ذمم دائنة	11	4,973,252	5,552,197
مستحقات ومطلوبات متداولة أخرى	12	100,046,777	96,404,484
مجموع المطلوبات المتداولة		105,020,029	101,956,681
المطلوبات غير المتداولة			
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	13	394,734,336	322,491,449
مجموع المطلوبات غير المتداولة		394,734,336	322,491,449
مجموع المطلوبات		499,754,365	424,448,130
صافي الموجودات			
احتياطي نفقات	14	838,794,659	798,277,922
احتياطي عام	14	1,305,320,093	1,311,007,417
فائض نقدي	14	839,372,486	98,376,918
فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكم		1,573,091,593	1,671,124,498
مجموع صافي الموجودات		4,556,578,831	3,878,786,755
مجموع صافي الموجودات والمطلوبات		5,056,333,196	4,303,234,885

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (22) تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

هيئة السوق المالية
قائمة الأداء المالي
(بالريال سعودي)

		للسنة المالية المنتهية في	
	إيضاح	31 ديسمبر 2020م	31 ديسمبر 2019م
الإيرادات			
عمولات تداول الأوراق المالية	15	1,337,820,667	558,207,443
خدمات التداول وأنشطة الهيئة	15	121,979,941	126,718,276
مخالفات الأنظمة واللوائح التنفيذية	15	52,654,116	93,939,664
عوائد الودائع	15	37,724,177	71,181,908
إجمالي الإيرادات		1,550,178,901	850,047,291
المصروفات			
رواتب ومزايا الموظفين	16	(481,223,293)	(458,133,085)
مصروفات عمومية وإدارية	17	(180,529,631)	(121,674,216)
استهلاكات وإطفاءات	10،8	(28,972,052)	(32,426,955)
خدمات مهنية واستشارات		(24,421,672)	(22,944,839)
تدريب وابتعاث الموظفين		(16,861,931)	(52,829,144)
إجمالي المصروفات		(732,008,579)	(688,008,239)
مصروفات أخرى، بالصافي	8-أ	(2,982,804)	(295,881,813)
صافي فائض (عجز) الإيرادات عن المصروفات للسنة		815,187,518	(133,842,761)

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (22) تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

هيئة السوق المالية
قائمة التغيرات في صافي الموجودات
(بالريال سعودي)

	إيضاح	احتياطي نفقات	احتياطي عام	فائض نقدي	فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكم	المجموع
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019م						
الرصيد في 1 يناير 2019م		1,074,089,695	1,147,458,282		2,105,661,104	4,327,209,081
محول إلى وزارة المالية خلال العام		-	-	-	(275,357,931)	(275,357,931)
صافي (عجز) الإيرادات عن المصروفات		-	-	-	(133,842,761)	(133,842,761)
فروق تقييم اكتواري	13	-	-	-	(39,221,634)	(39,221,634)
رد احتياطي نفقات واحتياطي عام في فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكم		(1,074,089,695)	(1,147,458,282)	-	2,221,547,977	-
الفائض النقدى قبل تكوين الاحتياطيات	14	-	-	2,207,662,257	(2,207,662,257)	-
محول إلى احتياطي نفقات	14	798,277,922	-	(798,277,922)	-	-
محول إلى احتياطي عام	14	-	1,311,007,417	(1,311,007,417)	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2019م		798,277,922	1,311,007,417	98,376,918	1,671,124,498	3,878,786,755
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م						
الرصيد في 1 يناير 2020م		**798,277,922**	**1,311,007,417**	**98,376,918**	**1,671,124,498**	**3,878,786,755**
محول إلى وزارة المالية خلال العام		-	-	**(98,376,918)**	-	**(98,376,918)**
صافي فائض الإيرادات عن المصروفات		-	-	-	**815,187,518**	**815,187,518**
فروق تقييم اكتواري	13	-	-	-	**(39,018,524)**	**(39,018,524)**
رد احتياطي نفقات واحتياطي عام في فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكم		**(798,277,922)**	**(1,311,007,417)**	-	**2,109,285,339**	-
الفائض النقدى قبل تكوين الاحتياطيات	**14**	-	-	**2,983,487,238**	**(2,983,487,238)**	-
محول إلى احتياطي نفقات	**14**	**838,794,659**	-	**(838,794,659)**	-	-
محول إلى احتياطي عام	**14**	-	**1,305,320,093**	**(1,305,320,093)**	-	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020م		**838,794,659**	**1,305,320,093**	**839,372,486**	**1,573,091,593**	**4,556,578,831**

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (22) تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

هيئة السوق المالية
قائمة التدفقات النقدية
(بالريال سعودي)

	إيضاح	للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م	31 ديسمبر 2019م
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
صافي فائض/(عجز) الإيرادات عن المصروفات للسنة		**815,187,518**	(133,842,761)
تعديلات:			
استهلاكات وإطفاءات	10,8	**28,972,052**	32,426,955
(أرباح)/خسائر استبعاد ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة		**(1,199)**	297,212,134
محول من مشروعات تحت التنفيذ إلى المصروفات		**2,965,811**	-
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	13	**50,213,962**	45,246,422
إيرادات عوائد الودائع	15	**(37,724,177)**	(71,181,908)
التغيرات في			
مدينون من معاملات تبادلية		**8,518,149**	(11,105,877)
مدينون من معاملات غير تبادلية		**(8,414,247)**	34,228,968
دفعات مقدمة وموجودات متداولة أخرى		**(3,026,345)**	(5,627,536)
سلف موظفين		**1,797,071**	(5,357,303)
الذمم الدائنة		**(578,945)**	4,010,422
مستحقات ومطلوبات متداولة أخرى		**3,642,296**	23,352,995
مدفوع من مكافأة نهاية الخدمة	13	**(16,989,599)**	(11,047,641)
إيرادات عوائد الودائع المحصلة	5	**46,379,477**	73,823,620
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		**890,941,824**	272,138,490
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
إضافات ممتلكات ومعدات ومشروعات تحت التنفيذ	9,8	**(17,651,734)**	(10,083,279)
إضافات موجودات غير ملموسة	10	**(279,512)**	(718,649)
محصل من استبعاد ممتلكات ومعدات		**1,191,321**	135,649
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(16,739,925)**	(10,666,279)
التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية			
محول إلى وزارة المالية	14	**(98,376,918)**	(275,357,931)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		**(98,376,918)**	**(275,357,931)**
التغير في النقد وما في حكمه خلال السنة		**775,824,981**	**(13,885,720)**
النقد وما في حكمه في أول السنة		**2,207,662,257**	2,221,547,977
النقد وما في حكمه في آخر السنة	5	**2,983,487,238**	2,207,662,257
المعاملات الغير نقدية			
محول من مشروعات تحت التنفيذ إلى ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	10,8	**4,127,858**	18,600,873

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (22) تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

هيئة السوق المالية
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م
(المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

1. التنظيم والأنشطة الرئيسية

تأسست هيئة السوق المالية بموجب "نظام السوق المالية" الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/30) وتاريخ 2 جمادى الثاني 1424هـ.

الموافق 1 أغسطس 2003م الذي نص على أن يتم إنشاء هيئة في المملكة العربية السعودية تسمى "هيئة السوق المالية". وقد تم إنشاء الهيئة وشرعت في تنفيذ المهام الموكلة إليها بموجب الأمر الملكي الكريم رقم أ / 114 بتاريخ 13 جمادى الأول 1425هـ الموافق 1 يوليو 2004م بتعيين مجلس هيئة السوق المالية.

هيئة السوق المالية ذات استقلال مالي وإداري وترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء. الهيئة هي الجهة المسؤولة عن إصدار اللوائح والقواعد والتعليمات وتطبيق أحكام نظام السوق المالية لتحقيق الآتي:

- تنظيم السوق المالية وتطويرها.
- تنظيم إصدار الأوراق المالية ومراقبتها والتعامل بها.
- تنظيم ومراقبة أعمال ونشاطات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها.
- حماية المواطنين والمستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة.
- العمل على تحقيق العدالة والكفاية والشفافية في معاملات الأوراق المالية.
- تنظيم ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المصدرة لها.
- تنظيم طلبات التوكيل والشراء والعروض العامة للأسهم.
- الترخيص بتأسيس منشأة ذات أغراض خاصة وتنظيم ومراقبة أعمالها وإصدار القواعد المنظمة لذلك.
- تنظيم رهن الأوراق المالية والتنفيذ عليها.

بناءً على قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم 2004/5/02 بتاريخ 23 جمادى الثاني 1425هـ الموافق 9 أغسطس 2004م (تبدأ السنة المالية للهيئة من اليوم الحادي عشر من برج الجدي من كل سنة (الموافق 1 يناير) وتنتهي في اليوم العاشر من برج الجدي من السنة المالية التالية) الموافق 31 ديسمبر.

يقع مقر الهيئة في طريق الملك فهد، مدينة الرياض ص.ب 87171. الرياض 11642.

2. أسس المحاسبة

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة.

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستخدام مبدأ الاستحقاق المحاسبي ومفهوم الاستمرارية ما لم يذكر خلاف ذلك. ويتم إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة.

تعرض القوائم المالية بالريال السعودي، وهو عملة النشاط والعرض الخاصة بالهيئة، ويتم تقريب الأرقام إلى أقرب ريال مالم يذكر خلاف ذلك.

3. ملخص السياسات المحاسبية الهامة

3-1 عرض الموجودات والمطلوبات

تعرض الهيئة الموجودات والمطلوبات في قائمة المركز المالي استناداً على التصنيف متداول/ غير متداول. يتم تصنيف الأصل ضمن الموجودات المتداولة في حالة:

أ) توقع بيع الأصل أو وجود نية لبيعه أو استهلاكه خلال دورة الأعمال العادية للهيئة، أو

ب) الاحتفاظ بالأصل بشكل رئيسي بغرض المتاجرة، أو

ج) توقع بيع الأصل خلال 12 شهراً من تاريخ التقرير المالي، أو

د) كون الأصل نقداً أو في حكم النقد، إلا إذا كان محظوراً تبادل الأصل أو استخدامه لتسوية التزام ما خلال 12 شهراً على الأقل من تاريخ التقرير المالي.

هيئة السوق المالية
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م
(المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

تقوم الهيئة بتصنيف جميع الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

يعتبر الالتزام ضمن المطلوبات المتداولة في حالة:

أ) عندما يتوقع سدادها خلال دورة العمليات العادية

ب) في حالة اقتناؤها بشكل أساسي لأغراض المتاجرة

ج) توقع تسوية الالتزام خلال 12 شهراً بعد تاريخ التقرير المالي، أو

د) عدم وجود حق غير مرتبط بشرط لتأجيل تسوية الالتزام على مدى 12 شهراً على الأقل بعد تاريخ التقرير المالي. عند اختيار الطرف المقابل، فإن تسوية الالتزام عن طريق تحويله إلى حقوق ملكية لا يؤثر على تصنيفه

يتم تصنيف جميع المطلوبات الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

3-2 النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه الوارد في قائمة المركز المالي من النقد لدى البنوك والمتوفر في الخزينة والودائع، التي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية معروفة ويمكن استدعاؤها في أي وقت وتخضع لمخاطر ضئيلة للتغيرات في القيمة، والتي تتوفر بدون أي قيود.

3-3 الأدوات المالية

الموجودات المالية

الإثبات الأولي والقياس

الموجودات المالية في نطاق معيار المحاسبة الدولية للقطاع العام رقم 29 "الإثبات والقياس": تصنف الموجودات المالية عند الاثبات الأولي من قبل الهيئة كموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، وقروض ومبالغ مستحقة، واستثمارات مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق أو موجودات مالية متاحة للبيع، حسبما هو ملائم.

تشمل الموجودات المالية للهيئة: النقد والودائع لأجل والمبالغ مستحقة التحصيل من المعاملات التبادلية وغير التبادلية وسلف الموظفين.

القياس اللاحق

يعتمد القياس اللاحق للموجودات المالية على تصنيفها. علماً بأن جميع الموجودات المالية للهيئة تندرج تحت فئة قروض وسلف للموظفين ومبالغ مستحقة أخرى.

السلف والذمم المدينة هي موجودات مالية غير مشتقة ذات أقساط ثابتة أو قابلة للتحديد وغير متداولة في سوق نشطة. بعد القياس الأولي، يتم قياس مثل هذه الموجودات المالية لاحقاً بالقيمة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة السائد، ناقصاً انخفاض القيمة. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة على الاقتناء والأتعاب أو التكاليف التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة السائد. يتم اثبات الخسائر التي تنشأ من انخفاض القيمة في الفائض أو العجز.

إلغاء الاثبات

تقوم الهيئة بإلغاء اثبات أصل مالي أو حسب مقتضى الحال، جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة من الموجودات المالية المتماثلة عند:

- انتهاء الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل، أو
- قيام بتحويل حقوقها في استلام تدفقات نقدية من أصل أو تحمل التزام بدفع تدفقات نقدية مستلمة بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث أو (أ) قيام الهيئة بتحويل كافة مخاطر ومنافع الأصل أو (ب) عدم قيام الهيئة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومنافع الأصل وتحويل السيطرة على الأصل

الهبوط في قيمة الموجودات المالية

تقوم الهيئة بتاريخ كل تقرير مالي بتقييم احتمالية وجود دليل موضوعي على أن أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية قد تعرضت لهبوط القيمة. ويتقرر أن أصل معين أو مجموعة من الموجودات المالية قد هبطت قيمتها فقط في حالة وجود دليل موضوعي على هبوط قيمة الأصل نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الاثبات الأولى للأصل (حدوث خسارة) ويكون لحدوث الخسارة أثر يمكن تقييمه بصورة يعتمد عليها على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية.

تشمل الأدلة الموضوعية لانخفاض القيمة المؤشرات التالية:

- تعرض مدين أو مجموعة من المدينين إلى صعوبات مالية جوهرية
- وقوع إهمال أو تقصير في سداد الفائدة او أصل المبلغ
- احتمال إفلاس المقترض أو إعادة هيكلته ماليا
- المعطيات التي يمكن ملاحظتها تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مثل التغيرات في المتأخرات أو الظروف الاقتصادية التي ترتبط بتعثرات السداد.

تقوم الهيئة في البداية بإجراء تقييم بصورة فردية للتأكد من وجود دليل موضوعي على هبوط قيمة أي من الموجودات المالية التي تعتبر هامة بمفردها أو بشكل جماعي بالنسبة للموجودات المالية التي لا تعتبر هامة بمفردها. إذا ما تبين للهيئة عدم وجود دليل موضوعي على هبوط في قيمة الموجودات التي تم تقويمها بشكل فردي للتأكد من هبوط قيمتها، سواءً كان هام أم لا، فأنها تقوم بإدراج الأصل في مجموعة من الموجودات المالية التي لها خصائص ومخاطر ائتمان متشابهة وتقوم بتقويمها بشكل جماعي للتأكد من هبوط قيمتها. إن الموجودات، التي يتم تقويمها على أساس فردي للتأكد من هبوط قيمتها والتي يتم بشأنها إثبات أو الاستمرار في إثبات خسارة هبوط القيمة، لا يتم إدراجها في عملية تقويم الانخفاض في القيمة التي تتم على أساس جماعي.

إذا كان هناك دليل رئيسي على تكبد خسارة هبوط القيمة تقاس خسارة الهبوط المحددة وذلك بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء خسائر الائتمان المتوقعة المستقبلية غير المتكبدة بعد). تخصم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بمعدل العمولة الفعلية الأصلية للأصل المالي.

تخفض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص ويثبت مبلغ الخسارة في الفائض أو العجز. يتم شطب القروض مع المخصص المرتبط بالقروض - عندما يكون هناك نظرة واقعية للاسترداد المستقبلي وتم تحقق جميع الضمانات أو تحويلها إلى الهيئة. وفيما إذا تم في سنة لاحقة - زيادة أو نقص مبلغ خسارة الانخفاض التقديرية بسبب حدث وقع بعد إثبات الانخفاض في القيمة فيتم زيادة أو تقليص خسارة الانخفاض المسجلة سابقاً من خلال تعديل حساب المخصص. ويتم إذا ما تم عكس قيد شطب ما في وقت لاحق، فيتم قيد الاسترداد إلى تكاليف التمويل في الفائض أو العجز.

المطلوبات المالية

الاثبات الأولي والقياس

تصنف المطلوبات المالية في نطاق معيار المحاسبة الدولية للقطاع العام رقم 29 على أنها أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز أو القروض والسلف حسب الملائمة.

تحدد الهيئة تصنيف المطلوبات المالية عند الاثبات الأولي. يتم إثبات كافة المطلوبات المالية بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والافتراضات، تضاف إلى تكاليف المعاملات المباشرة. تشمل المطلوبات المالية للهيئة الذمم الدائنة من المعاملات التبادلية وغير التبادلية.

القياس اللاحق

يعتمد قياس المطلوبات المالية على تصنيفها. جميع المطلوبات المالية للهيئة تكون تحت تصنيف القروض والسلف، ويتم قياسها بالتكلفة المطفأة. تقاس المطلوبات المالية للهيئة لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

يتم احتساب التكلفة المطفأة من خلال الأخذ في الاعتبار أي خصم أو قسط عند الاستحواذ والرسوم أو التكاليف التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي.

إلغاء الاثبات

يتم إلغاء اثبات المطلوبات المالية عند سداد الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء مدته. في حالة تبديل المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس الجهة المقرضة بشروط مختلفة تماماً، أو بتعديل شروط المطلوبات الحالية، عندئذ يتم اعتبار مثل هذا التبديل أو التعديل كتوقف عن اثبات المطلوبات الأصلية واثبات مطلوبات جديدة. يتم اثبات الفرق بين القيم الدفترية المعنية في الفائض أو العجز.

مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية وتدرج بالصافي في قائمة المركز المالي، فقط عند وجود حق نظامي حالي ملزم لتسوية المبالغ المثبتة وعند وجود نية للسداد علي أساس الصافي، أو بتسييل الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

القيمة العادلة للأدوات المالية

تقوم الهيئة بقياس القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية لأغراض الإثبات و/أو الإفصاح. وتقوم الهيئة بقياس القيمة العادلة للأداة المالية باستخدام السعر المعلن في سوق نشطة. وإذا لم يكن سوق الأداة المالية نشطاً، تقوم الهيئة بتحديد القيمة العادلة باستخدام أسلوب للتقييم. الهدف من استخدام أسلوب التقييم هو تحديد ما هو سعر المعاملة الذي كانت ستتم به في تاريخ القياس معاملة تبادلية بين أطراف تتصرف بحرية حفزتها عوامل التشغيل العادية. تشمل أساليب التقييم استخدام معاملات تبادلية في السوق بين أطراف مطلعة تتصرف بحرية ورضا – إن وجدت، والرجوع إلى القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى متطابقة إلى حد كبير، وتحليل التدفقات النقدية المخصومة، ونماذج تسعير الخيارات. ويعتمد أسلوب التقييم المختار على أقصى استخدام لمدخلات السوق وعلى أقل ما يمكن من المدخلات الخاصة بالهيئة. ويأخذ أسلوب التقييم في الاعتبار جميع العوامل التي من شأن المشاركين في السوق أخذها في الاعتبار عند وضع سعر ويكون متسقاً مع المنهجيات الاقتصادية المقبولة لتسعير الأدوات المالية.

4-3 الممتلكات والمعدات

يتم قياس الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم والخسارة المتراكمة للهبوط في القيمة (إن وجدت). تتضمن التكلفة النفقات المباشرة لاقتناء الموجودات. تستهلك الممتلكات والمعدات القابلة للاستهلاك بطريقة القسط الثابت.

عندما يُطلب استبدال أجزاء هامة من الممتلكات والمعدات على فترات، تثبت الهيئة هذه الأجزاء كموجودات فردية ذات أعمار إنتاجية محددة وتخفض قيمتها وفقًا لذلك. وبالمثل، عند إجراء فحص رئيس، تُثبت تكلفته ضمن المبلغ الدفتري لبند الممتلكات والمعدات على أنه استبدال إذا أستوفيت ضوابط الإثبات. يتم اثبات جميع تكاليف الإصلاح والصيانة الأخرى كمصروفات عند تكبدها. عندما يتم اقتناء أصل في معاملة غير تبادلية بدون مقابل أو بدل اسمي، فإنه يتم قياس الأصل بالقيمة العادلة، وفي ما يلي الأعمار الإنتاجية للموجودات التي يتم استهلاكها:

	السنوات
مباني	33,33
ديكورات و تحسينات	5
اثاث ومعدات مكتبية	10-5
سيارات	4
أجهزة الحاسب آلي	3

يتم مراجعة القيمة المتبقية للموجودات وعمرها الإنتاجي في نهاية كل سنة مالية، وتعديلها مستقبليًا إذا لزم الأمر.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى قيمته القابلة للاسترداد، أو مبلغ الخدمة القابل للاسترداد، إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أكبر من قيمته المقدرة القابلة للاسترداد أو مبلغ الخدمة القابل للاسترداد.

تقوم الهيئة باستبعاد بنود الممتلكات والمعدات أو أي جزء هام من الموجودات عند البيع أو عندما لا يتوقع أي منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمة ممكنة من استخدامها المستمر. إن أي ربح أو خسارة تنشأ عن استبعاد الموجودات (محسوبًا بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل) يتم إثباته في صافي الفائض أو العجز عند إلغاء اثبات الأصل.

المشروعات تحت التنفيذ

تقيد المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة ناقصاً الخسائر المتراكمة للهبوط في القيمة (إن وجدت). ويتم تحويل التكلفة إلى الممتلكات والمعدات عندما تكون متاحة للاستخدام في الغرض الذي أنشأت من أجله، ويتم حينها بدء عملية احتساب الاستهلاك.

5-3 الموجودات غير الملموسة

يتم قياس الموجودات غير الملموسة المقتناة بشكل مستقل بالتكلفة عند الاثبات الأولي. بعد الاثبات الأولي، تقاس الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصاً أي إطفاء متراكم وخسائر متراكمة للهبوط في قيمة الأصل.

يتم تقييم الأعمار الانتاجية للموجودات غير الملموسة لتكون محددة أو غير محددة.

يتم اطفاء الموجودات غير الملموسة ذات العمر الانتاجي المحدد على مدى العمر الانتاجي للموجودات كما يلي:

	السنوات
برامج حاسب الآلي	5

يتم تقييم الموجودات غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي المحدد لتحديد الهبوط في القيمة إذا كان هناك مؤشراً على أن الموجودات غير الملموسة قد تعرضت لانخفاض في القيمة.

يتم مراجعة سنة الإطفاء وطريقة الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة على الأقل في نهاية سنة كل تقرير مالي. يتم احتساب التغيرات في العمر الانتاجي المتوقع أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل عن طريق تغيير سنة أو طريقة الإطفاء، حسبما يقتضي الحال، ويتم اعتبارها كتغيرات في التقديرات المحاسبية بشكل مستقبلي. يتم إثبات مصروف الاطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في صافي فائض أو عجز ضمن فئة المصروفات بما يتماشى مع وظيفة الموجودات غير الملموسة.

يتم قياس الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إلغاء اثبات الموجودات غير الملموسة بالفرق بين صافي متحصلات الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل ويتم إثباته في صافي الفائض أو العجز عند إلغاء اثبات الأصل.

6-3 الهبوط في قيمة الموجودات غير المالية - الموجودات غير المولدة للنقد

تقوم الهيئة في نهاية كل سنة مالية بتقويم ما إذا كان هناك أي مؤشر على هبوط في قيمة الموجودات غير المولدة للنقد. وعندما يوجد أي مؤشر من هذا القبيل، أو عندما يكون اختبار هبوط القيمة السنوي للأصل مطلوبًا، تقوم الهيئة بتقدير المبلغ الممكن استرداده من الأصل والذي يساوى القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد أو قيمة الاستخدام أيهما أكبر. ولاحتساب قيمة الاستخدام تتبع الهيئة طريقة تكلفة الإحلال المستهلكة.

عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن مبلغ الخدمة الممكن استرداده، يعتبر الأصل قد هبطت قيمته ويتم تخفيضه إلى مبلغ الخدمة القابل للاسترداد.

يتم إجراء تقويم لكل أصل في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو ربما انخفضت. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، فإن الهيئة تقوم بتقدير مبلغ الخدمة القابل للاسترداد ويتم الغاء خسارة الانخفاض في القيمة المثبتة سابقاً فقط في حالة حدوث تغيير في الافتراضات المستخدمة لتحديد مبلغ الخدمة القابل للاسترداد الخاص بالأصل. يكون الإلغاء محدوداً بحيث لا تتجاوز القيمة الدفترية للأصل مبلغ الخدمة القابل للاسترداد، ولا تتجاوز القيمة الدفترية بعد خصم الاستهلاك في حالة عدم اثبات خسارة هبوط القيمة للأصل في السنوات السابقة. ويتم اثبات الالغاء لخسارة الهبوط في الفائض أو العجز.

7-3 منافع الموظفين

منافع ما بعد نهاية الخدمة

برامج المنافع المحددة

لدى الهيئة برنامج ما بعد نهاية الخدمة وهي منافع محددة لموظفيها وهذه المنافع غير ممولة. يتم إعادة تحديد التزامات المنافع المحددة على أساس دوري من قبل إدارة الهيئة باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة. يتم تحديد القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة باستخدام أسعار الفائدة لسندات الشركات عالية الجودة المقومة بالعملة التي سيتم دفع الاستحقاقات بها والتي تحتوي على شروط تقارب شروط الالتزام ذي الصلة. استخدمت الهيئة المعدلات التقريبية للسندات الحكومية. يتم احتساب صافي تكلفة الفائدة من خلال تطبيق معدل الخصم على صافي رصيد التزام المنافع المحددة ويتم تضمين هذه التكلفة في حساب منافع الموظفين في قائمة الأداء المالي.

يتم إثبات أرباح وخسائر إعادة القياس الناتجة عن تسويات الخبرة والتغيرات في الافتراضات الاكتوارية في السنة التي تحدث فيها في قائمة التغيرات في صافي الموجودات. تدرج التغيرات في القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة الناتجة عن تعديلات أو خطوط الخطة فورًا في قائمة الأداء المالي لتكاليف الخدمة السابق.

برامج المساهمات المحددة

تتم المحاسبة عن اشتراكات فرع المعاشات في التأمينات الاجتماعية على أنها مدفوعات لبرامج مساهمات محددة وبالتالي يتم إثباتها على أنها مصروفات عندما يؤدي الموظفون الخدمات التي تخولهم الحق في هذه المساهمات. تدفع هذه الاشتراكات أولاً بأول لذا يتم قياسها بمبالغها غير المخصومة.

منافع الموظفين قصيرة الأجل

هي منافع الموظفين التي يتوقع تسويتها بشكل كامل قبل اثني عشر شهراً بعد نهاية سنة القوائم المالية التي يقدم فيها الموظفون الخدمات المتعلقة بها، وتشمل الأجور والرواتب واشتراكات فرع الأخطار في التأمينات الاجتماعية؛ والإجازات السنوية مدفوعة الأجر والإجازات المرضية مدفوعة الأجر؛ والمنافع العينية (مثل التأمين الطبي، والسكن، والسيارات) للموظفين الحاليين. عندما يقدم موظف خدمة للهيئة خلال السنة المحاسبية، يتم إثبات المبلغ غير المخصوم لمنافع الموظفين قصيرة الأجل المُتوقع أن تدفع في مقابل تلك الخدمة على أنه(أ) التزام (مصروف مستحق)، بعد طرح أي مبلغ سدد بالفعل، و(ب) مصروف.

تسجل تكاليف منافع الموظفين على أنها مصروفات، ما لم يتطلب معيار أو يسمح بتضمين المنافع في تكلفة أصل ما.

8-3 الاحتياطيات

وفقاً للمادة الرابعة عشر من نظام السوق المالية تقوم الهيئة نهاية كل سنة مالية بتحويل الفائض من الموارد التي تتقاضاها إلى وزارة المالية بعد اقتطاع جميع النفقات الجارية والرأسمالية التي تحتاج إليها (احتياطي نفقات)، وكذلك بعد تكوين (احتياطي عام) بما يعادل ضعف إجمالي نفقاتها المبينة في ميزانيتها السنوية السابقة.

9-3 الإيرادات

الإيرادات من المعاملات غير التبادلية

الرسوم والغرامات والعقوبات

تثبت الهيئة إيرادات الرسوم عند وقوع الحدث وعند استيفاء ضوابط إثبات الموجودات. إلا إذا وجد شرط مرتبط بالإيراد وينتج عن هذا الشرط التزام مستقبلي فيتم إثبات إيراد مؤجل بدلاً من إثبات إيرادات.

كما تثبت الهيئة إيرادات الغرامات والعقوبات عند وقوع الحدث المتعلق بالغرامة أو العقوبة، فيما يتم اثبات إيرادات الغرامات والعقوبات على الأفراد عندما يمكن قياس الإيراد وتوقيت تحصيله بطريقة يمكن الاعتماد عليها. وعندما لا يمكن قياس إمكانية أو توقيت تحصيل الإيراد بطريقة يمكن الاعتماد عليها يتم إثبات الإيراد عند تحصيله.

عمولات التداول

يتم تسجيل ما تتقاضاه الهيئة عن الخدمات المرتبطة بالسوق المالية السعودية بموجب الإشعارات التي يتم استلامها من

شركة السوق المالية السعودية («تداول») وتعد عمولات التداول في السوق الرئيسية للأسهم هي الجزء الأكبر من إيرادات عمولات التداول وتبلغ حصة الهيئة من إيرادات التداول بنسبة (3.2) نقطة أساس من قيمة الصفقة المنفذة، (0.2 من تداولات الأسهم في السوق الرئيسية تخص برنامج التوعية في السوق المالية).

الإيرادات من المعاملات التبادلية

تقديم الخدمات

تثبت الهيئة إيرادات تقديم الخدمات عندما يمكن تقدير نتيجة المعاملة بشكل يمكن الاعتماد عليه. عندما لا يمكن قياس النتيجة بشكل يمكن الاعتماد عليه، يتم إثبات الإيرادات فقط إلى الحد الذي يمكن فيه استرداد النفقات المتكبدة.

إيرادات عوائد الودائع

يتم استحقاق إيرادات الودائع باستخدام طريقة العائد الفعلي. تقدر خصومات العائد الفعلي المكاسب النقدية المستقبلية خلال العمر المتوقع للأصل المالي إلى صافي القيمة الدفترية لذلك الأصل. تطبق هذه الطريقة العائد على رصيد المبلغ الرئيسي لتحديد إيراد الودائع في كل سنة.

10-3 عقود الإيجار

يتم تصنيف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تشغيلي إذا كان لا يحول بصورة جوهرية المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل إلى الهيئة. يتم إثبات دفعات عقود الإيجار من عقود الإيجارات التشغيلية على أنها مصروفات بطريقة القسط الثابت على مدة عقد الإيجار.

لا يوجد لدى الهيئة أي ترتيبات لعقود الإيجار التمويلي.

11-3 المطلوبات المحتملة

لا تثبت الهيئة المطلوبات المحتملة، ولكنها تفصح عن تفاصيل بالموجودات والمطلوبات المحتملة في الايضاحات حول القوائم المالية، ما لم يكن احتمال تدفق خارج لموارد تنطوي على منافع اقتصادية مستقبلية يعد احتمالاً بعيداً.

12-3 الموجودات المحتملة

لا تثبت الهيئة الموجودات المحتملة، ولكنها تفصح عن تفاصيل الأصل المحتمل عندما يتأكد وجوده -فقط - بوقوع أو عدم وقوع واحد أو أكثر من الأحداث المستقبلية غير المؤكدة والتي ليست كلها ضمن سيطرة الهيئة في الايضاحات حول القوائم المالية. يتم تقويم الموجودات المحتملة –بشكل مستمر -لضمان أن تنعكس التطورات -بشكل مناسب -في القوائم المالية. وإذا أصبح في حكم المؤكد أنه سوف يحدث تدفق داخل لمنافع اقتصادية، يتم إثبات الأصل والدخل المتعلق به في القوائم المالية للسنة التي يحدث فيها التغير.

13-3 الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الهيئة الطرف ذي صلة الشخص أو المنشأة التي تكون لديها القدرة على التحكم بشكل فردي أو مشترك، أو ممارسة تأثير كبير على الهيئة، أو العكس. يعتبر أعضاء الإدارة الرئيسيين وشركة تداول أطرافًا ذات علاقة وتضم أعضاء مجلس الهيئة.

14-3 العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملة الأجنبية إلى الريال السعودي بأسعار التحويل السائدة عند إجراء المعاملة. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية «إن وجدت» إلى الريال السعودي بالأسعار السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي. ويتم إدراج المكاسب والخسائر الناتجة من تحويل العملات الأجنبية ضمن قائمة الأداء المالي.

15-3 المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزامات حالية (قانونية أو متوقعة) ناتجة عن أحداث سابقة، وأنه من المحتمل ان يتطلب الأمر استخدام موارد تنطوي على منافع اقتصادية لسداد الالتزام وأنه يمكن تقدير مبلغ هذا الإلتزام بشكل موثوق به.

وفي الحالات التي تتوقع فيها إدارة الهيئة استرداد بعض أو كل المخصصات، على سبيل المثال بموجب عقد تأمين، فإنه يتم إثبات المبالغ المستردة كأصل مستقل وذلك فقط عندما تكون عملية الاسترداد مؤكدة فعلاً.

4. الأحكام والتقديرات الهامة

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام من الإدارة إبداء أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات الظاهرة في القوائم المالية والإفصاحات المرفقة بها، والإفصاحات عن المطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة. وعلى الرغم من ذلك فإن عدم التأكد من هذه الافتراضات والتقديرات قد ينتج عنه ما يتطلب إجراء تعديلات هامة على القيمة الدفترية للأصول أو المطلوبات التي قد تتأثر بذلك في فترات مستقبلية.

4-أ الأحكام

ضمن سياق تطبيق السياسات المحاسبية للهيئة، قامت الإدارة بإبداء عدد من الأحكام والتي لها تأثير جوهري على المبالغ المثبتة في القوائم المالية.

الأحكام المتعلقة بالمشروعات تحت التنفيذ

تقوم الهيئة بالتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة للحصول على مبنى بديل للمقر الإداري للهيئة، وفي ضوء ذلك كان من أحكام الإدارة الاستمرار في إثبات العقار بقيمته الدفترية في المشروعات تحت التنفيذ لحين الانتهاء من مذكرة التفاهم وتنفيذها.

الأحكام المتعلقة بالنقد والنقد المعادل

لدى الهيئة ودائع يصل تاريخ استحقاقها إلى تسعة أشهر، إن هذه الودائع قابلة للتحويل بسهولة إلى نقد، وغير معرضة للتغيرات في القيمة. وبناءً عليه، اعتبرت الهيئة هذه الودائع من معادلات النقد.

الأحكام المتعلقة بالاكاديمية المالية

في ضوء قرار مجلس الوزراء رقم (538) بتاريخ 21شعبان 1441هـ الموافق 15 أبريل 2020م القاضي بالموافقة على إنشاء أكاديمية بإسم «الأكاديمية المالية» ووفقا للفقرة ثانياً من الترتيبات التنظيمية للأكاديمية والتي تنص على تمتع الأكاديمية بالشخصية الإعتبارية والاستقلال المالي والإداري، قامت الهيئة بالتوقف عن إثبات إيرادات ونفقات الأكاديمية المالية ضمن قوائمها المالية. (رجاء مراجعة إيضاح رقم 18-ب).

وكان من ضمن أحكام إدارة الهيئة اعتبار أن الأكاديمية المالية جهة لا تخضع لسيطرة الهيئة كون أن الهيئة لا تمتلك حقوق قائمة تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة والتي تؤثر بشكل كبير على طبيعة أو مقدار المنافع المتحققة من مشاركتها مع الأكاديمية.

تعتبر ادارة الهيئة أن الأكاديمية المالية طرف ذو علاقة كونها ترتبط تنظيمياً برئيس مجلس إدارة هيئة السوق المالية وكذلك كون رئيس مجلس إدارة الهيئة هو رئيس مجلس أمناء الأكاديمية.

4-ب التقديرات والافتراضات

فما يلي الافتراضات الرئيسية التي تم الأخذ بها عند تقدير أثر الظروف المستقبلية على الأرقام الظاهرة في القوائم المالية والإفصاحات المتعلقة بها في تاريخ إعداد القوائم المالية والتي يرتبط بها مخاطر جوهرية قد تسبب تعديلات هامة على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة. اعتمدت الهيئة في تقديراتها وافتراضاتها على المعايير المتاحة عند إعداد القوائم المالية. إلا أنه يمكن أن تتغير الظروف والافتراضات القائمة حول التطورات المستقبلية وفقاً للتغيرات في السوق أو الظروف الناشئة خارج سيطرة الهيئة. وتنعكس هذه التغييرات على الافتراضات عند حدوثها.

التقديرات المتعلقة بالأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية

يتم تقييم الأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية للموجودات باستخدام المؤشرات التالية للتوعية بالاستخدام المستقبلي المحتمل والقيمة من التخلص:

- طبيعة الموجودات وقابليتها للتكيف مع التغيرات في التكنولوجيا والعمليات.
- طبيعة العمليات التي يتم فيها توظيف الأصل.
- توافر التمويل لاستبدال الموجودات.
- التغييرات في السوق فيما يتعلق بالأصل.

التقديرات المتعلقة بالهبوط في قيمة الموجودات غير المالية والهبوط في قيمة الموجودات غير المولدة للنقد

تقوم الهيئة بمراجعة واختبار القيمة الدفترية للموجودات غير المولدة للنقد عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أنه قد يكون هناك هبوط في إمكانيات الخدمة المستقبلية التي يمكن توقعها بشكل معقول من الأصل. عندما توجد مؤشرات هبوط محتمل، تقوم الهيئة بإجراء اختبارات هبوط القيمة، والتي تتطلب تحديد القيمة العادلة للأصل ومبلغ الخدمة القابل للاسترداد. يعتمد تقدير هذه المدخلات في الحساب على تقديرات الاستخدام والافتراضات. إن أي تغييرات لاحقة على العوامل التي تدعم هذه التقديرات والافتراضات قد يكون لها تأثير على القيمة الدفترية المبلغ عنها للأصل ذي الصلة.

التقديرات المتعلقة بالمخصصات

يتم قياس المخصصات باستخدام أفضل تقديرات للإدارة المطلوبة لتسوية الالتزام في تاريخ التقرير، ويتم خصمها إلى القيمة الحالية التي يكون لها أثر ذا أهمية نسبية.

التقديرات المتعلقة بقياس التزام المنافع المحددة للموظفين

يتم تحديد تكاليف التزام منافع الموظفين المحددة ومنافع ما بعد الخدمة باستخدام تقييمات اكتوارية. يتضمن التقييم الاكتواري وضع افتراضات متعددة قد تختلف عن التطورات الفعلية في المستقبل. وهذه تتضمن تحديد معدل الخصم وزيادات الرواتب المستقبلية ومعدل دوران الموظفين ومعدلات الوفاة. ونظراً لتعقيد التقييم، فإن الافتراضات الأساسية وطبيعتها طويلة الأجل تجعل من التزام المنافع المحددة بالغ الحساسية بالنسبة للتغيرات في هذه الافتراضات.

تجري الهيئة التقييم الاكتواري بشكل سنوي ويتم مراجعة الافتراضات في تاريخ القوائم المالية السنوية.

التقديرات المتعلقة بالهبوط في الذمم المدينة وسلف الموظفين

تقوم الهيئة بتقييم السلف والذمم المدينة من العمليات التبادلية وغير التبادلية في نهاية كل سنة مالية. عند تحديد ما إذا كان يجب تسجيل خسارة انخفاض القيمة في الفائض أو العجز، تقوم الهيئة بتقييم المؤشرات الموجودة في السوق لتحديد ما إذا كانت هذه المؤشرات تدل على هبوط قيمة السلف والذمم المدينة.

عندما لا يتم تحديد هبوط محدد في القيمة، يتم احتساب الهبوط في قيمة الذمم المدينة من المعاملات التبادلية وغير التبادلية على أساس المحفظة، بناءً على نسب الخسارة التاريخية المعدلة للظروف الاقتصادية العامة والمؤشرات الأخرى الموجودة في تاريخ التقرير والتي ترتبط بالتخلف عن السداد. يتم تطبيق نسب الخسارة السنوية على أرصدة السلف في المحفظة وتغييرها إلى سنة ظهور الخسارة المقدرة.

5. النقد وما في حكمه

	كما في	
	31 ديسمبر 2020م	31 ديسمبر 2019م
ودائع لأجل (5-أ)	**2,979,000,000**	2,147,000,000
النقد فى البنك (الحسابات الجارية)	**4,487,238**	60,662,257
	2,983,487,238	2,207,662,257

(5-أ) تتمثل الودائع لأجل في قيمة ودائع لدى بنوك محلية يمكن استردادها دون قيود أو تكلفة وبمعدلات فائدة مختلفة.

تم تحميل قائمة الأداء المالي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م بإجمالي عوائد ودائع بنحو 37,7 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2019م: نحو 71,2 مليون ريال سعودي). وقد تم تحصيل نحو 46,4 مليون ريال سعودي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م من عوائد تلك الودائع (31 ديسمبر 2019م: 73,8 مليون ريال سعودي).

6. مدينون

	كما في	
	31 ديسمبر 2020م	31 ديسمبر 2019م
(6-أ) مدينون من معاملات تبادلية		
ذمم مدينة	**2,045,154**	11,946,520
الأكاديمية المالية (إيضاح 20)	**1,383,217**	-
	3,428,371	11,946,520
(6-ب) مدينون من معاملات غير تبادلية		
	31 ديسمبر 2020م	31 ديسمبر 2019م
شركة السوق المالية السعودية (تداول) (إيضاح 20)	**30,762,769**	22,330,201
عملاء الهيئة	**65,673**	83,994
	30,828,442	22,414,195

7. دفعات مقدمة وموجودات متداولة أخرى

	31 ديسمبر 2020م	31 ديسمبر 2019م
مصروفات مدفوعة مقدماً	**43,660,797**	38,509,821
إيرادات ودائع مستحقة	**4,467,101**	13,122,401
دفعات مقدمة للموردين	**16,215**	55,050
أخرى	**165,986**	2,251,782
	48,310,099	53,939,054

هيئة السوق المالية
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م
(المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

8. الممتلكات والمعدات

	أراضي (8-أ)	مباني	ديكورات وتحسينات	أثاث ومعدات مكتبية وكهربائية	سيارات	أجهزة حاسب آلي	الإجمالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م	الإجمالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م
التكلفة								
كما في1 يناير 2020م	114,700,000	132,300,020	85,315,124	76,507,695	1,070,000	60,874,531	**470,767,370**	750,213,619
إضافات	-	-	741,109	1,515,160	210,000	3,185,143	**5,651,412**	5,573,700
محول من مشروعات تحت التنفيذ	-	-	2,422	346,269	-	835,896	**1,184,587**	13,500,172
استبعادات (8-أ)	-	-	(230,925)	(582,571)	-	(16,069,897)	**(16,883,393)**	(298,520,121)
كما في 31 ديسمبر 2020م	114,700,000	132,300,020	85,827,730	77,786,553	1,280,000	48,825,673	**460,719,976**	470,767,370
الاستهلاك								
كما في1 يناير 2020م	-	31,421,255	59,223,202	55,329,384	663,330	57,695,137	**204,332,308**	179,403,165
استهلاك	-	3,969,001	8,872,713	6,707,515	231,249	2,313,837	**22,094,315**	26,101,480
استبعادات	-	-	(2,589)	(492,222)	-	(15,606,302)	**(16,101,113)**	(1,172,337)
كما في 31 ديسمبر 2020م	-	35,390,256	68,093,326	61,544,677	894,579	44,402,672	**210,325,510**	204,332,308
صافي القيمة الدفترية								
كما في 31 ديسمبر 2020م	114,700,000	96,909,764	17,734,404	16,241,876	385,421	4,423,001	**250,394,466**	
كما في 31 ديسمبر 2019م	114,700,000	100,878,765	26,091,922	21,178,311	406,670	3,179,394		266,435,062

(8 – أ) بلغت صافي القيمة الدفترية المتعلقة بالممتلكات والمعدات التي تم استبعادها نتيجة انفصال الأكاديمية المالية خلال عام 2020م ما قدره 799,819 ريال سعودي. بشأن انفصال الإكاديمية المالية يرجى مراجعة إيضاح 18-ب.

أصدر مجلس إدارة الهيئة قراراً في تاريخ 12 صفر 1441هـ (الموافق 9 نوفمبر 2019م) بالتنازل عن ملكية أرض في مدينة جدة إلى وزارة المالية (الهيئة العامة لعقارات الدولة) وبلغ قيمتها 297 مليون ريال سعودي بدون مقابل، وقد تم تسجيل أثر الاستبعاد كصافي خسارة في قائمة الأداء المالي للهيئة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م.

هيئة السوق المالية
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م
(المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

9. مشروعات تحت التنفيذ

	الرصيد كما في 1 يناير 2020م	إضافات	محول	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020
مقر الهيئة في المركز المالي (9-أ)	1,690,626,849	-	-	**1,690,626,849**
أثاث وتجهيزات	368,842	1,672,658	(930,212)	**1,111,288**
أجهزة وبرامج حاسب آلي وتجهيزات أخرى	-	10,327,664	(6,532,302)	**3,795,362**
	1,690,995,691	12,000,322	(7,462,514)	**1,695,533,499**

(9-أ) تتضمن المشروعات تحت التنفيذ تكاليف مبنى لمقر الهيئة في مركز الملك عبد الله المالي في الرياض. تقوم الهيئة بالتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة بشأن الحصول على مبنى بديل وحتى تاريخ القوائم المالية لم يتم الاتفاق النهائي بشأن ذلك.

10. موجودات غير ملموسة

	للسنة المنتهية في	
	31 ديسمبر 2020م	31 ديسمبر 2019م
التكلفة		
الرصيد في بداية السنة	**56,200,113**	50,391,263
إضافات	**279,512**	718,649
استبعادات	**(40,000)**	(10,500)
محول من مشروعات تحت التنفيذ	**2,943,271**	5,100,701
الرصيد في نهاية السنة	**59,382,896**	56,200,113
الإطفاء		
الرصيد في بداية السنة	**36,470,108**	30,155,133
إطفاء محمل	**6,877,737**	6,325,475
استبعادات	**(1,000)**	(10,500)
الرصيد في نهاية السنة	**43,346,845**	36,470,108
صافي القيمة الدفترية	**16,036,051**	19,730,005

11. ذمم دائنة

	كما في	
	31 ديسمبر 2020م	31 ديسمبر 2019م
موردين خدمات	**4,447,174**	5,070,584
اخرى	**526,078**	481,613
	4,973,252	5,552,197

هيئة السوق المالية
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م
(المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

12. مستحقات ومطلوبات متداولة أخرى

	كما في	
	31 ديسمبر 2020م	31 ديسمبر 2019م
مستحقات موظفين	**72,503,404**	61,184,387
مصروفات مستحقة	**22,980,809**	13,608,757
مستحقات الأكاديمية المالية	**3,155,901**	20,549,416
أخرى	**1,406,663**	1,061,924
	100,046,777	96,404,484

13. مخصص مكافأة نهاية الخدمة

أهم الإفتراضات الاكتوارية المستخدمة في حساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة (خطة منافع محددة غير ممولة) هي كما يلي:

	31 ديسمبر 2020م	31 ديسمبر 2019م
معدل الخصم	**%2.67**	%3.4
معدل زيادة الراتب	**%5**	%5
معدلات دوران الموظفين	**%7**	%7

يتم تحديد القيمة المتوقعة لنهاية الخدمة في إطار البرنامج لكل موظف على النحو التالي:

- يتم توقع المرتب المستقبلي عند المعدل المفترض لزيادة الراتب.
- ثم يتم تحديد القيمة الحالية الاكتوارية باستخدام قواعد الخطة، ومعدل الخصم المفترض ومعدل الوفيات ومعدل دوران الموظفين.
- بعد ذلك يتم توزيع الالتزام المحدد على مدار سنوات الخدمة المتوقعة للموظف، مع تحديد الالتزام المتوقع بالتساوي على مدار كل سنة من الخدمة السابقة لحساب التزام المنافع المحددة.

فيما يلي الحركة على مطلوبات المنافع المحددة للموظفين:

	للسنة المنتهية في	
	31 ديسمبر 2020م	31 ديسمبر 2019م
في بداية السنة	**322,491,449**	249,071,034
محمل على قائمة الأداء المالي	**50,213,962**	45,246,422
مدفوع	**(16,989,599)**	(11,047,641)
خسائر تقييم إكتواري	**39,018,524**	39,221,634
في نهاية السنة	**394,734,336**	322,491,449

هيئة السوق المالية
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م
(المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

وفيما يلي تحليل الحساسية للافتراضات الاكتوارية:

	المخصص كما في 31 ديسمبر 2020م	التغير %
الافتراضات الأساسية	**394,734,336**	-
أساس معدل الخصم + 0.5%	**371,863,825**	(%5.8)
أساس معدل الخصم - 0.5%	**419,693,254**	%6.3
أساس معدل زيادة الراتب + 0.5%	**417,892,098**	%5.9
أساس معدل زيادة الراتب -0.5%	**373,237,044**	(%5.4)
معدل دوران الموظفين 110%	**389,370,922**	(%1.4)
معدل دوران الموظفين 90%	**400,333,972**	%1.4
أساس معدل الوفيات 110%	**394,466,325**	(%0.1)
أساس معدل الوفيات 90%	**395,003,270**	%0.1

يوضح الجدول أدناه توقعات الالتزامات الغير مخصومة لمنافع نهاية الخدمة للموظفين لمدة خمس سنوات على أساس الافتراضات وبيانات الموظفين المستخدمة في حساب الالتزامات لتاريخ 31 ديسمبر 2020م:

العوائد المتوقع دفعها خلال السنة	المبلغ
السنة المنتهية في 13 ديسمبر 2021م	21,389,305
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م	26,448,877
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م	26,758,825
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م	42,326,839
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م	29,519,298

تقوم الهيئة بإجراء التقييم الاكتواري لمنافع الموظفين في نهاية كل سنة مالية.

14. الإحتياطيات

تنص المادة الرابعة عشرة من نظام السوق المالية على تحويل الفائض من الموارد التي تتقاضاها الهيئة إلى وزارة المالية بعد تكوين الاحتياطيات وهي :

احتياطي نفقات ويعادل جميع النفقات الجارية والرأسمالية أي ميزانية الهيئة للسنة المقبلة وقد بلغ كما في 31 ديسمبر 2020م ما قدره 838,794,659 ريال سعودي (2019م: 798,277,922 ريال سعودي).

احتياطي عام ويعادل ضعف إجمالي نفقات الهيئة المبينة في ميزانيتها السنوية السابقة وقد بلغ كما في 31 ديسمبر 2020م ما قدره 1,305,320,093 ريال سعودي (2019م: 1,311,007,417 ريال سعودي).

يتم تكوين الاحتياطيات المبينة سابقا خصما من الفائض النقدي والذي يساوي رصيد النقد كما في نهاية العام، وبذلك تكون الحركة على الفائض النقدي كما ما يلي:

	لعام 2020م	لعام 2019م
الفائض النقدى قبل تكوين الاحتياطيات	**2,983,487,238**	2,207,662,257
يخصم:		
احتياطي النفقات	**(838,794,659)**	(798,277,922)
الاحتياطي العام	**(1,305,320,093)**	(1,311,007,417)
رصيد الفائض النقدي	**839,372,486**	98,376,918

تسجل الهيئة الفائض النقدي ضمن صافي الموجودات للهيئة، هذا وقد قامت الهيئة خلال عام 2020م بتحويل مبلغ 98,376,918 ريال سعودي إلى وزارة المالية (2019م: 275,357,931 ريال سعودي) من الاحتياطي النقدي.

15. الإيرادات التبادلية وغير التبادلية

جميع إيرادات الهيئة هي إيرادات غير تبادلية فيما عدا إيرادات خدمات وأنشطة الهيئة وعوائد الودائع. وفيما يلي توزيع الإيرادات التبادلية وغير التبادلية:

	للسنة المنتهية في31 ديسمبر 2020م			للسنة المنتهية في31 ديسمبر 2019م		
	تبادلي	غير تبادلي	الإجمالي	تبادلي	غير تبادلي	الإجمالي
عمولات تداول أوراق مالية	-	**1,337,820,667**	**1,337,820,667**	-	558,207,443	558,207,443
خدمات تداول وأنشطة الهيئة (إيضاح 18)	**8,837,946**	**113,141,995**	**121,979,941**	23,416,754	103,301,522	126,718,276
مخالفات الأنظمة واللوائح التنفيذية	-	**52,654,116**	**52,654,116**	-	93,939,664	93,939,664
عوائد الودائع	**37,724,177**	-	**37,724,177**	71,181,908	-	71,181,908
	46,562,123	**1,503,616,778**	**1,550,178,901**	94,598,662	755,448,629	850,047,291

16. رواتب ومزايا الموظفين

	للسنة المنتهية في	
	31 ديسمبر 2020م	31 ديسمبر 2019م
رواتب	**184,276,035**	176,417,665
بدلات الموظفين	**105,578,869**	104,818,780
مكافأة موظفين	**51,977,801**	41,498,768
مكافآت نهاية الخدمة	**50,213,962**	45,246,422
تأمين طبي	**33,197,084**	30,624,945
تأمينات اجتماعية	**25,161,205**	24,591,694
حصة الهيئة في برنامج الادخار	**22,474,293**	20,893,455
رحلات العمل والمؤتمرات	**703,874**	6,106,017
أخرى	**7,640,170**	7,935,339
	481,223,293	458,133,085

17. مصروفات عمومية وإدارية

	للسنة المنتهية في	
	31 ديسمبر 2020م	31 ديسمبر 2019م
مصروفات برنامج التوعية في السوق المالية	**62,319,383**	6,138,419
الصيانة	**26,164,367**	18,278,592
الاشتراكات	**25,334,562**	25,510,363
الخدمات العامة	**19,101,964**	17,970,057
الإعلام والعلاقات العامة	**12,471,731**	16,334,245
الإيجارات	**12,295,520**	12,389,938
اتعاب أعضاء اللجان	**7,810,682**	5,832,735
برنامج حديثي التخرج	**7,216,767**	10,458,115
مصروفات العقود التشغيلية	**3,621,337**	7,155,883
أخرى	**4,193,318**	1,605,869
	180,529,631	121,674,216

18. معلومات أخرى

18-أ برنامج التوعية في السوق المالية

في تاريخ 25 جمادى الأولى 1438هـ الموافق 22 فبراير 2017م صدر قرار مجلس الهيئة رقم (2-20-2017م) بتخصيص 0.2 نقطة أساس من عمولة تداول الأسهم في السوق الرئيسي لتمويل أنشطة الهيئة الخاصة ببرنامج التوعية في السوق المالية والمتمثلة في رفع الثقافة المالية والادخارية والاستثمارية لدى المستثمرين، وتطوير أنظمة الرقابة على التداول لدى الأشخاص المرخص لهم والمساهمة في تأسيس وتشغيل الأكاديمية المالية المزمع انشاؤها. كما أصدر المجلس قراره رقم (2-46-2017م) بتاريخ 22 رجب 1438هـ الموافق 19 أبريل 2017م باعتماد لائحة عمل لجنة الحساب التمويلي لبرنامج التوعية في السوق المالية السعودية.

وفيما يلي ملخص بإيرادات ومصروفات البرنامج:

	للسنة المنتهية في	
	31 ديسمبر 2020م	31 ديسمبر 2019م
رصيد الفائض للبرنامج في أول السنة	**34,832,780**	32,293,334
إيرادات البرنامج	**82,258,234**	34,356,527
مصروفات البرنامج النقدية	**(35,101,895)**	(31,817,081)
الارتباطات	**(1,144,267)**	(8,486,271)
رصيد الفائض للبرنامج في آخر السنة	**80,844,852**	26,346,509

18-ب الأكاديمية المالية

تشمل إيرادات خدمات تداول وأنشطة الهيئة المذكورة في إيضاح رقم 15 على إيرادات الأكاديمية المالية "الأكاديمية" للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2020م نحو 6.1 مليون ريال سعودي (2019م: نحو 21,2 مليون ريال سعودي).

في 15 يناير 2019م تم توقيع اتفاقية تعاون بين البنك المركزى السعودى ("البنك المركزي") (مؤسسة النقد العربي السعودي سابقا) وهيئة السوق المالية ("الهيئة") لوضع إطار تنظيمي للتعاون بشأن تشغيل الأكاديمية المالية، وقد تم الاتفاق على تولي الهيئة مسئولية الإشراف على الأكاديمية، وبناءً على ذلك ظهرت إيرادات ونفقات الأكاديمية كجزء لا يتجزأ ضمن القوائم المالية للهيئة على أن تصدر الهيئة تقريراً بالأداء المالي للأكاديمية يوضح الموقف المالي لها. وقد اتفق الطرفان على تغطية أي عجز في الميزانية التقديرية للأكاديمية مناصفة وذلك بعد استنفاذ الفائض المالي إن وجد. وقد بلغت مساهمة البنك المركزي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م نحو 17 مليون ريال سعودي (2019م: نحو 27,5 مليون ريال سعودي) .

تم التوقف عن إثبات إيرادات ونفقات الأكاديمية المالية في ضوء قرار مجلس الوزراء رقم (538) بتاريخ 21شعبان 1441هـ الموافق 15 أبريل 2020م والقاضي بإنشاء الإكاديمية المالية والموافقة على الترتيبات التنظيمية الخاصة بها، ما يعني انفصالها عن الهيئة ككيان حكومي مستقل.

19. الارتباطات

ارتباطات رأسمالية

تبلغ الارتباطات الرأسمالية كما في 31 ديسمبر 2020م ما قيمته مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2019م ما قيمته 22,1 مليون ريال سعودي) حيث بلغت القيمة الإجمالية للعقود المتعلقة بها 12 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2019م : 58,4 مليون ريال سعودي) بينما بلغ الجزء المدفوع منها 11مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2019م: 36,3 مليون ريال سعودي).

ارتباطات عقود إيجار تشغيلي

الهيئة كمستأجر

الحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية بموجب عقود إيجاريه تشغيلية غير قابلة للإلغاء كما في نهاية سنة التقرير:

	كما في	
	31 ديسمبر 2020م	31 ديسمبر 2019م
خلال سنة	**1,441,406**	13,129,998
أكثر من سنة ولكن لا تتجاوز خمسة سنوات	**656,535**	915,075
أكثر من خمسة سنوات	**-**	-
	2,097,941	14,045,073

20. إفصاحات الأطراف ذات العلاقة

20-1 مبالغ مستحقة من طرف ذو علاقة:

		الرصيد كما في	
اسم الطرف ذو العلاقة	طبيعة العلاقة	31 ديسمبر 2020م	31 ديسمبر 2019م
شركة السوق المالية السعودية (تداول) (إيضاح 6-ب)	علاقة إشرافيه وتنظيمية	**30,762,769**	22,330,201
الأكاديمية المالية (6-أ)	علاقة تنظيمية	**1,383,217**	-

2-20 المعاملات التي تمت مع الطرف ذو العلاقة:

اسم الجهة ذات العلاقة	طبيعة التعامل	قيمة المعاملات للسنة المنتهية في	
		31 ديسمبر 2020م	31 ديسمبر 2019م
شركة السوق المالية السعودية (تداول)	إيرادات الهيئة من خلال تداول	1,420,388,100	671,520,405
	المدفوعات نيابة عن الهيئة	13,444,838	5,643,403
	عقود خدمات	3,155,901	-
الأكاديمية المالية	إيرادات	959,583	

يتمثل الرصيد المستحق على شركة السوق المالية السعودية- تداول بشكل أساسي فيما تتقاضاه الهيئة عن الخدمات المرتبطة بالسوق المالية السعودية غير المحصلة حتى تاريخ قائمة المركز المالي، حيث يتم إصدار مطالبات أتعاب وعمولات تداول الأسهم والأوراق المالية الأخرى ويتم تحصيلها من قبل تداول نيابة عن الهيئة إضافة إلى الرسم السنوي مقابل الخدمات التي تقدمها الهيئة والمرتبطة بالسوق المالية.

وفقاً لنظام هيئة السوق المالية وتطبيقاً للمادة الثانية والعشرون تخضع شركة السوق المالية السعودية "تداول" تحت إشراف الهيئة بالإضافة إلى العلاقة التنظيمية المتمثلة فيما يلي:

- تحديد لوائح السوق ومركز الإيداع ومركز المقاصة وقواعدها- كل فيما يخصه بالإضافة إلى شروط العضوية في كل منها ومتطلباتها.
- يجب على السوق ومركز الإيداع ومركز المقاصة – كل فيما يخصه – عرض أسماء المرشحين لشغل عضوية مجالس إدارتها على مجلس الهيئة لأخذ موافقته على ترشيحهم قبل انتخاب الجمعية العامة للمساهمين لهم.
- تحدد اللوائح والتعليمات التي يقرها مجلس الهيئة الإجراءات المتعلقة بعقد اجتماعات مجالس إدارات السوق ومركز الإيداع ومركز المقاصة، وكيفية اتخاذ القرارات فيها، وخطط تسيير أعمالها، والصلاحيات والمهام المنوطة بكل من مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، وسائر الأمور الإدارية والمالية ذات الصلة.

3-20 تعويضات كبار موظفي الإدارة في الهيئة:

	للسنة المنتهية في	
	31 ديسمبر 2020م	31 ديسمبر 2019م
مزايا كبار الموظفين قصيرة الأجل	8,296,385	9,159,904
منافع نهاية الخدمة	593,679	592,253
	8,890,064	9,752,157

بلغ عدد كبار موظفي الهيئة خلال السنة 5 موظف (2019م: 5 موظف) وجميعهم يعملون بدوام كامل.

21. الأدوات المالية وإدارة المخاطر

تتألف الأدوات المالية من النقد وما في حكمه والمدينون والموجودات المتداولة الأخرى والذمم الدائنة ومطلوبات متداولة اخرى ولتقدير قيمتها العادلة تم افتراض أنها تعادل قيمتها الدفترية نظراً لطبيعتها واستحقاقها قصير الأجل.

القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع موجودات ما أو سداده عند تحويل مطلوبات ما بموجب معاملة نظامية تتم بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. يحدد قياس القيمة العادلة بافتراض أن معاملة بيع الموجودات أو تحويل المطلوبات ستتم إما:

- في السوق الرئيسي للموجودات أو المطلوبات، أو
- في حالة عدم وجود السوق الرئيسي، في أكثر الأسواق فائدة للموجودات أو المطلوبات.

إن السوق الرئيسي أو الأكثر فائدة يجب أن تكون قابلة للوصول إليها من قبل الهيئة.

تقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات بافتراض أن المتعاملين في السوق سيستفيدون عند تسعير الموجودات أو المطلوبات وأنهم يسعون لتحقيق أفضل مصالحهم الاقتصادية.

يأخذ قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية بعين الاعتبار مقدرة المتعاملين في السوق على تحقيق منافع اقتصادية عن طريق الاستخدام الأفضل والأقصى للأصل أو بيعه لمتعاملين آخرين في السوق يستخدمون الأصل على النحو الأفضل وبأقصى حد.

تستخدم الهيئة طرق تقويم ملائمة وفقاً للظروف، وتتوفر بشأنها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة وزيادة استخدام المدخلات القابلة للملاحظة وتقليل استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة.

تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو الافصاح عنها في القوائم المالية ضمن التسلسل الهرمي لمستويات القيمة العادلة المذكورة ادناه وعلى أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى الأول: الأسعار المتداولة في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات مماثلة (أي بدون تعديل أو تجديد الأسعار).
- المستوى الثاني: طرق تقويم تعتبر مدخلات المستوى الأدنى- الهامة لقياس القيمة العادلة – قابلة للملاحظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- المستوى الثالث: قياس القيمة العادلة باستخدام مدخلات أقل في المستوى التي تعتمد على بيانات سوقية غير قابلة للملاحظة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم إثباتها في القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل متكرر، تقوم الهيئة بالتأكد فيما إذا تم التحويل بين المستويات الهرمية لقياس القيمة العادلة وذلك بإعادة تقويم التصنيف (على أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل سنة مالية.

ولغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قامت الهيئة بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات والمطلوبات والتسلسل الهرمي لمستويات قياس القيمة العادلة المذكورة أعلاه.

هيئة السوق المالية
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م
(المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

القيمة العادلة	كما في 31 ديسمبر 2020م	كما في 31 ديسمبر 2019م
تصنيف الأدوات المالية		
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		
نقد وما في حكمه	2,983,487,238	2,207,662,257
مدينون من معاملات تبادلية	3,428,371	11,946,520
مدينون من معاملات غير تبادلية	30,828,442	22,414,195
سلف الموظفين	28,315,030	30,112,101
	3,046,059,081	2,272,135,073
مطلوبات مالية بالتكلفة المطفأة		
ذمم دائنة	4,973,252	5,552,197
	4,973,252	5,552,197

إن القيمة العادلة للأصول والمطلوبات المالية تقارب قيمتها الدفترية.

المخاطر الناتجة من الأدوات المالية وإدارة المخاطر

الهيئة معرضة لمخاطر مالية ضمن دورة أعمالها العادية قد تؤثر جوهرياً على نتائج أعمال أحد أو جميع قطاعاتها.

مخاطر السوق

مخاطر السوق تنشأ نتيجة تذبذب القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية جراء ما يطرأ على السوق من تقلبات في الاسعار. تتكون مخاطر اسعار السوق من ثلاثة أنواع وهي: مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار العملات، ومخاطر الأسعار الأخرى مثل أسعار الأسهم. تتضمن الأدوات المالية التي تتأثر بمخاطر السوق النقد ومن ضمنه الودائع وقد تراوح معدل الفائدة على الودائع (من 1% إلى 2.5%).

حساسية سعر الفائدة

تتعلق تحاليل الحساسية في الأقسام التالية بالمركز المالي كما في 31 ديسمبر 2020م و31 ديسمبر 2019م.

إن التغيير المعقول المحتمل ل 100 نقطة أساس لأسعار الفائدة بتاريخ التقارير المالية كان من شأنه زيادة (انخفاض) الأداء المالي بالمبالغ الموضحة أدناه. ويفترض التحليل أن جميع المتغيرات الأخرى، لا سيما أسعار صرف العملات الأجنبية، تظل ثابتة.

هيئة السوق المالية
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م
(المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

حساسية سعر الفائدة:

	زيادة / (نقص) نقاط الأساس	الأثر الزيادة / (النقص) على قائمة الأداء المالي
31 ديسمبر 2020م		
نقد وما في حكمه	+100	24,513,028
	-100	(24,513,028)
سلف الموظفين	+100	602,900
	-100	(602,900)
31 ديسمبر 2019م		
النقد وما في حكمه	+100	23,786,556
	-100	(23,786,556)
سلف الموظفين	+100	627,407
	-100	(627,407)

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر مواجهة الهيئة صعوبة الحصول على الأموال لمقابلة التزاماتها المتصلة بالأدوات المالية. تتضمن عملية إدارة مخاطر السيولة المتبعة لدى الهيئة التأكد وبأكبر قدر ممكن من توافر سيولة كافية لمقابلة مطلوباتها حال استحقاقها.

لا يوجد لدى الهيئة مستحقات مالية تزيد عن سنة.

مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان عدم مقدرة الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته مقابل أداة مالية أو عقد عميل مما يؤدي إلى تكبد خسائر مالية. بالنسبة للأصول المالية المصنفة ضمن فئة "قروض وذمم مدينة"، يكون الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان هو القيمة الدفترية للأصول المالية. والهيئة ليست معرضة لمخاطر الائتمان من أنشطتها التشغيلية.

الجودة الائتمانية للموجودات المالية

تمثل شركة السوق المالية السعودية - تداول أكبر عميل للهيئة كما في 31 ديسمبر 2020م بلغ رصيد المستحق منها نحو 30,8 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2019م مبلغ 22,3 مليون ريال سعودي) مسجلة في الذمم المدينة التجارية.

في 31 ديسمبر 2020م تحليل أعمار الذمم المدينة من المعاملات التبادلية كانت كما يلي:

	كما في	
	31 ديسمبر 2020م	31 ديسمبر 2019م
غير متأخرة وغير منخفضة القيمة أقل من 30 يوم	**1,456,298**	3,203,851
متأخرة من 31-90 يوم	**369,466**	2,681,359
متأخرة أكثر من 90 يوم	**1,602,607**	6,061,310
	3,428,371	11,946,520

في 31 ديسمبر 2020م تحليل أعمار الذمم المدينة من المعاملات الغير تبادلية كانت كما يلي:

	كما في	
	31 ديسمبر 2020م	31 ديسمبر 2019م
غير متأخرة وغير منخفضة القيمة أقل من 30 يوم	**29,103,067**	20,622,749
متأخرة من 31-90 يوم	-	40,000
متأخرة أكثر من 90 يوم	**1,725,375**	1,751,446
	30,828,442	22,414,195

ترى الإدارة أن المبالغ التي لم تتعرض لانخفاض في قيمتها والمتأخرة لأكثر من 30 يوماً لا تزال قابلة للتحصيل بالكامل استناداً إلى سلوك السداد السابق والتحليل الشامل للمخاطر الائتمانية للعميل بما في ذلك التصنيفات الائتمانية الأساسية للعميل في حال كانت متاحة.

لدى الهيئة نقد وما في حكمه بمبلغ 2.98 مليار ريال سعودي في 31 ديسمبر 2020م (31 ديسمبر 2019م: 2.2مليار ريال سعودي) مودعة لدى بنوك ذات تصنيف ائتماني جيد.

22. اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد هذه القوائم المالية من قبل مجلس إدارة الهيئة بتاريخ 11 / 08 / 1422هـ (الموافق 24 / 03 / 2021م).

الباب التاسع:
التقارير والنشرات الدورية

توفرها الهيئة على موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت الآتي:

www.cma.org.sa

وبصيغ حفظ مختلفة (ملف مفتوح) على الرابط التالي:

https://cma.org.sa/Market/Reports/Pages/default.aspx

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

Saudi CMA
cma.org.sa